

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

فصلية علمية محكمة - تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES

A Refereed Academic Quarterly, Published by the Academic Publication Council - University of Kuwait

الثورة العربية قراءة جديدة

أ. د. أسامة محمد أبو نحل

قسم التاريخ - كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة الأزهر (غزة)
فلسطين

Arabi's Revolution: A New Reading

Prof. Osama Muhammad Abu Nahel
Department of History, College of Arts & Human Sciences
Al-Azhar University (Gaza)
Palestine

جامعة
الكويت

مجلس
النشر العلمي



University
of Kuwait

Academic
Publication Council



ISSN: 1560 - 5248

ISSN: 1560 - 5248

الرسالة ٣٢٨ - الحولية ٣١

Monograph 328 - Volume 31

١٤٣٢هـ/٢٠١١م (مارس)

1432 A.H/2011 (March)

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

فصلية علمية محكمة تتضمن مجموعة من الرسائل
وتعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات
اهتمام الأقسام العلمية لكليتي الآداب والعلوم
الاجتماعية:

الآداب:

اللغة العربية وآدابها، اللغة الإنجليزية وآدابها،
التاريخ، الفلسفة، الإعلام.

العلوم الاجتماعية:

الاجتماع والخدمة الاجتماعية، الجغرافيا، علم
النفوس، العلوم السياسية.

الحولية الحادية والثلاثون

الرسالة الثامنة والعشرون بعد المئة الثالثة

١٤٣٢هـ / ٢٠١١م

هيئة التحرير

د. فاطمة إبراهيم آل خليفة

رئيسة هيئة التحرير

أ. د. أحمد الطوخي

قسم التاريخ

أ. د. حسن سيد أحمد أبو العيدين

قسم الجغرافيا

أ. د. علي أحمد الطراح

قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية

أ. د. محمد عبدالمجيد الطويل

قسم اللغة العربية وآدابها

د. هاني أمين عازر

قسم اللغة الإنجليزية وآدابها

أ. د. بدر محمد الأنصاري

قسم علم النفس

د. عبدالله مشعل العنزي

قسم العلوم السياسية

د. جاسم سليمان الفهيد

قسم اللغة العربية وآدابها

مها إبراهيم المسعد

مديرة التحرير

الهيئة الاستشارية

أ. د. إبراهيم السعافين

قسم اللغة العربية - الجامعة الأردنية

أ. د. حياة ناصر الحجي

قسم التاريخ - جامعة الكويت

أ. د. أحمد عتمان

قسم الدراسات اليونانية واللاتينية

جامعة القاهرة

أ. د. عبدالقادر الفاسي الفهري

قسم اللغة العربية - جامعة محمد الخامس

أ. د. إسماعيل صبري مقلد

قسم العلوم السياسية - جامعة أسيوط

أ. د. ماري تريز عبدالمسيح

قسم اللغة الإنجليزية - جامعة الكويت

أ. د. إمام عبدالفتاح إمام

قسم الفلسفة - جامعة عين شمس

أ. د. محمد غانم الرميحي

قسم الاجتماع - جامعة الكويت

أ. د. حمدي حسن أبو العينين

عميد كلية الإعلام - جامعة مصر الدولية

أ. د. محمد محمود إبراهيم الديب

قسم الجغرافيا - جامعة عين شمس

أ. د. محمود السيد أبو النيل

قسم علم النفس - جامعة عين شمس

قواعد النشر في

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

- ١ - حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، مجلة فصلية علمية محكمة، تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، تنشر البحوث من الجامعات والمؤسسات العلمية العربية والأجنبية في الموضوعات الأدبية والاجتماعية والإنسانية.
- ٢ - تنشر الحوليات البحوث والدراسات الأصلية، باللغتين العربية والإنجليزية، على ألا تتجاوز صفحات متن أي بحث ٢٠٠ صفحة، ولا تقل عن ٥٠ صفحة (في المتن دون الهوامش والمراجع).
- ٣ - قواعد تسليم البحوث:
 - أ - يقدم البحث مطبوعاً من ثلاث نسخ، على ورق (A4)، وعلى مسافة واحدة، وبنط (١٤)، مع القرص المرن الخاص به.
 - ب - يرفق الباحث ملخصاً للبحث مطبوعاً باللغتين العربية والإنجليزية؛ في حدود ١٥٠ كلمة للغة العربية، و ٢٠٠ كلمة للغة الإنجليزية.
 - ج - يرفق الباحث مع البحث سيرة علمية مختصرة، مطبوعة باللغتين العربية والإنجليزية، تشمل أهم مؤلفاته وأبحاثه.
 - د - يقدم الباحث إقراراً كتابياً بأن البحث المقدم لم يسبق نشره في أي مجلة علمية أو غيرها.
 - هـ - تقدم الخرائط، والأشكال، والرسوم بأصولها الصالحة للطباعة، أما الصور الفوتوغرافية فتطبع على ورق لماع، مع ضرورة تقديم الشريحة الأصلية للصور الملونة.
 - و - في حال رغبة الباحث نشر الصور، أو الخرائط، أو الأشكال البيانية ملونة، يلتزم دفع تكاليفها.
- ٤ - يراعي الباحث عند كتابة هوامش البحث ومصادره ومراجعته ما يلي:
 - أولاً - الهوامش:
 - أ - توضع الهوامش في نهاية كل فصل، أو في نهاية البحث في حالة عدم وجود فصول.
 - ب - ترتب أرقام التوثيق بطريقة متسلسلة حتى نهاية كل فصل، أو حتى نهاية البحث في حالة عدم وجود فصول.
 - ج - تثبت الهوامش عند ذكرها لأول مرة كاملة على النحو التالي:
اسم المؤلف، عنوان الكتاب (بالبنط الأسود)، رقم الطبعة / رقم الجزء، مكان النشر، اسم الناشر، سنة النشر / رقم الصفحة.

مثال:

- أحمد محمد عبدالخالق، معجم الألفاظ الشخصية، الطبعة الأولى - دولة الكويت، مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت، ٢٠٠٠م/ ص ١٥.
* المرجع السابق، ص ٢٦.

- وفي حالة وجود فاصل هامش مختلف يذكر على النحو التالي:
* أحمد عبدالخالق، معجم الألفاظ الشخصية - ص ٣٥.

ثانياً - المصادر والمراجع:

يرتب ثبت المصادر والمراجع ترتيباً ألفبائياً، بحسب الأسماء المشهورة للمؤلفين.
ويتبع في إثباتها ما يلي:
اسم المؤلف، عنوان الكتاب (بالبنط الأسود)، اسم المحقق أو الشارح أو المترجم، رقم الطبعة، اسم الناشر، مكان النشر، السنة.

مثال:

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، كتاب «الحيوان»، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط ٢، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - مصر، ١٩٦٥م.

٥ - شروط قبول الأبحاث في الحوليات:

- أ - لا تقبل الحوليات البحوث التي سبق نشرها في أي مجلة علمية أو غيرها.
- ب - أصول البحوث المقدمة للنشر لا ترد ولا تسترجع، سواء أنشرت أم لم تنشر.
- ج - لا يجوز نشر البحوث في جهات أخرى بعد موافقة الحوليات على نشرها، وإذا ثبت ذلك، فستتخذ إدارة الحوليات الإجراءات القانونية المتبعة بهذا الشأن.
- د - يمكن للباحث نشر بحثه في جهات أخرى، بعد الحصول على إذن كتابي مسبق من رئيس التحرير، وبعد انقضاء ثلاث سنوات - على الأقل - على نشره في الحوليات.

هـ - تمنح المجلة للباحث خمسين نسخة من بحثه المنشور إهداء.

٦ - ترسل البحوث وجميع المراسلات الخاصة بالحوليات إلى:

رئيسة تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ص.ب: ١٧٣٧٠ الخالدية

رمز بريدي: 72454

الكويت

ISSN 1560 Key title: Hawliyyat Kulliyyat al-Adab

<http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/AASS>

E-mail: aass@ku.edu.kw

الرسالة ٣٢٨

الثورة العرابية قراءة جديدة

أ. د. أسامة محمد ابو نحل

قسم التاريخ - كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة الأزهر (غزة)

فلسطين

المؤلف:

أ. د. أسامة محمد عبدالرحمن أبو نحل

- دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر / جامعة النيلين (السودان) عام ٢٠٠٠.
- أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بقسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر - غزة.

الإنتاج العلمي:

أولاً - الكتب:

- ١ - «الصحابة وأدوارهم على أرض فلسطين»، ط١، إصدار مؤسسة فلسطين للثقافة، وبطلب منها، دمشق ٢٠٠٧. تم تحكيمة في مجلة جامعة الأزهر - غزة.
- ٢ - «تاريخ فلسطين القديم بين روايات العهد القديم والدراسات الحديثة»، ط١، مكتبة القدس، غزة ٢٠٠٨. (مشارك مع د. عصام مخيمر)، تمّ تحكيمة في مجلة جامعة الأزهر - غزة.

ثانياً - الأبحاث:

- ١ - «علاقة الأمير فخر الدين المعني الثاني بالزعامات المحلية الفلسطينية من ٩٩٩-١٠٤٣هـ/ ١٥٩٠-١٦٣٣م»، مجلة العلوم الإنسانية بجامعة البحرين، العدد ١٦/٧، ٢٠٠٩.
- ٢ - «الحياة الثقافية في لبنان وفلسطين في عهد أحمد باشا الجزار (١٧٧٥-١٨٠٤م)»، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية بتونس، العدد ٣١، كانون أول (ديسمبر) ٢٠٠٥.
- ٣ - "نقد نماذج لروايات العهد القديم من خلال الدراسات الحديثة"، مجلة الجامعة الإسلامية - غزة، المجلد الرابع عشر، العدد الثاني، حزيران (يونيو) ٢٠٠٦.
- ٤ - «التهدد الوهابي على بلاد الشام وأثره في تولي سليمان باشا ولاية دمشق»، مجلة جامعة الأزهر - غزة، المجلد التاسع، العدد الأول، حزيران (يونيو) ٢٠٠٧.
- ٥ - «منهج الجبرتي في حولية عجائب الآثار في التراجم والأخبار»، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، العدد ٤/٥، حزيران (يونيو) ٢٠٠٨.
- ٦ - «الفلسطينيون: أصولهم وحضارتهم» (مشارك)، مجلة علوم إنسانية في هولندا، العدد ٣٨، السنة السادسة، صيف ٢٠٠٨.
- ٧ - «نشأة منظمة التحرير الفلسطينية بين المصالح العربية والطموح الفلسطيني: قراءة جديدة» (مشارك)، مجلة جامعة الأزهر - غزة، المجلد الحادي عشر، العدد الأول (خاص)، ٢٠٠٩.
- ٨ - «مشروع الكيان الفلسطيني في التوجه السياسي لدى بعض القيادات المحلية في الضفة الغربية (١٩٦٧-١٩٧٣)» (مشارك)، المجلد ٧، العدد ٢، ديسمبر ٢٠١٠، مجلة:

Journal of Islam in Asia, International Islamic University-Malaysia.

المحتوى

١١	 الملخص
١٣	 المقدمة
١٧	 الوضع السياسي والاقتصادي في مصر عشية الثورة العربية
٢٨	 المعارضة الوطنية وقيادة الثورة
٦١	 احتلال الإنكليز لمصر
٨١	 تقويم الثورة العربية
١٠٧	 خاتمة الدراسة
١١١	 الهوامش
١٣٠	 المراجع

الملخص

تُعَدُّ الثورة العربية الثورة الأولى التي اندلعت في مصر في العصر الحديث، وقادها زعيم مصري خالص هو أحمد عرابي مع أفراد الجيش المصري، معتمداً على أسلحة قديمة غير متطورة، مع إيمانٍ مطلق بحقه وحق شعبه في الحرية والعدل والمساواة في ظل دولة مستقلة.

والدراسات التي تناولت الثورة العربية في مصر، وتناولت مفجرها أحمد عرابي من الكثرة بمكان، وقد تناولها المؤرخون والباحثون على اختلاف مشاربهم، فمنهم من وقف موقف المؤيد والمناصر لها، واعتبرها أول حركة قومية في تاريخ مصر الحديث والمعاصر ضد التدخل والهيمنة الأجنبية، ومنهم من وصفها بأنها ثورة وطنية فجّرها العسكر، ثمَّ اشتركت فيها أطراف الشعب المصري كافة؛ لمواجهة المظالم التي تعرضوا لها. بينما تناولها آخرون بالنقد، ووصل الأمر بفتنةٍ منهم إلى حد التجريح بمفجرها أحمد عرابي، فوصفها البعض بأنها حركة تمرد وعصيان عسكري ضد السلطة الشرعية، ومنهم من وصفها بأنها فتنة عسكرية أدت إلى انقسام الشعب المصري، ومنهم من وصفها بأنها هوجة ليس لها قيمة فعلية على الأرض تزعمها فلاح أرعن، وذهب آخرون إلى أنها مجرد ثورة كانت نذيراً بالشؤم، لأنها جلبت لمصر الاحتلال الأجنبي. ولو تناول العشرات من الباحثين هذه الثورة وتداعياتها، فإن ثمة مجالاً خصباً للاستفاضة فيها حتى تنجلي الحقيقة كاملة أمام القراء.

المقدمة

الدراسات التي تناولت الثورة العرابية في مصر، وتناولت مفجرها أحمد عرابي من الكثرة بـمكان، وقد تناولها المؤرخون والباحثون على اختلاف مشاربهم، فمنهم من وقف موقف المؤيد والمناصر لها، واعتبرها أول حركة قومية في تاريخ مصر الحديث والمعاصر ضد التدخل والهيمنة الأجنبية، ومنهم من وصفها بأنها ثورة وطنية فجّرها العسكر، ثم اشتركت فيها أطراف الشعب المصري كافة؛ لمواجهة المظالم التي تعرضوا لها. بينما تناولها آخرون بالنقد، ووصل الأمر بفئةٍ منهم إلى حد التجريح بمفجرها، أي: أحمد عرابي، فوصفها البعض بأنها حركة تمرد وعصيان عسكري ضد السلطة الشرعية، ومنهم من وصفها بأنها فتنة عسكرية أدّت إلى انقسام الشعب المصري، ومنهم من وصفها بأنها هوجة ليس لها قيمة فعلية على الأرض تزعمها فلاح أرعن، وذهب آخرون إلى أنها مجرد ثورة كانت نذيراً بالشؤم، لأنها جلبت لمصر الاحتلال الأجنبي^(١). ولو تناول العشرات من الباحثين هذه الثورة وتداعياتها، فإن ثمة مجالاً خصباً للاستفاضة فيها حتى تنجلي الحقيقة كاملة أمام القراء.

ونحن هنا لسنا بصدد مناصرة فريق ضد فريق آخر، وإلاً فسوف تصبح هذه الدراسة عبثية لا طائل من ورائها، وإنما سيكون هدفنا في المقام الأول تبيان الحقيقة مهما كانت، سواء أرضت هذا الفريق أم اختلفت معه، فالحقيقة أياً كانت لا تُفسد للود قضية.

وسوف يكون دورنا في هذه الدراسة قاصراً على تقويم تلك الثورة بكل جوانبها والآثار التي ترتبت عليها، ولن نقف عند محطاتها المباشرة إلا للضرورة حتى لا نخرج عن هدف الدراسة، وإلاً لكننا بحاجة إلى كتابة مجلدات لا كتاب واحد.

فالثورة العرابية كانت بمثابة انتفاضة شعبية طارت أولى شراراتها في بداية عام ١٨٧٩م، واستمرت إلى بداية الربع الأخير من عام ١٨٨٢م. وكانت هذه

الانتفاضة أو الثورة إن شئنا الدقة تهدف في بداية أمرها إلى إنصاف المصريين ومنحهم حقوقهم الشرعية الكاملة، التي تمَّ سلبها على أيدي العنصرين التركي والجركسي الذين سيطروا على مقاليد الأمور وقتذاك، واستعملوا لتحقيق ذلك سياسة القبضة الحديدية ضد الأهالي الرافضين لحكمهم، ثمَّ انتقلت هذه الانتفاضة في خطوة أخرى ضد سياسة التدخل الأجنبي في شؤون مصر الداخلية الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

والثورة العربية تُعدُّ الثورة الأولى التي اندلعت في مصر في العصر الحديث، وقادها زعيم مصري خالص هو أحمد عرابي مع أفراد الجيش المصري، معتمداً على أسلحة قديمة غير متطورة، مع إيمانٍ مطلق بحقه وحق شعبه في الحرية والعدل والمساواة في ظل دولة مستقلة.

لقد قام أحمد عرابي بثورته المشهورة في التاريخ الحديث، بهدف إصلاح الوضع الإداري الداخلي المتردي، في ظل وزارة رياض باشا المستبدة، والإدارة الخديوية سواء كانت متمثلة في الخديوي إسماعيل أم ابنه الخديوي توفيق، اللذين أرهقا كاهل مصر بكثرة الديون الطائلة التي وصلت بالخديوي إسماعيل إلى بيع جميع حصة مصر من أسهم قناة السويس، والقبول بمبدأ المراقبة الثنائية. تلك المراقبة التي قصمت ظهر البعير، وأدت فيما بعد إلى التدخل الأجنبي في شؤون مصر واحتلالها في نهاية المطاف.

والمنهج الذي اعتمدت عليه الدراسة هو المنهج التحليلي، مع إبراز المنهج السردى إن اقتضى الأمر، لخدمة هدف الدراسة.

وفيما يخص المراجع التي اعتمدت عليها الدراسة، فهي عديدة، مع الإشارة إلى عدم إمكانية حصولي على الوثائق الخاصة بالثورة العربية من دار الوثائق المصرية، بسبب عدم تمكني من السفر إلى جمهورية مصر العربية، نتيجة الحصار المفروض على قطاع غزة بفلسطين المحتلة حيث أقطن، ورغم محاولاتي الدؤوبة للحصول عليها من خلال طرف آخر، لكن جميع هذه المحاولات باءت بالفشل، نظراً لاشتراط

دار الوثائق المصرية الحصول على موافقة سلطات الأمن المصرية، للاطلاع على هذه الوثائق. الأمر الذي لم أتمكن منه، لعدم قدرتي على السفر؛ لذا اعتمدت فيما يخص هذه الوثائق على كتاب الدكتور عبدالمنعم الدسوقي الجميعي: الثورة العربية في ضوء الوثائق المصرية. إصدار مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٨٢، حيث احتوى على كل الوثائق التي احتاجها، مع تضمينه صوراً فوتوغرافية لهذه الوثائق، مما يسّر لي الاطلاع عليها من خلال كتابه المهم.

فإن وُفقت في هذه الدراسة، فهذا فضل ومنة من الله العلي القدير، وإن قصرت فحسبي أنني اجتهدت، متمنياً من الباحثين في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، القيام بالمزيد من البحوث حول هذه الحقبة المهمة في تاريخها، لأن الدراسة حول الثورة العربية مهما تناولها السابقون، تبقى غنية في استكشاف المزيد عنها.

الوضع السياسي والاقتصادي في مصر عشية الثورة العربية

خلال القرن التاسع عشر تجاذبت مصر ثلاثة تيارات تعمل للإصلاح بها، كالأسرة العلوية التي أسسها محمد علي باشا، التي قامت بالإصلاح من الأعلى، في مطلع عهدها لتوطيد سيطرتها، وليس حباً بالإصلاح. وكان قادة الحركات الوطنية الذين تأثّر بعضهم بالأفكار الأوروبية، وكذلك دعاة الإصلاح الدينيون الذين حاولوا من خلال مطالبتهم بإصلاح المنظمات الدينية والتوفيق بينها وبين الأفكار الحديثة، إثارة تيار إصلاحي ديني منافس، وأحياناً داعم للحركات الوطنية. وكانت التيارات الثلاثة متداخلة مع بعضها، حتى إذا ما اشتعل أوار الثورة ضد الأوضاع السياسية والاقتصادية في مصر، ثمّ تمكّن الإنكليز من احتلال مصر، اتضح منها تياران رئيسيان، أحدهما متعاون مع الإنكليز، ويضم الأسرة العلوية وعدد من الساسة، والآخر مُشبع بالحركة الوطنية المناوئة للتيار الأول^(٢).

وكان تولي محمد علي باشا لحكم مصر بداية لمرحلة من الاهتمام الأوروبي بشؤون مصر والشام، ودخولها بصورة أكثر تركيزاً في دائرة الصراع والتنافس بين القوى صاحبة النفوذ أو الهادفة للسيطرة، عندما فُتحت أبواب مصر - بحذر - أمام التيارات الغربية الحديثة ثقافياً باتجاه فرنسا بصورة خاصة، وأمام التجار الأوروبيين بصفة عامة، فأقيمت بالإسكندرية المحكمة التجارية المختلطة من قضاة مصريين وأوروبيين للنظر في القضايا المستعجلة^(٣).

فعهد محمد علي تميّز بالقدرة على التحديد الدقيق لطبيعة احتياجات دولته بعيداً عن إيجاد فرصة يمكن من خلالها للأجانب التسلل والتغلغل بها إلى كيان مصر، أو توجيه أمورها تبعاً لأهواء إنكلترا أو فرنسا ومصالحهما على حدٍ سواء، كما رفض الموافقة على الدخول في مشروع قناة السويس، في الوقت نفسه الذي أوفد فيه بعثات علمية متلاحقة إلى العديد من الدول الأوروبية، ثم أقام العديد من

المشروعات في المجالات الاقتصادية كافة. ولكن خلفاءه لم تكن لديهم القدرة على وضع ميزان دقيق بين الرغبة في الاستفادة من النهضة الأوروبية وبناء الدولة العصرية الحديثة في مصر، ولما وجدت كل من إنكلترا وفرنسا الفرصة المناسبة أمامهم، استغلوها وبدأ ما سُمي بعهد القناصل بالتركيز على الأمور المالية، حتى وقعت الخزانة المصرية في عبء الدين، وقفز الأجانب نحو توجيه الموارد بدعوى الإصلاح والحفاظ على حقوق الدائنين^(٤) - كما سيرد بيانه.

وكانت الحركات الإصلاحية في مصر قد بدأت فعلياً في عهد الخديوي إسماعيل، الذي ازداد التدخل الأجنبي في شؤون مصر في عهده إلى حدٍ بعيد، فلم يرَ مانعاً من إنشاء مجلس نيابي على النمط الأوروبي، فأنشأ مجلس شورى النواب في عام ١٨٦٦م، غير أنه كان مجلساً صورياً، لم تكن له سلطة قطعية في أي أمر من الأمور، وقراراته عبارة عن رغبات تُرفع إلى الخديوي. وكان من أهداف نشأة هذا المجلس السيطرة على العُمد والأعيان، الذين شكلوا غالبية الأعضاء فيه، وكذلك إقامة جبهة موازنة للنخبة التركية - الشركسية، وإضفاء واجهة دستورية على حكمه، لكسب عطف الدول الأوروبية^(٥).

وكان عام ١٨٧٦م حاسماً في تاريخ مصر، خاصة الحياة النيابية، فقد ظهرت فيه المعارضة بفضل رجال الفكر من أدباء وصحفيين، بعدما تم بيع حصة مصر في أسهم قناة السويس بثمنٍ بخس عام ١٨٧٥م^(٦)، ثم أخذت طلائع التدخل الأوروبي تهدد مصر بوصول لجنة «كيف» (Cave) أوائل عام ١٨٧٦م، لدراسة الوضع المالي لها^(٧) - كما سيرد بيانه لاحقاً.

وكان قد توالى على حكم مصر في الفترة ما بين تنازل محمد علي باشا والاحتلال الإنكليزي لها في ١٨٨٢م، كلٌّ من إبراهيم باشا، وعباس حلمي الأول، ومحمد سعيد باشا، وإسماعيل باشا، وتوفيق باشا. وكانت مصر خلال تلك الفترة مركزاً لتجاذب القوى الكبرى، ومركزاً للصراع الإنكليزي - الفرنسي، فقد دعم الفرنسيون محمد علي، سواء عسكرياً بتدريب جيشه، أم باستقبال بعثاته، أم

بمساندته إبان حملته المشهورة على بلاد الشام. غير أن الاضطرابات الداخلية في فرنسا حالت فيما بعد دون مواصلة دعمه، وكانت بريطانيا حريصة أشد الحرص على إبقاء حكام مصر ضعافاً وخاضعين لسلطة الدولة العثمانية، خوفاً من قيام حاكم قوي فيها يهدد طرق مواصلاتها^(٨).

ويبدو أنه كان لمصر مصلحة في مصادقة بريطانيا التي كانت متطورة صناعياً، خاصة في مجال النسيج، فقد قامت بريطانيا بتنشيط الاقتصاد المصري بشراء معظم محصول مصر من القطن. وكان الإنكليز قد دشّنوا في عهد محمد علي طريقاً برية لنقل المسافرين والبريد بين الإسكندرية والسويس عبر القاهرة، وازدادت أهمية هذا الطريق بعد مدّ خط السكة الحديد فيه في عهد عباس الأول ومحمد سعيد باشا. وكان هذا الامتياز قد تمّ منحه لبريطانيا لكسب دعمها، عندما ساءت العلاقات بين عباس الأول والدولة العثمانية حول تطبيق التنظيمات العثمانية وأمر أخرى تتعلق بسيادة مصر. وتمكنت بريطانيا من التوفيق بين الطرفين بحصول عباس الأول على إذن السلطان العثماني في عام ١٨٥١م، ببناء الخط الحديد، كما منحت الدولة العثمانية عباساً حق الحكم بالإعدام ضمن شروط معينة^(٩).

وفيما يخص امتياز مدّ خط السكة الحديد في مصر، ففي إحدى المراسلات البريطانية، دخل عباس باشا في مشاكل مع الباب العالي بسبب توقيعه هذا العقد دون مشاورته بالأمر^(١٠)، فحاول الإنكليز إقناع عباس باشا بالمضي قدماً في تنفيذ هذا الاتفاق، دون الحصول على الإذن من السلطان العثماني^(١١)، كما دعا الإنكليز عباساً إلى الوثوق بالسياسة البريطانية والتعويل على حُسن نواياها، والتخلي عن مخاوفه العقيمة بهذا الشأن^(١٢).

يتضح مما سبق ذكره، أن الاهتمام الأوروبي بمصر لم ينقطع منذ الحملة الفرنسية عليها منذ العام ١٧٩٨م، ففرنسا تواصلت وشائج الصداقة بينها وبين الحكومة المصرية التي تولى أمرها والي مصر محمد علي باشا، واستمرت هذه الصداقة على حالها حتى افتتاح قناة السويس، ثمّ بدأت هذه العلاقة بالتأثر سلباً

حتى قيام الثورات الداخلية في فرنسا. ويبدو أن بريطانيا نجحت في استغلال الخلافات القائمة بين حاكم مصر والسلطان العثماني، فأصبح لها موطئ قدم في مصر منذ ذلك التاريخ، وعملت على خدمة الحكومة المصرية في بعض الأوجه التي سبق ذكرها، ثم نجحت في تكريس وجودها في مصر بفعل الأحداث المتلاحقة التي سيرد بيانها.

والواقع أن تاريخ مصر المالي ابتداءً من حيث علاقته المباشرة بإنجلترا، وذلك في أواخر حكم الخديوي إسماعيل، بينما كانت مصر في عهد سعيد باشا الذي سبق إسماعيل، من أكثر البلدان الشرقية رخاءً، منذ أن خبت نيران حروب محمد علي باشا، التي كان يؤخذ لها الفلاحون عنوة من ديارهم، وكانت ضريبة الأراضي خفيفة للغاية لا تكاد تبلغ ثلث الضريبة التي أوجدت في عهد إسماعيل^(١٣).

ويبدو أن المصالح البريطانية كانت قد تهددت في مصر حين منح سعيد باشا في عام ١٨٥٤م الفرنسي «فرديناند ديليسبس» (Ferdinand de Lesseps) امتياز حفر قناة السويس، فحاولت عرقلة المشروع، سواء في القاهرة أو الآستانة. فقد كانت ترى أن القناة سوف تؤدي إلى فصل مصر تماماً عن الدولة العثمانية، بحيث يكون بإمكانها إعلان استقلالها متى شاءت، وقد رأت إنجلترا في اكتمال مشروع القناة مقدمة لوقوع مصر تحت السيطرة الفرنسية، وإذا ما نشبت الحرب بينها وبين فرنسا، فبإمكان الأخيرة أن تحتل مداخل القناة التي تصبح بذلك مفتوحة أمام الفرنسيين ومقفولة أمام الإنكليز، وحينذاك يمكن لحملة فرنسية أن تحتل عدن، إلى أن تمّ أخيراً افتتاح القناة رسمياً في ١٨٦٩م^(١٤).

وكان للنفقات الطائلة التي تم صرفها على تشييد قناة السويس والمشاريع الأخرى أثر بالغ في الخطورة، فقد أرغمت الحكومة المصرية على طلب القروض الأجنبية التي تم منحها لها بشروطٍ مجحفة. وكان سعيد باشا أول من عقد مثل هذه القروض، لما أصدر سندات على الخزينة بيعت في البورصات الأوروبية، في محاولة منه للتغلب على صعوبة كونه لم يكن حائزاً على حق عقد قروض خارجية دون

موافقة البابا العالي العثماني، فتكوّن بذلك ما عُرفَ بالدين الجاري المترتب على مصر، والذي جاوز مقداره ٦ ملايين جنيه إسترليني عند موت سعيد^(١٥).

لم يكتفِ سعيد بعقد هذه القروض، بل لجأ إلى عقد قروض أخرى كبيرة، وكان لرجل الأعمال البروسي «هيرمن أوبنهايم»، دور بارز وخطير في تدبير معظم قروض سعيد وإسماعيل باشا بعده. وكان هذا الرجل صاحب النفوذ في القضايا المالية، وأحد الرعايا البريطانيين، وصاحب مصارف في باريس والإسكندرية، وعلى علاقة متينة مع شركة «فروهلنغ وغوشن» المالية في لندن؛ لذلك سجّل عهد سعيد بداية الخراب المالي لمصر^(١٦).

وكانت بيوت المال الأوروبية سواء في فرنسا أم بريطانيا أم ألمانيا قد شجّعت عمليات الاستدانة التي قام بها حكام مصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، نظراً للمكاسب الكبيرة التي كانت تعود عليهم منها، فالفوائد باهظة ومرتفعة، ويتم خصمها مقدماً من الدين الذي كانت شروطه مجحفة^(١٧).

وكانت العلاقات المصرية - العثمانية قد تحسنت كثيراً في عهد إسماعيل باشا والسلطان عبدالعزيز الذي زار مصر في عام ١٨٦٣م، وقام إسماعيل برّد الزيارة في ١٨٦٦م، وحصل خلالها على فرمانٍ بأن تكون الوراثة في الحكم لأكبر أبناء الحاكم، بدلاً من أكبر أفراد أسرة محمد علي. ومقابل ذلك ضاعف إسماعيل الضريبة السنوية للسلطان، كما حصل إسماعيل أيضاً على موافقة السلطان بموجب فرمان صدر في ٨ حزيران (يونيو) ١٨٦٧م، على أن يُطلق عليه لقب خديوي، وذلك لتمييزه عن بقية الولاة في الدولة العثمانية. علماً بأن إسماعيل كان قد طالب الباب العالي بلقب «العزیز»، لكن الباب العالي أصرّ على أن يتم الاختيار بين ألقاب أخرى مثل الأمير والملك والخديوي، فاختر إسماعيل لقب الخديوي^(١٨).

غير أن الأمور فيما بعد سارت نحو الأسوأ، فقد ساءت العلاقات المصرية - العثمانية من جديد، عند افتتاح قناة السويس بسبب تصرف الخديوي إسماعيل كحاكم مستقل في زيارته لأوروبا ودعوته لحكامها للمشاركة في حفل افتتاح القناة،

وكذلك بسبب احتجاج السلطان على زيادة القوة العسكرية المصرية، إضافة إلى بروز مشكلة النفوذ الأجنبي في مصر سياسياً ومالياً؛ مما هدد سيادتها^(١٩).

وكان الخلاف بين حكومة مصر والحكومات الأوروبية منصباً أولاً حول نظام الامتيازات، الذي تمتع به الرعايا الأجانب، وحوكموا بموجبه هم ومحميو القنصليات وفق قوانين بلادهم وليس القوانين المصرية، إلى أن تمَّ الاتفاق على إصدار قانون المحاكم المختلطة التي عدَّلَ نظام الامتيازات. ونقطة الخلاف الثانية التي أثارت الخلاف بين الحكومات الأوروبية والحكومة المصرية، وكذلك جشعها، كانت حول قناة السويس، فقد مُنِحَ امتيازها الأول إلى «فرديناند ديليسبس» في ١٨٥٤م، ثم صدر عقد الامتياز المفصل الثاني في عام ١٩٥٦م، بإنشاء شركة قناة السويس، وكانت الشركة قد مُنحت بموجب هذا العقد شريطاً من الأرض يصل النيل بالقناة، لمدِّ قناة من المياه العذبة، وتمَّ إعفاء هذه الأرض من الضرائب. كما وافق السلطان بفرمان عام ١٨٦٦م على حفر القناة، وبلغت حصة الخديوي إسماعيل ١٧٧,٦٤٢ سهماً من مجموع أسهم القناة البالغة ٤,٠٠٠,٠٠٠ سهم^(٢٠).

وخلال الفترة من ١٨٦١-١٨٦٥م، حدث في مصر انتعاش اقتصادي بسبب الحرب الأهلية التي اندلعت في الولايات المتحدة الأمريكية، ففي تلك الفترة توقف تدفق القطن الأمريكي على بريطانيا، فاستغلت الحكومة المصرية الفرصة، ونشطت فيها زراعة القطن، وازدادت صادراتها من القطن في تلك الفترة في سنتين بمقدار ثلاثة أضعافها، وازداد ثمن القطن أربعة أضعاف، مما يمكن تسميته بالثورة الزراعية، فعَمَّ التبذير الحكام والأعيان على السواء، وتشجَّع الخديوي إسماعيل على عقد القروض معتمداً على وارداته من القطن^(٢١).

ولكن دوام الحال من المحال كما يقول المثل الشعبي، فقد أدى وضع الحرب الأهلية الأمريكية أوزارها وعودة أمريكا إلى تصدير القطن من جديد إلى هبوط حاد في صادرات مصر من القطن، فاضطر إسماعيل إلى معالجة الوضع المالي بتشجيع صناعة السكر، وعقد لذلك قرصاً لتمويل هذا المشروع. غير أن هذا المشروع الجديد

جابه الكثير من التحديات وفشل، بسبب سوء الإدارة وضياع كثير من الموارد دون طائل، بالإضافة إلى جانب المخاطر التجارية^(٢٢).

وكانت الشروط التي قُدمت لإسماعيل لإنجاز هذه الديون إذا قورنت بغيرها باهظة، تبلغ حدّ الرّبا الفاحش. وقيل إنه لم يدخل عام ١٨٦٨م، أي قبل أن يمضي على توليته خمس سنين حتى كان قد أثقل كاهله بديون متنوعة المصادر بلغت ٢٢,٥٠٠,٠٠٠ جنيه، وتراوحت فائدتها الاسمية بين ٧٪ و ١٢٪. أما فائدتها الحقيقية فتراوحت بين ١٢٪ و ٢٦٪. وسرعان ما دبّ الفزع في قلب الباب العالي، لما عساه أن ينجم عن هذه الديون من مخاطر، فحظر على إسماعيل أن يعقد أي قرض جديد. ولكن الأخير على الرغم من ذلك عقد في عام ١٨٧٠م قرصاً آخر يزيد على ٧,٠٠٠,٠٠٠ جنيه بضمان الأراضي الأميرية بفائدة حقيقية باهظة تزيد على ١٣٪، مما دعا الباب العالي للكتابة إلى الحكومة الإنكليزية بصفتها الممثلة لمعظم الدائنين محتجاً على كل اتفاق مالي يمس دخل مصر بالذات أو بالواسطة، ولا يكون قد أقرّه السلطان^(٢٣).

ومهما يكن من أمر، أدى الفشل في هذه المشاريع إلى وقوع المحذور، فلجأت الحكومة المصرية إلى الضرائب وتضييق الخناق على الفلاحين، ومع ذلك فلم تغطّ هذه الضرائب إلّا جزءاً يسيراً من الدّين، فاضطر الخديوي إسماعيل في عام ١٨٧١م إلى إصدار قانون المقابلة الذي نصّ على أنه إذا دفع ملاك الأتبان الضرائب المربوطة على أطيانهم لمدة ست سنوات مقدماً، تعفي الحكومة أطيانها على الدوام من نصف المربوط عليها، كما أن المتصرف بالأرض يصبح له بموجب هذا القانون حق ملكيتها. ولم يكتفِ إسماعيل بهذا القانون، فأصدر في عام ١٨٧٤م ديناً جديداً اسمه الروزنامة، وهو أن يستثمر الأهالي أموالهم بإيداعها في هذه المصلحة، ويتقاضون مقابل ذلك فائدة قدرها واحد بالمئة، ولكن الأموال المودعة بالقسر لم تعد لأصحابها، ولم تُدفع الفائدة بانتظام^(٢٤).

هذه الإخفاقات المتلاحقة، وفي غمرة الأزمة المالية التي جعلته يشغف بالديون حتى غرق بها، جعلت إسماعيل يضطر في ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٧٥م إلى

بيع حصته من أسهم القناة، والتي تُقدر بـ ٤٤٪ من مجموع الأسهم إلى الحكومة البريطانية برئاسة «دزرائيلي» (اللورد بيكونسفيلد). وكان «دزرائيلي» لتنفيذ هذه الصفقة قد اقترض مبلغ ٤ ملايين جنيه إسترليني من صديقه «روتشيلد»، دون أن يُطلع البرلمان وأعضاء وزارته على السواء على تفاصيل هذه الصفقة. وتمَّ اعتبار شراء الحكومة البريطانية لأسهم مصر كأول مؤشر على الاستعمار الجديد، فكانت أول خطوة في سبيل توطيد النفوذ البريطاني في الشرق كله. وكانت سرعة دزرائيلي في شراء هذه الأسهم قد عطَّلت حركة فرنسا في العمل، مما أدى إلى توقع وقوع مصر فريسة للاحتلال البريطاني فيما بعد، ولم تكن فرنسا من القوة بحيث تستطيع وقتها عمل شيء لتعطيل تحرك الإنكليز في مصر. ومع ذلك لم يُجدِّ بيع إسماعيل لأسهمه في قناة السويس نفعاً. وفي ٨ كانون الأول (ديسمبر) من العام نفسه، دعا «ديليسبس» الممثلين الإنكليز إلى تسلُّم مناصبهم في المجلس الإداري لشركة قناة السويس البحرية العامة^(٢٥).

وصاحب الوضع الاقتصادي المتردي في مصر إفلاس آخر مُنيت به الدولة العثمانية في خريف عام ١٨٧٥م، فتأثرت البورصات العالمية، مما أدى إلى هبوط جميع الأسعار المصرية هبوطاً شديداً، فتنبأ الرأسماليون الأوروبيون بحتمية إفلاس مصر في أعقاب إفلاس الدولة الأم، أي: الدولة العثمانية، فاستغلت بريطانيا الفرصة، بعدما توقف إسماعيل عن دفع فائدة ديونه العامة والخاصة، كما توقف عن دفع الرواتب لموظفي الدولة، وضاعف الضريبة السنوية المفروضة على الفلاحين، وفرضت على مصر في نهاية عام ١٨٧٥م لجنة خاصة لفحص شؤونها المالية. وكانت هذه الخطوة بداية للرقابة الأجنبية على شؤون مصر المالية، وأول تدخل بريطاني صريح في شؤون مصر الداخلية. ولم تكن فرنسا بغافلة عن أطماع منافستها بريطانيا، فأوفدت للفور بعثة مالية إلى مصر حتى لا تتخلف عن غريمتها^(٢٦).

وتمَّ تشكيل هذه اللجنة ولم يكن قد انقضى ثلاثة أسابيع على ما ابتُليت به مصر من نزول سنداتهما في السوق المالي، حتى أخبر الجنرال استانتون قنصل إنكلترا

العام بالقاهرة، «اللورد دربي» بما أظهره له الخديوي من حاجته إلى موظف، له خبرة بالنظم المتبعة في مالية الحكومة الإنكليزية، ليعاون ناظر المالية المصرية في سد الخلل في نظارة المالية المصرية. ثم أُيد هذا الطلب كتابة بعد أسبوع من ذلك، بعد أن تمّ تعديله وجُعِلَ طلب موظفين اثنين يشرفان على الدخل والخرج، ويكونان خاضعين لإرشاد ناظر المالية وأمره، على أن يكون أحدهما ملماً بموضوعات علم الاقتصاد السياسي^(٢٧).

انقضت ثلاثة أسابيع دون ردّ من الحكومة البريطانية على هذا الطلب، ثمّ جاء الرد مخيفاً بعض الشيء، فبدلاً من أن يبادر «اللورد دربي» إلى إرسال الموظفين اللذين طلبهما الخديوي، عمد إلى استشارة وزارة المالية مرة تلو المرة، ثمّ أخبر الجنرال استانتن في ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٧٦م، أن الحكومة ترى أن ترسل إلى مصر بعثة خاصة تنظر هي والخديوي فيما يسأله الخديوي من النصح في الشؤون المالية. والحقيقة أن الخديوي لم يكن قد سأل نصحاً، وإنما سأل إرسال موظفين للعمل في الحكومة المصرية، ويكونان طوع إرشاد ناظر المالية وأمره، ولكن «اللورد دربي» حوّل ذلك الطلب إلى طلب نصح، ورأى أن يستبدل بالموظفين بعثة مالية خاصة، فرضخ الخديوي بما عُرض عليه. ولم يمض سوى أسبوع واحد حتى أُلْفَت البعثة من خمسة من كبار موظفي الحكومة يرأسهم «المستر كيف» رئيس الصيارفة^(٢٨).

وكان «اللورد دربي» قد كتب إلى «كيف» في ٦ كانون الأول (ديسمبر) رسالة يشرح له فيها طلب الخديوي والأمور التي دعت الحكومة البريطانية إلى إرسال هذه البعثة. ونظراً لأهمية هذه الرسالة، سوف نورد لها لما يترتب عليها، ففيما قاله في هذه الرسالة: «ولمّا كان نجاح أي قطر من الأقطار يتوقف على إنماء موارده أو حركته الاقتصادية، فإنه يجب أن توضح حكومة الخديوي مكان السيدين (المطلوبين) وسلطتهما. ولمّا كان من الصعب الوصول إلى تفاهم عن طريق التراسل فقد رأينا أن نرسل رجلاً تنق به حكومة جلالة الملكة مشهوداً له بالكفاية في الشؤون المالية والإدارية ليفاوض الخديوي وحكومته في إدارة مصر ومركزها المالي، وبذلك تكون حكومة جلالة الملكة بناءً على تقريره أقدر على مدّ الخديوي بالمعونة التي يريدها»^(٢٩).

هذه الرسالة الرسمية البالغة الأهمية، توضح بجلاءٍ متناهِ هدف الحكومة البريطانية من إرسال اللجنة المذكورة. ونوقن هنا أن هدف الحكومة البريطانية بإرسالها أحد رجالها إلى مصر كانت ترمي من ورائه إلى أكثر من البحث عن أي الموظفين يريد الخديوي إسماعيل، بينما الأخير يتكلم عن ضرورة إنماء ثروة بلاده حتى يزيد دخله، ولكن اللورد "دربي" يلح في وجوب تقصي البحث في نفقات مصر وإدارتها. وبينما الخديوي يريد أن يكون الموظفان طوع أمر ناظر المالية، إذا باللورد "دربي" يتكلم عن الوقوف على حقيقة حال المالية المصرية، وإسداء النصح للخديوي، ولكن هذه اللجنة لم تنجح في المهمة الموكلة لها. وكان «المستر كيف» عند مجيئه إلى مصر لم يكن ببالة إجراء مجرد تفتيش شكلي، بل كان يود أن يجعل مصر تحت حماية إنكلترا مقابل ضمانات مالية لخديوي مصر حتى يتمكن من تسديد ديونه، وكان «كيف» شديد الدهاء عندما تظاهر بجهله في كل الشؤون المالية^(٣٠).

ثم نتج عن كثرة الديون الخارجية التي عقدتها مصر وعجزها عن سدادها في عام ١٨٧٦م توقف الخديوي عن دفع سدادته المالية، وإعلان الحكومة المصرية إفلاسها. حتى أن جريدة «التايمز» البريطانية قالت: «نحن الذين جعلنا نزول السندات المصرية أعظم مما يكون لو أمسكنا جملة (تماماً) عن التدخل في مالية مصر... ولو أُشير على الخديوي بأن يكتب إلى وزارة خارجيتنا يعنفها ويقول إن تذبذب سياسة إنكلترا الخارجية هو الذي أضعف الثقة به في جميع أسواق أوروبا المالية حتى أصبح عاجزاً عن تسوية ديونه السائرة، وكان لا يعجز عنها لولا تدخلنا، لو كان ذلك لما وسعنا إلا أن نقره على تعنيفه». واضطر الخديوي فيما بعد إلى إنشاء صندوق الدين العمومي في ٢ أيار (مايو) من العام نفسه، مما أدى إلى تغلغل نفوذ الأجانب عامة في مرافق البلاد. وكان الدائنون قد شكلوا لجنة لمراقبة دين الخديوي، كان من أعضائها ممثلو فرنسا والنمسا وإيطاليا، وعُرف أعضاء هذه اللجنة بمفوضي الديون، الذين كان عليهم ضمان دفع أقساط القروض في مواعيدها^(٣١).

هذا الصندوق تمّ تمويله من عددٍ من إيرادات الدولة، ويعتبر هذا الصندوق أول

هيئة رسمية أوروبية يتم إنشاؤها لغرض التدخل الأجنبي في مصر والسيطرة الأوروبية عليها، مما يمثل اعتداء على استقلال مصر المالي والسياسي، لأنه كان بمثابة حكومة أجنبية داخل حكومة مصر، لأن إدارته كان يتولاها مندوبون أجانب تنتدبهم الدول الدائنة. وتبع ذلك إعلان المراقبة الثنائية البريطانية - الفرنسية في ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٧٦م، على الإيرادات والمصروفات حتى لا تستأسد أحدهما بأمر الغنيمة، بدعوى تمثيل أصحاب الديون الثابتة، فتألفت من «جوشن وجوبير» (Joubert & Goschen)، ليتولى أحدهما مراقبة إيرادات الحكومة، والآخر مصروفاتها، وكان جوشن نائباً عن مصالح أصحاب البنوك الإنكليزية أكبر دائني الحكومة المصرية، كما كان عضواً بالبرلمان البريطاني عن دائرة ذوي الأعمال بلندن، وكان قبل ذلك عضواً في وزارة الأحرار السابقة، فضلاً عن أنه شريك في مصرف «فرهلنج وجوشن» الذي أقرض إسماعيل ديونه الأولى، و«جوبير» نائباً عن مصالح البنوك الفرنسية، واضطر الخديوي إلى إصدار مرسوم قسّم بمقتضاه الدين الموحد إلى أربعة أقسام مستقلة^(٣٢).

إذن لم يكن بمقدور «جوشن» العمل بصفة رسمية لمصلحة حملة السندات، ويعمل بصفة غير رسمية لمصالح إنكلترا السياسية. أو إن جاز التعبير أن ينفذ رغبات حكومته من غير أن يحملها تبعة عمله، فرجّح مصالحه على مصالح حكومة بلاده.

ومع قبول الخديوي لمبدأ أحقية هذه اللجنة بتعيين مأموري ضرائب الأقاليم، بدأ التغلغل الفعلي في شؤون البلاد، وبدا للعيان أنهما أصحاب الأمر والنهي، لأن مسألة الشؤون المالية أضحت من الأهمية بحيث تحكمت في الشؤون السياسية في تسيير دفة الحكم وعلى جميع النواحي اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً^(٣٣).

المعارضة الوطنية وقيادة الثورة

ازدادت الأطماع الاستعمارية في مصر مع زيادة شعور ما يسوء حالها، وبدرجة فساد نظمها، فبدأ البعض في التفكير في ضرورة إصلاح الحال، لذلك فإن الآراء بدأت تطفح على السطح، معلنة ضرورة التغيير. وكان بعضها معتدلاً، فلم يطالب إلا بالإصلاح، وبعضها عميقاً عنيفاً، فلم يرضَ إلا بالانقلاب والتغيير الكامل الشامل وحتى الجذري. واستمر الجو المصري متأرجحاً بين هذين الاتجاهين المعتدل والمتطرف، إن جاز التعبير، أو الهادئ والعنيف في حقيقة الأمر، وهي فترة مهمة في تاريخ مصر قامت فيها بتجربتها وقبل غيرها للكفاح ضد الاستعمار^(٣٤).

وكانت إرهابات الثورة قد بدأت عندما بدأ الشعور بسوء الحال بين الطبقات المثقفة في مصر وبين قادة الفكر في العالمين العربي والإسلامي في نفس الوقت. وهنا لا يمكن الفصل بين شعور الأئمة المسلمين وبين شعور قادة العرب، أو كبار الضباط في الجيش المصري مثلاً، شعورهم بفساد الحالة في العالمين العربي والإسلامي، وإن كان الأول يرجعها إلى فساد الطريقة التي يعتقد بها المسلم أو التي يفهم بها دين الله الحنيف، ويرجعها الثاني إلى تحكم العناصر الاستبدادية العثمانية في الشعوب العربية، ويرجعها الثالث إلى ضعف الحكومة الخديوية ووقوعها فريسة للإغراء ولنفوذ الدول الاستعمارية. وفي المجمل، كان هناك شعور بعدم الرضا. وكان لسوء الحالة الاقتصادية التي مرت بالمنطقة في هذا الوقت، تأثير بالغ في نفوس الأهالي، فأخرجتهم عن طاقاتهم وأجبرتهم على ضرورة تغيير الحال^(٣٥).

وفي هذا السياق لا بد من استعراض ثلاث حركات تمثلت في ثلاثة زعماء، ويمثل كل منهم حلقة معينة: الأول هو السيد جمال الدين الأفغاني الذي مثل الحلقة الإسلامية الواسعة الكبرى، والثاني هو الشيخ محمد عبده وهو مسلم كذلك، وهو يمتاز بعروبته، والثالث هو أحمد عرابي ويمثل الدائرة الثالثة، قرب المركز وهو المسلم ويمتاز بعروبته، ويعتز بمصريته. وكان كل منهم حانقاً ومخلصاً ويرغب في

رؤية ما يجب في وضع أحسن وحالة أفضل. الأول تائر والثاني هادئ والثالث يرغب في انتزاع حق الشعب بقوة أبنائه. وسارت هذه التجارب الثلاث جنباً إلى جنب، وأثّرت كل منها في الحلقات الباقية، كما تأثّرت بالموقف الدولي والقوى الخارجية، وبالمادة الخام التي أُجريت عليها التجربة وهي الشعوب والمفكرين^(٣٦).

وكان الأفغاني يتهم إسماعيل باشا علانية ويقول للمتجمهرين حوله: «أنت أيها الفلاح تشق الأرض لتستنبت ما تسد به الرمق، وتقوم بأود العيال، فلماذا لا تشق قلب ظالمك؟! لماذا لا تشق قلب الذين يأكلون ثمرة أتعابك؟!»، وغيرها من الكلمات التهيجية. وكان أحمد عرابي أحد العسكريين الذين تأثروا بأفكار الأفغاني الثورية، فتصدى علانية لإنكار أخطاء وانحرافات الحكم والدعوة إلى الإصلاح عبر توزيع المنشورات، وبث الخطب والكلمات الحماسية، والقيام بمظاهرة سلمية تأييداً لمطالب الأمة^(٣٧). وكان الأفغاني قد أسس في مصر أول حزب سياسي أسماه «الحزب الوطني الحر»، كان من بين أعضائه الإمام محمد عبده ومحمود سامي البارودي وعبدالله النديم والمويلحي والشريعي. وتبلورت الأفكار حول شعار هذا الحزب الذي لم يُسمع عنه من قبل في مصر، ألا وهو «مصر للمصريين». وقد وقف هذا الحزب في وجه الأطماع الأجنبية في مصر، وكانت التربة صالحة لنمو بذور الإصلاح، فظهرت في البلاد حركة حرة، انبعثت منها نهضة صحفية ونهضة اجتماعية حمل لواءها الإمام محمد عبده، وما لبثت أن تجاوزت الأمة مع هذه النهضة الفكرية، حتى أن الخديوي أراد الاستفادة منها لمحاربة التدخل الأجنبي^(٣٨).

وفي ١٤ تموز (يوليو) ١٨٦٩م، كتبت صحيفة «البروجريه» المصرية، أن الفلاح المصري قد بدأ يخرج من صمت العبودية، الذي كان يزرع تحته قروناً، وبدأ يجهر بالشكوى مما لم يروَ عن مثله في مصر من قبل. وكان من الطبيعي أن تمتد الشكوى إلى الأعيان والتجار، فالجيش الجرار من المرابين والمغامرين والسماسرة، الذي زحف إلى مصر وتسرب في كل مكان، قد أفزعهم وقوع المالية المصرية كلها في قبضة الأجانب. حتى أن المغامر البريطاني «صمويل بيكر» كتب في مقال نشرته

صحيفة «التايمز» إن قرَّاء الصحف الإنكليزية من المصريين لا يغرب عن بالهم أن مصر قد أصبحت مصلحة بريطانية، ولا تغيب عن فطنتهم أن الإمبراطورية الهندية قد قامت أول ما قامت على شركة تجارية. كما كتبت صحيفة «البروجريه» المصرية سنة ١٨٦٩م، أن الرأي العام بدأ يتكون عند المصريين. غير أن صحيفة «التايمز» البريطانية هي أول من أعلنت للعالم أن المعارضة في مصر قد استكملت تكوينها كقوة تعبّر عن طبقات وطنية، ومصالح وطنية، وتتنظم فيما يشبه الحزب، وهي قد أعلنت المقاومة ضد الغزو القادم^(٣٩).

وفي ظل هذه الأجواء المحمومة تغلّب الانتماء «للمصرية» على حساب الانتماء «للعثمانية»، التي صنعتها المكانة التي اكتسبتها مصر خلال السنوات السابقة على أحداث ثورة ١٨٨١-١٨٨٢م، كما أنها لم تأت من فراغ، فإنها تجسدت في كثير من مكوناتها، أهمها مكون الزعامة التي أصبحت، أو كادت تصبح مصرية خالصة^(٤٠).

وبناءً على ذلك، شهدت الحركة الوطنية في مصر أولى تنظيماتها العسكرية عام ١٨٧٦م، حسب بعض المصادر عندما تمّ إنشاء جمعية سرية لضباط الجيش ضمّت الأميرالاي (الكولونيل) أحمد عرابي وعلي فهمي وعبدالعال حلمي. وكان عرابي الذي اقترنت الحركة الوطنية باسمه، من أصل ينتسب إلى الفلاحين درس في مدرسة قريته «هرية رزنه» بالقرب من الزقازيق بمحافظة الشرقية، ثم انتسب إلى الجيش. وأثار احتكار العناصر التركية والجركسية والألبانية الرتب العليا في الجيش حفيظته، ولكي يدلل على أصله المحلي وعلى مصريته، إزاء هذا الاحتكار سمّى نفسه أحمد عرابي المصري. ثمّ التصق بالجماهير واعتقد بضرورة قيام حكومة دستورية، ولمّا أدرك صعوبة تحقيق هذا الهدف، قال إننا نعمل في سبيل ذلك ليس لأنفسنا بل لأولادنا^(٤١). غير أن البعض يرى بأن دعوة عرابي الوطنية بدأت بالفعل في شباط (فبراير) ١٨٧٤م، عندما انتقل عرابي بآلايه إلى رشيد^(٤٢). وكان لمعاناة عرابي السيئة أكبر الأثر في ثورته، فالإحساس بالظلم يولّد الثورة في النفس، وكانت حياة عرابي منذ بداية عهد إسماعيل إحساساً بالظلم بكل ما تحمله هذه الكلمة من معانٍ^(٤٣).

وراحت المعاناة التي شعر بها عرابي تأخذ طريقها نحوه إبان فترة حكم إسماعيل، سواء أكانت على المستوى الشخصي؛ إذ ظل على رتبته لمدة تسعة عشر عاماً حيث لم يكن إسماعيل نصيراً للضباط الفلاحين، بالإضافة إلى إهانات الضباط الجراكسة، أم على المستوى العام الذي تمثل فيما وصلت إليه مصر من أوتوقراطية حاكم، وفساد إداري، وتدهور مالي، واقتصاد مرهون، وظلم وفوارق اجتماعية، وتدخل أجنبي. وقد هيأت حملة الحبشة ١٨٧٥-١٨٧٦م، التي اشترك فيها عرابي الظروف التي دفعته مع غيره من الضباط المصريين للتفكير فيما آلت إليه الأوضاع في مصر من تدهور، وبدأت الخطوات العملية تسير على الدرب، فتأسست جمعية سرية عام ١٨٧٦م، على يد الضابط علي الروبي، وانضم إليها الضباط الذين رأوا أنه لا بد من الإصلاح، وسرعان ما أصبح عرابي رئيساً لها، وكان له الدور المؤثر والفعال فيها حتى لقد تمكن من أن يضم إليها عناصر غير عسكرية. وانجلت شخصيته، واتسمت خطبه بالحماسة التي تحولت إلى ثورية تنقد المجتمع وتهاجم الأحوال المتردية القائمة، وما لبثت أن توحدت جهود هذه الجمعية مع جمعية حلوان، وتمخضت عن مولد ما عُرف باسم الحزب الوطني^(٤٤).

وكان عرابي قد تميز بالفصاحة والتفاني لقضية الشعب المصري المطحون، وسمى أتباعه أنفسهم بالوطنيين الذين ناهضوا في البداية الخديوي إسماعيل، وبذلوا جهداً مضمناً للحصول على المساواة داخل الجيش، وخاضوا نضالاً من أجل مصالحهم المهنية الصرفة. ثم اتخذ نضالهم فيما بعد منحاً أكثر بُعداً، حمل سمة تحررية وطنية عامة، فرفعوا لأول مرة شعار «مصر للمصريين»، ونادوا بأن مصر أمة لها الحق في أن تتمتع بكيان دولة مستقلة، واستندوا لتحقيق ذلك بجموع الفلاحين والجنود. والحق أن الزعماء الوطنيين كانوا قريبين إلى قلوب الشعب المصري، بعد أن أدرك المصريون أنه بات من الممكن تحقيق نصرٍ ما على مستعبيهم من الأوروبيين^(٤٥).

كما لا بد من طرح سؤال بدهي هو: لماذا أُختير عرابي قائداً لهذه الثورة أو الحركة دون غيره، على الرغم من أن زميليه علي فهمي، وعبدالعال حلمي، كانا لا يقلان عنه رتبة أو خبرة؟.

والإجابة على هذا التساؤل غاية في البساطة، فعراقي بشخصيته الكاريزمية الجذابة التي كانت تأسر كل من يقترب منها، هي التي جذبت محبة ضباط الجيش، وجمهرة الأمة إليه وجعلته ينال ثقتهم، ويُملي إرادته عليهم، إضافة إلى أن صوته الجمهوري وموهبته في الكلام، وخطبه التي كان لها التأثير الكبير في نفوس سامعيه، كانت من الأمور التي جعلته يتقدم صفوف العسكريين. كما كان عراقي نموذجاً للقائد الفلاحي الذي عهد فيه الصدق والجرأة والحماسة، والوطنية الجارفة، والتعصب للقومية المصرية وكراهية العنصر الجركسي الذي كان ينظر إلى المصريين نظرة الاحتقار والامتهان. كل ذلك وضعه في نظر المصريين كافة على أنه القائد المنتظر الذي يمكنه أن يخلصهم مما هم فيه من مشاكل، والذي يستطيع أن ينقذ البلاد من براثن الاستبداد^(٤٦).

وأمام تلاحق الأحداث في مصر، شكّل الخديوي إسماعيل وفقاً لطلب أصحاب البنوك، لجنة لفحص شؤون مصر المالية، وعيّن «فرديناند ديليسبس» رئيساً لها، وكان تعيينه أمراً صورياً، لأنه لم يُسهم في أعمال اللجنة، بينما قام برئاسة اللجنة فعلياً نائبه «ريفز ويلسون» (Rivewrs Wilson)، الموظف المالي الإنكليزي. وكان رياض باشا نائباً ثانياً للرئيس، وهو ممن وُصفوا بالرجعية والعمالة للإنكليز^(٤٧).

ولم تكن هذه اللجنة على هوى الخديوي، فقد عاملته ووزرائه كمتهمين، وشهّرت في تقريرها بأشكال وأساليب الإدارة المصرية، ووضعت صيغة قرار اتهام كامل ضد الخديوي، وألقت على عاتقه مسؤولية الوضع في مصر وفي شؤونها المالية. وصممت اللجنة على إرغام الخديوي على قبول قائمة مخصصاته وعلى أن تُنتزَع منه الضياع الخاصة التي كان قد منحها إلى «روتشيلد» صاحب بنك لندن، كضمان للقرض الجديد، كما طلبت منه التخلي عن إدارة شؤون الدولة بصورة مباشرة، وأن يعهد بها إلى مجلس وزراء مسؤولي يساهم فيه الأجانب^(٤٨).

اضطر الخديوي إسماعيل أمام هذه الضغوط إلى تشكيل أول مجلس للنظار (الوزراء) في ٢٨ آب (أغسطس) ١٨٧٨م، برئاسة نوبار باشا الأرمني الأصل،

والمعروف بصلاته مع بنوك لندن وباريس^(٤٩). ولم يكن نوبار باشا يتمتع بأي نفوذ بين المصريين، لجهله باللغة العربية، ولاعتماده المطلق على الحكومتين البريطانية والفرنسية^(٥٠). وعيّن فيها وزيرين أحدهما بريطاني للمالية هو «ريفرز ويلسون»، الذي سبق ذكره، وآخر فرنسي للأشغال العامة هو «دير بلنيير» (Bliynieres). ولم ينسَ الأجانب أفضال رياض باشا، فقلدوه وزارة الداخلية؛ لقاء الخدمات التي أسداها لهم، غير أن المصريين رأوا أن هذه الوزارة أجنبية أوروبية أكثر منها مصرية^(٥١).

وكان الخديوي إسماعيل قد ضاق ذرعاً بالوزيرين الأوروبيين، وأخذ يسعى للتخلص منهما، بعدما كثرت الأقاويل عن فساد تصرفهما، وسوء مقاصدهما بإيعاز من الخديوي نفسه. وفي أثناء ذلك دعا مجلس شورى النواب إلى الانعقاد في ٢ كانون الثاني (يناير) ١٨٧٨م، واتفق أن الحكومة لم تقدم إليه من المسائل التي نظرت فيها إلّا ما لا قيمة له عندها، فكثُر في المجلس انتقاد الحكومة، وهاج النواب ورغبوا في معرفة ما يدور من أحوال الحكومة. وكانت هذه أول مرة يخالف فيها النواب رأي الحكومة، وكان الخديوي يؤازر النواب في المعارضة^(٥٢).

فأدى ذلك إلى اشتداد الغضب بين صفوف المصريين، فتتمت الدعوة لعقد اجتماع في دار السيد البكري نقيب الأشراف، ثمّ في دار إسماعيل راغب باشا وزير المالية السابق، حضره الأعيان والعلماء والتجار، منهم من الذوات شريف باشا وشاهين باشا وحسن راسم باشا وخيري باشا، ومن العلماء الشيخ البكري والشيخ الخلفاوي والشيخ العدوي، وبطريق الأقباط وحاخام اليهود، كما حضر هذه الجلسة ثلاثة من أعضاء مجلس شورى النواب منهم المويلحي. وأمام أهمية هذا الاجتماع سمته الصحف المصرية بالجمعية الوطنية تشبيهاً له بما حصل في فرنسا، وقد طالب المجتمعون بتأليف وزارة وطنية بدون أجنبي، وتسوية الديون بطريقة معقولة، وإنشاء نظام دستوري تكون الوزارة بموجبه مسؤولة أمام مجلس النواب، ثمّ رفعوا مطالبهم إلى الخديوي في لائحة وطنية، بعد أن وقّع عليها عدد من الأعيان ورجال الدين المسلمين والمسيحيين على حد سواء، والتجار والضباط والموظفين

وغيرهم. واضطر الخديوي إسماعيل لقبول اللائحة وكلفَ شريف باشا بتأليف وزارة جديدة - كما سيرد بيانه - لتحقيق ما ورد في اللائحة المذكورة، وبذلك اعترف الخديوي بوجوب اتباع رأي الأمة بعدم إدخال الأوروبيين في الوزارة^(٥٣). وكانت هذه المحطة أول شرارة طارت منها الثورة العربية.

وكانت تلك اللائحة الوطنية تتضمن ما يلي:

- ١ - مشروع تسوية مالية تقوم على أساس أن إيرادات الحكومة تكفي مصروفاتها بما فيها أقساط الديون العامة، وذلك عن طريق بذل جهد الشعب وطاقته حتى تُسدّد ديون الحكومة، وقد عارض المجتمعون بذلك مشروع «ريفرس ويلسون» الذي كان سيعلن إفلاس البلاد.
- ٢ - المطالبة بتعديل نظام مجلس شورى النواب وتخويله سلطات المجالس النيابية الأوروبية وتقرير مبدأ المسؤولية الوزارية أمامه^(٥٤).
- ٣ - يكون تعيين رئيس مجلس النظار عن طريق الخديوي، ويكون مسؤولاً أمام مجلس النواب عن جميع تصرفاته.
- ٤ - تعيين مفتشين أوروبيين لإيرادات ومصروفات المالية لزيادة تأمين الدائنين^(٥٥). وإزاء التصرفات التي قامت بها الحكومة فيما بعد، والتي أصبح بمقتضاها الأوروبيون يهيمنون على شؤون مصر المالية، وعلى إدارة البلاد أيضاً، فقدت مصر استقلالها تماماً، وتحولت إلى مستعمرة للسيارفة الأنجلو-فرنسيين، وكذلك إحالة ٢٥٠٠ ضابط من الجيش على الاستبداد في شباط (فبراير) ١٨٧٩م، بحجة عجزها عن الإنفاق عليهم، فبلغت نقمة الضباط ذروتها، بعدما نالوا عطف حامية القاهرة، وهم من الفلاحين المجندين، واضطر نوبار باشا رئيس الحكومة لتقديم استقالته لتهديئة الخواطر تحت إلحاح من إسماعيل، الذي أوكل الوزارة الجديدة إلى شريف باشا، فابتهج الناس وأقام بعضهم الزينات أمام منازلهم، وأقيمت الحفلات والأفراح والمآدب. واتسعت جمعية الضباط السرية في أواخر عهد الخديوي إسماعيل، فشملت بعض الأعيان وأعضاء مجلس شورى النواب، كما ضمت المصلح الديني جمال الدين الأفغاني، وعبدالله النديم، وسعد زغلول، وتسمّت بالحزب الوطني^(٥٦). وكان

العسكريون على رأس قيادتها، كما كان لهذه القيادة اتصال بحليم باشا^(٥٧) آخر أحفاد محمد علي باشا الأحياء، الذي كان من المفترض تعيينه «خديوي» على مصر لكونه أكبر أفراد الأسرة العلوية سناً لولا تغيير القانون في عام ١٨٦٦م، وحصر الوراثة بأكبر أبناء الخديوي الحاكم^(٥٨).

وكانت حادثة شباط (فبراير) تلك، قد لُفقت لأحمد عرابي، وحوكم على أثرها دون ذنب واضح مع بعض الضباط كمحمد النادي، وعلي الروبي، وتمَّ عقد مجلس عسكري لمحاكمتهم، ومن ثمَّ إبعادهم عن القاهرة، فأُبعدَ عرابي إلى الإسكندرية. ودفع عرابي هذه التهمة عن نفسه موضحاً أنه جاء قبيل الحادثة من رشيد إلى القاهرة على رأس ثلاث أوط، كان سيتم تسريحها، ولمَّا تلقى نبأ حدوث الحادثة أرسل ضابطاً لاستطلاع الأمر، وكان الخديوي إسماعيل هو الذي دبرَ هذا الحادث عن طريق صنيعته جاهين باشا كنج، رغبة منه في التخلص من الوزارة المختلطة التي يرأسها نوبار باشا. لكن ما يؤخذ على عرابي في هذه المحطة، أنه وصف حركة الضباط هذه بالحركة الصبانية الخارجة عن حدود الحكمة والتدبير، كما وصف الضباط المتجمهرين بالرعاع تارة، وبالغوغاء تارة أخرى^(٥٩).

غير أن هذه الحادثة أثبتت أن الضباط المصريين هم الذين يستطيعون الوقوف أمام المعتدين الأوروبيين، ولا يمكن أن يعد هذا الحادث مجرد حادث شغب عسكري، فإن ما شعر به الضباط هو ما كانت تشعر به الأمة. وعلى الرغم من أنه لم يكن لعرابي يد في هذا العصيان العسكري، فلا شك أن هذه الحادثة قد أثارت في نفسه إمكان القيام بعمل عسكري يؤدي إلى تحقيق الكثير من آمال الشعب المصري. فقد رأى التآزر بين العسكريين والمدنيين من رجال مجلس النواب وإن كان عددهم ضئيلاً، ولكنه تعبير عن تآزر الحزبين العسكري والمدني، وتأكّد من أن البلاد يغمرها تيار وطني جارف ضد تغلغل النفوذ الأجنبي^(٦٠).

ولمَّا قِيلَ لإسماعيل اللائحة الوطنية التي سبق ذكرها، والتي قُدِّمَتْ إليه في ٢ نيسان (أبريل) ١٨٧٩م. وتمَّ إقرارها في دار السيد البكري، تدخلت الدول الأجنبية،

خاصة بريطانيا وفرنسا، فلم تقف مكتوفتي الأيدي أمام هذا التصرف من جانب الخديوي من جهة، وخشيتهما من الاحتجاجات الألمانية ضد سياستهما من جهة أخرى، فاستعدتا السلطان العثماني عبدالحميد الثاني عليه، فعزله في ٣٠ حزيران (يونيو) ١٨٧٩م. ويبدو أن شعبية إسماعيل كانت السبب وراء إقالته. ولم يكن هدف هاتين الدولتين عزل إسماعيل فحسب بل ضرب الحركة الوطنية التي رضى لمطالبها، مما يدل على اشتداد نفوذها وقوتها^(٦١).

وكان إسماعيل غير مكترث باحتجاجات الوزيرين الأوروبيين، فاستدعى القناصل وخطبهم في حضور أعضاء مجلس شورى النواب موضحاً أن السخط في مصر قد ازداد بطريقة تدفعه إلى اتخاذ إجراءات جذرية^(٦٢).

ومع أن هذه اللائحة الوطنية لم تكن تتعارض مع تعهدات الحكومة المصرية للدول الأخرى؛ لأنها طالبت بإقرار مبدأ المسؤولية الوزارية، كما لم تلغ نظام المراقبة الثنائية للمحافظة على حقوق الدائنين، كما طالبت بمنع إقرار أي ضرائب جديدة، واقرحت عدم إلغاء نظام دين المقابلة حفاظاً على حقوق الأهالي. على الرغم من ذلك كله فإن الموقف الأوروبي كان مناهضاً لهذه اللائحة نظراً لأنها تمثلبادرة وعي وطني في مصر، ينذر بأخطار جسيمة على المطامع الأوروبية في مصر.

وكان أحمد عرابي قد علّق على عزل الخديوي إسماعيل بقوله: «كان من الأفضل لو قمنا بذلك بأنفسنا، لأنه يمكننا أن نخلص من جميع أفراد أسرة محمد علي الذين لم يكن أحد منهم، باستثناء سعيد، مؤهلاً للحكم، وكنا أعلننا الجمهورية»^(٦٣). بل إن عرابي نفسه أوضح أن فكرة خلع الخديوي إسماعيل تمت مناقشتها مع بعض الضباط، ولكن لم يجرؤ أحد على تنفيذها، كما أن جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده فكرا أيضاً في خلع الخديوي وقتله^(٦٤).

يتضح من الفقرة السابقة، أن رغبة عرابي قد انحصرت في القضاء على حكم الأسرة العلوية، وإقامة نظام حكم جمهوري كما هو شأن الكثير من الدول الأوروبية ودول أمريكا اللاتينية في القرن التاسع عشر.

ومهما يكن من أمر، فإنه على الرغم من الهجوم الشديد الذي شنّه عرابي على الخديوي إسماعيل، والذي صادف به بعض الحقيقة، خاصة في الجانب المالي بعدما فتح إسماعيل الباب على مصراعيه للأجانب، وازداد التدخل الأجنبي في شؤون مصر الداخلية في عهده، إلا أن عصر إسماعيل لم يكن كله سيئاً، بل كانت فيه أيضاً الإصلاحات، كجهوده في الأعمال العمرانية التي غيّرت وجه مصر الحضاري، وازدهرت في عهده النهضة العلمية والفنية، وتقدّمت حركة الطباعة، وتطورت الحياة النيابية بتأليف مجلس شورى النواب، وتزايد عدد الصحف، وأكثر من ذلك تكوّنت إمبراطورية مصرية في قارة أفريقيا، وتمّ قطع دابر النخاسة وتجارة الرقيق في ممتلكات مصر الأفريقية^(٦٥).

وفي عام ١٨٨٠م، ظهرت قوى جديدة في طليعة الحركة الوطنية، ففضلاً عن قيادة عناصر ديمقراطية راديكالية من الضباط كأحمد عرابي، كان هناك كبار المُلّاك من طراز شريف باشا. ولم تكن هاتان الفئتان تتميز الواحدة منهما عن الأخرى بجلاء في داخل الحركة التحررية، فكل من شريف باشا وعرابي سميا أنفسهما بالوطنيين، وفي عام ١٨٨١م ألّف أتباع شريف باشا وهم مُلّاك الأراضي والتجار، الذين كانوا مستائين من تسلّط الرأسمال الأجنبي الحزب الوطني برئاسة محمد سلطان باشا، كما ألّف في العام نفسه أتباع عرابي وهم الضباط الراديكاليون ومن انضم إليهم من المثقفين حزباً وطنياً أيضاً. ولم يناهض الحزبان بعضهما البعض في بداية الأمر، غير أنه سرعان ما نشأت بين الطرفين خلافات جذرية في المصالح، فقد أيّد شريف باشا ومحمد سلطان باشا الاتفاق مع الرأسماليين الأجانب، بينما أصرّ عرابي وأتباعه على خوض نضال حازم ضدهم. وأصرّ شريف وسلطان على إقامة ملكية دستورية معتدلة في مصر تضمن سيادة المُلّاك شبه الإقطاعيين، بينما أصرّ عرابي وأتباعه على القضاء على سلطة الخديوي وسيادة الأرستقراطية الزراعية من الأتراك والجراكسة، وعلى إقامة حكم ديمقراطي. كما ناضل شريف وسلطان ضد الحركات الزراعية للفلاحين المصريين، بينما أيّد عرابي وأتباعه مثل هذه الحركات^(٦٦).

وإزاء اتساع الحركة الجماهيرية الشعبية فيما بعد، وجد شريف باشا ومحمد سلطان باشا نفسيهما في معسكر الرجعية، مما ساعد الإنكليز على غزو مصر فيما بعد. وفي المقابل صعد عرابي وأتباعه إلى قيادة الحركة الشعبية، ودافعوا في معاركهم التي خاضوها ضد الإنكليز عن استقلال مصر^(٦٧).

وبدأ الحديث عن عزل إسماعيل، فانقسمت الآراء بين تلاميذ الإمام جمال الدين الأفغاني حول من يخلفه بعد عزله؛ فقد كان من رأي الأفغاني نفسه والوطنيين المصريين تولية توفيق باشا، بينما كان يرى بعض «الشوام» من تلاميذ الأفغاني تولية حليم باشا، حتى أن الأفغاني اتصل بالقنصل الفرنسي بالقاهرة واشتكى له من سوء إدارة الخديوي إسماعيل، وأنه والحزب الوطني مستعدان للاشتراك في خلعه إذا اقتضى الأمر^(٦٨).

تولى الخديوي توفيق الحكم في مصر في ٢٦ حزيران (يونيو) ١٨٧٩م، بعد عزل أبيه إسماعيل، ومصر وقتذاك تجتاز مرحلة من ألق المراحل في تاريخها القومي، فالشعب يئن من المظالم والضرائب الفادحة التي عانى منها في عهد إسماعيل. كما وجد توفيق نفسه أمام قوتين متضادتين: إحداهما تمثل النفوذ الأجنبي، والأخرى تمثل التيارات الفكرية في مصر. وواجه توفيق منذ بداية حكمه اشتداد الحركة الوطنية في الجيش، الذي برز من بين صفوفه الأميرآلاي أحمد عرابي، الذي مثّل ذروة محاولات قام بها أولاد العرب للتوصل إلى المراكز العليا في الجيش، في وجه معارضة العنصرين المملوكي والتركي. ويبدو أن السلطان عبدالحميد الثاني كان قد أيّد عرابي في ذاك الوقت، فمنحه رتبة أمير لواء مع الباشوية، كما منحه الوسام الحميدي من الطبقة الأولى، والمعروف أن الرتب العسكرية في مصر فيما فوق أمير الآلاي لا تُمنح إلا من السلطان نفسه، وبذلك أصبح أحمد عرابي أمير لواء أحمد عرابي باشا^(٦٩).

ومن الثابت أن «المسيو تريكو» مندوب فرنسا الخاص فوق العادة، الذي كانت حكومته قد أرسلته إلى مصر، وكان ميالاً إلى إيجاد حكومة نيابية مصرية، وحمل حكومته على تأييد شريف باشا والعصبة الوطنية التي كانت معه، ولكنه فشل في

مسعاه بعدما شددت الحكومتان البريطانية والفرنسية الوطأة على الخديوي توفيق الذي كان ضعيف الإرادة، رغبةً منهما في إسقاط مشروع الدستور الذي عرضه عليه شريف باشا، ثمَّ عُزِلَ «تريكو» نفسه من منصبه وعاد إلى بلاده، فعاد للخديوي استبداده القديم^(٧٠).

ونتيجة لتصاعد الحركة الوطنية في عهد توفيق، شهدت مدينة الإسكندرية مولد جمعية أخرى، سُميت بجمعية مصر الفتاة التي رفعت إلى الخديوي توفيق عريضة تُطالب بالحرية والإصلاح، وأصدرت جريدة «مصر الفتاة» تدعو فيها لمبادئها، ولكن الحكومة عطلتها، كما كان شأن جريدتي «مصر» و«التجارة» لأديب إسحق^(٧١)، الكاتب والصحفي السوري الذي استوطن مصر عام ١٨٧٦م، والذي امتاز بأسلوب قوي وعميق في الشؤون السياسية، وكان متأثراً بالعقلية الفرنسية، فأوفده الحزب الوطني إلى باريس لإصدار جريدة «القاهرة»، حيث كانت نسخها تُرسل، ويتم توزيعها سراً في أنحاء مصر كافة. ولم يكن لهذه الجريدة موضوع، سوى رمي رياض باشا بالاستبداد والظلم والرغبة في بيع البلاد إلى الأجانب، حتى كانت تسميه (رياضستون)^(٧٢).

وكانت جمعية مصر الفتاة تلك قد تألفت في أواخر عهد إسماعيل، وكان أغلب أعضائها من شبان اليهود^(٧٣)، واشترك فيها بعض كبار المفكرين في مصر، أمثال جمال الدين الأفغاني وأديب إسحق وسليم النقاش وعبدالله النديم وغيرهم^(٧٤). وكانت هذه الجمعية قد أصدرت مشروعاً إصلاحياً في ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٧٩م، بعد تولي الخديوي توفيق الحكم، تحت عنوان «لائحة إصلاح مرفوعة إلى جلالة الأمير توفيق الأول خديوي مصر خدمةً من جمعية اتحاد مصر الفتاة». أوضحت فيها المصائب المحيطة بمصر والوسائل الموجبة للإصلاح، وتمَّ طبع عشرين ألف نسخة من هذه اللائحة، وُزِّعت في أنحاء مصر كافة، مما أثار حفيظة توفيق ورئيس نظاره رياض باشا، فحاولا معرفة أصحاب ذلك المشروع ونفيهم إلى أقاصي السودان، ولكنهما لم يتمكنا من ذلك، علماً بأن هذه اللائحة كانت مؤلفة من ٦٧ صفحة مقسمة إلى ثلاثة فصول^(٧٥).

وكان رياض باشا وعثمان رفقي باشا من أكبر الأسباب لقيام عرابي بثورته، فترغم الجيش أولاً ثم تزعم الأمة كلها بعد ذلك. فقد كان رياض باشا ذا ميول عدوانية للضباط المصريين، ولا يميل لترقيتهم لإفساح المجال للأتراك والجراسكة، وقد شاركه هذا الشعور عثمان رفقي باشا^(٧٦).

وعمد الخديوي توفيق إلى حل مجلس شورى النواب في الشهر التالي، وسعى إلى تقوية سلطته ونفوذه، ورفض توفيق مطالب الوطنيين بتشكيل مجلس نواب آخر، ووقف بحزم في وجههم. كما فشل في القضاء على نفوذ أحمد عرابي، بعدما فشل في إلقاء القبض عليه مع رفاقه. وبذلك أصبح علانية في صف أعداء الثورة، ولكنه اضطر تحت تهديد الجيش الذي سار إلى قصر عابدين في الفاتح من شباط (فبراير) ١٨٨١م، إلى عزل عثمان رفقي وزير الحربية، الذي اتبع سياسة منحازة لبني جنسه من الجركس، ألحقت الضرر بمصلحة الضباط المصريين، وعيّن محله محمود سامي البارودي الذي رشحه الثوار، وهو من المقربين لشريف باشا، أي من رجال الوسط الوطني. وكان البارودي أهلاً لثقة الوطنيين فيما بعد، فسرعان ما ابتعد عن أتباع شريف باشا وانضمّ كلية إلى عرابي والثوار. ورداً على الحركة الوطنية عمد توفيق إلى نفي جمال الدين الأفغاني إلى خارج مصر^(٧٧). وتعتبر حادثة الفاتح من فبراير تلك البداية الفعلية للثورة العرابية، والسبب المباشر لقيامها.

وبلغة العصر انتصر الفلاح، والتف حوله الفلاحون، ولم يكن هذا شيئاً مألوفاً في مصر من قبل، فإن ما فعله عرابي في هذا اليوم كان كافياً وكفيلاً بجعله رجلاً مرموقاً، تتجه إليه أنظار العسكريين والمدنيين على السواء، وبهذه المظاهرة دخلت الثورة العرابية مرحلتها الأولى^(٧٨).

وكان توفيق قد استدعى السيد جمال الدين الأفغاني إلى سراياه قبيل نفيه، وبيّن له حبه لمصر، كما بيّن له أن درجة الوعي القومي الموجودة في ذلك الوقت لا تسمح للشعب بفهم آرائه، مما قد يدفعه للهياج، وإلى إلقاء نفسه إلى التهلكة. فكان جواب الأفغاني أن شعب مصر لا يختلف عن الشعوب الأخرى، فإذا كان فيه

الجاهل، ففيه العالم، وإذا كان فيه الخامل، ففيه العامل، ونصحه بقبول نصيحته في حكم البلاد عن طريق الشورى، وإجراء انتخابات نواب عن الأمة لسن القوانين وتنفيذها باسم وإرادة الخديوي، وخرج من السراي لكي يتحدث فيما قاله للخديوي علناً، ويدفع بمن يحيط به إلى الكتابة فيه، وعلى صفحات الجرائد، فقرر الخديوي نفيه إلى خارج البلاد^(٧٩).

وتعود إرهابات حادثة شباط (فبراير) إلى التقرير الذي قدّمه أحمد عرابي ورفيقاه عبدالعال حلمي وعلي فهمي إلى مجلس النظار في ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٨٨١م، والذي بيّنوا فيه المظالم التي كان يتعرّض لها الضباط المصريون على يد عثمان باشا رفقي ناظر الجهادية، حيث كان يعاملهم معاملة فيها الكثير من الذل والاحتقار. ويبدو أن قصده من هذا القانون هو حرمان أبناء المصريين من الرتب، وجعلهم أنفراً تحت تسلط الأتراك والجراكسة^(٨٠)؛ فقد شرع رفقي في سن قانون يقضي بعدم ترقّي أحد من الجند إلى رتبة الضباط، كما حرم أغلب الضباط الوطنيين من الخدمة بإحالتهم على الاستيداع على الرغم من كفايتهم وأهليتهم لشغل مناصبهم العسكرية. إضافة إلى أنه قام برفض القائمقام أحمد عبدالغفار من سلاح الفرسان دون محاكمة قانونية، وعيّن مكانه ضابطاً شركسياً، هو محمد شاكر^(٨١). كما نقل عبدالعال حلمي قائد الآلاي السوداني إلى ديوان الجهادية، وعيّن مكانه خورشيد نعمان الجركسي^(٨٢).

وكان عرابي قد علم بهذه الأوامر في ١٦ كانون الثاني (يناير) ١٨٨١م، قبل نشرها، فنثار لها، وقال لمن بلغه إياها: «إن هذه لقمة كبيرة لا يقوى عثمان رفقي على هضمها». ولتأكيد ما ورد في هذا التقرير، يؤكد عرابي في مذكراته أن الضباط الوطنيين طلبوا الاجتماع به، وعندما قابلهم وجدّهم متذمرين نتيجة لما سمعوه من محاولات عثمان باشا رفقي الحد من ترقّيتهم ووضعهم تحت تسلّط جنسه من الجراكسة، وأنهم فوّضوا إليه الأمر. وعندما بيّن لهم عرابي صعوبة الموقف وخطورته، أوضحوا له أن أرواحهم رهن إشارته، وأقسموا على الولاء له، واتفقت كلمتهم على اختيار

عرايي رئيساً لهم، وعهدوا إليه في العمل للتخلص من هذه الحالة، وأقسموا على السيف والمصحف أنهم يفدون الوطن بأرواحهم، واتفقوا أيضاً على كتابة عريضة إلى رياض باشا يطالبونه فيها بعزل عثمان رفقي^(٨٣).

وكان قد جاء في التقرير السابق كذلك، أنه عندما صدرت الأوامر إلى الضباط الثلاثة بالحضور إلى ديوان الجهادية لترتيب زفاف شقيقة الخديوي تمّ القبض عليهم، وعوملوا معاملة سيئة، حتى حضر الضباط الوطنيون إلى ديوان الجهادية وأخرجوهم بالقوة. وجاء في التقرير كذلك أن الضباط الثلاثة رفعوا إلى قناصل الدول الأوروبية المقيمين بمصر بياناً عن الحادث، مطالبين بالتماس العدالة وإصلاح الأمور^(٨٤).

ولمّا تسلّم رياض باشا تقرير عرايي ورفاقه طلب مقابلتهم وبيّن لهم خطورة ما سترتب على موقفهم ونصحهم بالعدول عنه، ولكنهم تمسّكوا بموقفهم، فاضطرّ رياض باشا إلى عرض الأمر على مجلس النظار، فعقد جلسة طارئة في ٣٠ كانون الثاني (يناير) ١٨٨١م، تحت رئاسة الخديوي نفسه^(٨٥)، تقرر فيها محاكمة الضباط الثلاثة أمام مجلس عسكري في أقرب وقت برئاسة القائد العام للجيش. ويبدو أن قرار الحكم على الضباط كان قد اتخذه الخديوي قبل محاكمتهم، فقد حصل عثمان رفقي على أمر من الخديوي بتجريدهم من رتبهم ونياشينهم وقتلهم^(٨٦).

ويبدو أن الضباط الثلاثة كانوا قد شكّوا في الأمر واستعدّوا له، بعد أن علموا بأنباء المؤامرة التي دُبّرت لهم عن طريق زوجة رياض باشا رئيس النظار وكانت مصرية. وقيل إن محمود سامي البارودي الذي كان ناظراً للأوقاف في وزارة رياض باشا، وعلى اتصال بهؤلاء الضباط، هو من أعلمهم بخبر تلك المؤامرة. وقيل إن قنصل فرنسا كان على اتصال بالضباط المصريين، وهو الذي أخبرهم بنية الحكومة القبض عليهم، فاستعدّ الجيش للموقف، وتصدى لإطلاق سراح الضباط إذا لم يعودوا في الوقت المحدد، فتحرك البكباشي محمد عبيد واقتحم ديوان الجهادية وأخرج عرايي ورفيقه من السجن^(٨٧).

هذا النصر الذي حققه الضباط الوطنيون لم يكن تاماً، فقد وقعوا في جملة أخطاء، منها أنهم تقيّدوا بمطالب مهنية ضيقة، ولم يتقدموا بأي طلب سياسي عام، على الرغم من أن القوة كانت إلى جانبهم. كما أن الوطنيين أبقوا رياض باشا وحاشيته في السلطة، ولم يمسّوا صلاحيات المراقبين الأجانب، ولم يحدّوا من تعسف الخديوي توفيق. هذه الأخطاء تمّ اغتنامها من جانب الرجعيين^(٨٨).

وعلى الرغم من نجاح الجيش في إملاءاته على الخديوي، فإن أهم النتائج خطيرة كانت الطريقة التي حاول بها مجلس النظار أن يحمي بها عثمان رفقي ناظر الحربية المتهم بسوء استخدامه سلطته، والطريقة الاستبدادية البحتة التي أراد أن يحسم بها النزاع القائم؛ مما دفع الجيش إلى التدخل في المسألة السياسية، ومن ثمّ رسّخ في أذهان الجيش أن لا أمان لأرواحهم ولا لحياتهم، ولا لمصلحة الأمة ما بقي استبداد الخديوي وخماته الأوروبيين^(٨٩).

ولم يكن لحادثة قصر النيل أثرها في الجيش فحسب، بل كان لها أثر بالغ في الأمة؛ إذ جعلت لعراقي مكانة كبيرة في البلاد، وأخذت الألسنة تلهج باسمه، وتمتدح شجاعته وإقدامه. ومن ثمّ أضحى عراقي زعيماً قومياً اتجهت إليه الأنظار لتحقيق أمانى الشعب، ولم يكن الجيش يصدر عن أفكار وعواطف تخالف أفكاره ونفسيته، فهو أول شيء من طبقة من صميم الأمة، وضباطه وجنوده متصلون بها بروابط القرابة والدم، وكانوا يمثلون الأمة من هذه الناحية، ومن كونهم جاءوا من مختلف نواحي المديرية^(٩٠).

ولم يمضِ كثير من الوقت حتى أدركت الحكومة المصرية ومستشاروها الأوروبيون الخطر الذي ينشأ عن زهابهم في تهيج الجيش إلى أبعد مما فعلوا، وسعوا كثيراً في تهدئة خواطر الضباط الثائرة بأن عجلوا دفع مرتباتهم إليهم، ووعدوهم مرة أخرى باتباع العدل في ترقيتهم، ولم يأت شهر أيار (مايو) ١٨٨١م، حتى كانت الأمور قد استقرت. ولكن الأمور تدهورت فيما بعد، فرياض باشا الذي ظنّ أنه حدّر أعصاب الضباط وجعلهم يشعرون أنهم آمنون على أنفسهم، عمد

للتفكير في كيفية التخلص من عرابي ورفاقه، والقضاء على الحركة الدستورية الناشئة في الجيش قبل استفحال أمرها. وتعرض عرابي وصحبه للمضايقات، وانتشرت الأخبار عن مؤامرة تُدَبَّرُ لاغتيال عرابي وبعض كبار رفاقه. ويبدو أن المراقبين الأجانب كانوا على علم بهذه المضايقات، ولم يحاولوا وقفها، بل تركوا رياض باشا يسير في خطه كما رسمها^(٩١).

ويبدو أن دوافع عدة دفعت عرابي ورفاقه الضباط، وهم ما يسمون باليسار في الحركة الوطنية إلى الانتفاض ضد الخديوي وحاشيته، منها: التفرقة التي عاناها الضباط أبناء الفلاحين بين المصريين والجراكسة، ورداءة المأكّل وضررها بصحة العساكر، وتحويل الحكومة بضع مئات من ضباط الجيش إلى الاستبداد وبنصف راتب، وعجز الحكومة ولمدة أشهر طويلة عن الانتظام في دفع رواتب الضباط والموظفين، فانضم هؤلاء إلى الناقمين. وكذلك سوء الحالة الاقتصادية العامة، وارتفاع الضرائب التي فُرِضَتْ على عدد كبير من موظفي الدولة اللازمة لدفع كوبونات الدين، ووقوع الخديوي توفيق أداة طيعة في أيدي الأوروبيين، وازدياد نفوذ الوزير الأجنبي واستبداده بالوطنيين، ورغبة الزعماء الوطنيين الصادقة في الإصلاح، وإقامة العدل على قاعدة الحرية والإخاء والمساواة كما حددها عرابي في مذكراته^(٩٢).

وسرعان ما وجد الشعب المصري ضالته المنشودة في شخص عرابي، بعدما تبين لطبقاته المستنيرة الدستورية النزعة أنهم ليس من الضعف والعجز للقبول بما يُفَرَضُ عليهم. ورأوا في الجيش قوة لا يُستهان بها، فأصبح عرابي ورفاقه بجرائهم معقد آمال الأمة وموضع إعجابها، واستحال في نظر الوطنيين ما كان يقصد به أن يكون مجرد احتجاج عسكري إلى فعلة مدنية وطنية، ومن ثمّ أصبح عرابي رجل مصر المُشار إليه بالبنان، ولُقِّبَ بالرجل الوحيد، ثمّ توثّقت العلائق بينه وبين أكثر الزعماء السياسيين وقتذاك^(٩٣).

والواضح أنه حتى هذا التاريخ لم يكن ببال عرابي الانتفاضة والثورة ضد نظام الحكم، فعرابي نفسه قال في مذكراته: «إننا لا نريد إلاّ الإصلاح وإقامة العدل على

قاعدة الحزم والإخاء والمساواة، وذلك لا يتم إلا بإنشاء مجلس النواب وإيجاده فعلاً، ونحن مطيعون للحكومة، بل نحن الآلة المنفذة لأوامرها العادلة...»^(٩٤).

ثمَّ عزل الخديوي توفيق البارودي من وزارة الحربية، وعيَّن صهره داود يكن باشا عوضاً عنه، فكان هذا التعيين إيذاناً لعرابي ورفاقه بالشرع في العمل، فقد أصدر داود يكن باشا في ٨ أيلول (سبتمبر) ١٨٨١م أمراً بإبعاد الفرقتين اللتين يقودهما عرابي وأعز أصدقائه عبدالعال إلى أطراف البلاد: إحداهما إلى الإسكندرية والأخرى إلى دمياط، فصمم عرابي على ألاَّ يطيع هذا الأمر. وشعر الضباط بخطر الموقف المحقق بهم، فانتمضوا ضد حكومة رياض باشا، أما الخديوي فقد صمم على تنفيذ الأمر للتخلص بضربة واحدة من حامية القاهرة ذات التوجهات الثورية، فأصدر أمراً في ٩ أيلول (سبتمبر) بنقل هذه الآليات إلى الريف، وكان ينبغي أن يرتحل معها عرابي وعلي فهمي وغيرهما من القادة الوطنيين، في محاولة لتشتيت شمل القوات المسلحة للثورة الوطنية التي كانت قد تجمَّعت في القاهرة، ولتفادي ضياع الوقت قرر القادة الوطنيون الانتقال إلى الهجوم، فأرسل عرابي في اليوم نفسه إلى الخديوي بقصر الإسماعيلية يخبره أنه وجنوده سينتظرونه أمام قصر عابدين، كما كتب عرابي إلى ناظر الجهادية يخبره بعزمه على الحضور إلى ميدان عابدين، والقيام بعرض طلبات عادلة، تتعلق بإصلاح أحوال البلاد على الخديوي، كما كتب بذلك إلى القناصل الأجانب^(٩٥).

ومهما يكن من أمر، فإن قبول عرابي بوضع صهر الخديوي على رأس الوزارة التي تملك إصدار الأوامر إلى الجيش، وإبعاد البارودي مؤيد الثوار، لا يمكن أن يُفهم منه سوى أن الخديوي يريد بهم شراً. وعلى الرغم من أن عرابي كان يفهم ذلك، فإنه أثر سياسة الملاينة التي لم تفد عرابي شيئاً^(٩٦).

واضطروا للتظاهر في اليوم نفسه الذي استلموا فيه أمر الخديوي بنقل قواتهم، تلك التظاهرة المعروفة في التاريخ، وتحركت قواتهم التي قُدِّرت بنحو ألفي جندي ونصف الألف جندي من حامية القاهرة إلى قصر عابدين بقيادة أحمد عرابي

لإبلاغ الخديوي طلبات الجيش والشعب، ومنها: إقالة وزارة رياض باشا، ودعوة المجلس النيابي للانعقاد الذي لم يجتمع منذ أكثر من عامين، ورفع عدد أفراد الجيش إلى ١٨,٠٠٠ رجل، كما هو محدد في فرمان السلطان^(٩٧). وعمل جمود الخديوي والمحيطين به على إظهار المعركة وكأنها حرب بين صاحب الحق الشرعي وبين الجندي الوطني. والأغرب من ذلك أن توفيق عمد إلى وسيلة عجيبة لا يعتمد إليها سياسي، فقد أخذ وزراءه وتوجه بهم إلى حيث تعسكر الآليات المتمردة عليه ليحقق معهم ويستعطفهم، ثم ذهب إلى القلعة حيث الآلاي عرابي ليرجوه ألا يفعل ما اعتزم فعله، ولكنه وجد عرابي قد سبقه إلى سراي عابدين، فعاد هو الآخر أدراجه إليها^(٩٨).

غير أن البعض يرى أن هذه المظاهرة العسكرية كانت مفاجئة للخديوي، فقد كان يوم الخميس ٨ أيلول (سبتمبر) في طنطا مع رياض باشا وبعض الوزراء الآخرين، ولم يتوقعوا جميعاً ما سوف يحدث^(٩٩).

وقد رأى بعض الدارسين الآخرين كعبد العظيم رمضان^(١٠٠) أن الآراء اتفقت على أن الخديوي توفيق كان وراء فكرة مظاهرة عابدين تلك، فهو الذي اقترحها على الضباط من وقت لآخر خلال الصيف، عن طريق علي فهمي بك أركان حربه. ويستطرد قائلاً إن عرابي نفسه قد اعترف بذلك، لأن الخديوي كان يرغب في التخلص من رياض باشا الذي لم يكن يكتث بسلطته، وأن علي فهمي أبلغه بأن الخديوي قال له ما معناه «أنتم ثلاثة وأنا رابعكم». كما أن عرابي كان يرى أن الخديوي لم يكن مخلصاً في ذلك، لكنه كان يرغب في التماس حجة لفصل رياض باشا؛ لذلك كانت مظاهرة عابدين بترتيبٍ مسبق تم بين توفيق والقادة العربيين في ذلك اليوم، بغية إسقاط رياض باشا، والتخلص من الوصاية الأجنبية التي ضاق بها الخديوي.

ويضيف عبد العظيم رمضان^(١٠١) قائلاً: إن قصد الخديوي توفيق من هذه المظاهرة العسكرية هو القيام بعمل كالذي حدث في عهد أبيه إسماعيل في مظاهرة ١٨ شباط (فبراير) ١٨٧٩م، والذي أدى إلى إسقاط نوبار باشا فقط، ولم يكن

يتصور مظاهرات كبرى كتلك التي وقعت بالفعل يوم ٩ أيلول (سبتمبر)، والتي كانت نتيجة تحالف الضباط العربيين مع القادة الدستوريين. ويبدو أن توفيق كان قد تنبّه إلى مغبة تحريضه للضباط ضد رياض باشا، باعتبار هذا السلاح سلاحاً ذا حدين، وقد ينقلب ضده، خصوصاً عندما ظهرت إشارات تبين أن النظام قد أخذ يختل داخل الجيش.

صحيح أن أهداف الخديوي توفيق والضباط العربيين قد تلاقت في كيفية التخلص من رياض باشا، لكن ليس إلى حد أن تتلاقى سياستهم معاً، حتى تصل إلى درجة التحالف. وإلاً لماذا قام هؤلاء الضباط بثورتهم ضد الخديوي وشيعته؟ والدليل على ذلك أن عرابي كان يرى أن الخديوي لم يكن مخلصاً فيما دعا إليه، وهذا السبب هو الذي دعا عرابي لعدم الثقة بالخديوي، فقرر تطوير المظاهرة إلى ثورة عارمة كانت في المقام الأول شعبية أكثر منها شخصية خاصة بالضباط فقط. ولا يمكن أن نعدّ ذلك تحايلاً من عرابي على الخديوي، والانقلاب على خطة الخديوي الأساسية. فالاثنتان هدفهما واحد، إسقاط وزارة رياض باشا، لكن لكل منهما برنامج مغاير للآخر من الصعب أن يلتقيا عليه.

ومما لا خلاف حوله أنه منذ هجم الجنود على قصر النيل في الفاتح من شباط (فبراير) ١٨٨١م، وأطلقوا سراح عرابي ورفاقه، وأكروهوا عثمان رفقي على الهرب، ثمّ أكرهوا الخديوي بعد ذلك على عزله من منصبه. من هذا اليوم سقطت هيبة الحكومة، فلم يعد في استطاعتها أن تأخذ الجيش بالقوة، لأن قوتها لم يكن قوامها إلاّ ذلك الجيش نفسه، فلما أُفُلت زمامه من يدها أصبحت عديمة الحول والقوة^(١٠٢). وما يؤكد ذلك ما ذكره «كلفن» نفسه بأن الثوار لم ينظموا تلك المظاهرة إلاّ بعد أن أيقنوا أن الحكومة أضعف من أن تعاقبهم على حادثة الفاتح من شباط (فبراير) من العام نفسه^(١٠٣).

ومهما يكن من أمر، فقد أقبل الخديوي لمواجهة الموقف، يرافقه مستشاروه رياض باشا و«السير أوكلند كلفن» المراقب الإنكليزي العام والقائد الأمريكي

«استون» (Stone) وبعض ضباط آخرين. وكان الخديوي قبل مجيئه قد عمل بإشارة «كلفن»، فطاف بعدة مراكز حربية ليتأكد من إخلاص جنودها. ويبدو أن مستشاريه وخاصة «السير أوكلند كلفن» قد نصحوه بأن يقتل عربياً في الحال رمياً بالرصاص وعلى مشهد من جنوده، ولكن توفيق لم يكن من الشجاعة للإقدام على هذا التصرف^(١٠٤).

وكانت مطالب القادة الوطنيين هذه المرة سياسية عامة لا مهنية ضيقة كما في المرة السابقة، مما يعني أنهم انتقلوا من المطالب الشخصية إلى المطالب الجماهيرية العامة، كما شهدت تلك اللحظة مولد قوة إرادة مصر الحقيقية، التي تمثلت في وقفة عربي ومن حوله من أفراد الجيش والشعب.

رفض الخديوي هذه المطالب، وقال للثائرين: «كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها، وأنا ورثت ملك هذه البلاد عن آبائي وأجدادي، وما أنتم إلا عبيد إحساناتنا». فردَّ عليه عربي قائلاً: «لقد خلقنا الله أحراراً ولم يخلقنا تراثاً وعقاراً، فوالله الذي لا إله إلا هو أننا لا نورث ولا نستعبد بعد هذا اليوم»^(١٠٥). ولما تدخل «المستر كوكسن» (Cookson) فنصل إنكلترا في الإسكندرية، الذي كان مرافقاً للخديوي، ومعه «أوكلند كلفن» (Auckland Colvin) المراقب المالي - في النقاش حيث قال: «إن طلب إسقاط الوزارة وتأييف مجلس النواب من حقوق الأمة لا من حقوق الجيش». ردَّ عليه عربي قائلاً بكلمة سجلها التاريخ ولا زالت تدوي إلى زماننا هذا: «إن طلباتي المتعلقة بالأهالي لم أعمد إليها إلا لكونهم أقاموني نائباً عنهم في تنفيذها بواسطة هؤلاء العساكر الذين هم عبارة عن إخوانهم وأولادهم، فهم القوة التي يُنفَّذُ بها كل ما يعود على الوطن بالمنفعة والصالح. وانظر إلى هؤلاء المحتشدين خلف العساكر فهم الأهالي الذين أنابونا عنهم في طلب حقوقهم...»^(١٠٦).

وكانت المظالم التي شكا منها زعماء الجيش تشبه المظالم التي كانت البلاد تشكو منها، ولم يكن الناس راضين عن الحكومة وسياستها، بل كانوا يتذمرون من مظالم الحكام، وينقمون من الوزارة استسلامها للنفوذ الأجنبي، وخضوعها لأوامر

القناصل، ومحاباتها الموظفين الأجانب في مصالح الحكومة، وتمييزها إياهم بالرواتب الكبيرة، والمزايا العديدة، فلا عجب إذن أن اغتبط الناس بتحقيق مطالب الجيش، وذاع في مصر اسم عرابي كمنقذٍ للأمة من المظالم، ومحققٍ للأمال^(١٠٧).

ولقي عرابي عطفاً وتأييداً واسعين من جميع الطبقات، وفي مقدمتها العلماء والأعيان، وغمد البلاد ومشايخ العربان، بعدما بثَّ أفكاره بينهم ليكونوا عُدتَه وحزبه^(١٠٨). وكان عرابي قد تمكَّن من جمع التوكيلات لإنابته عن الأمة قبل المظاهرة، فصار يمثل البطل والممثل الصادق للمصريين. وبعد المظاهرة دوت الفرحة في كل مكان، وفاضت المشاعر بالحب والإخلاص لزعيم الأمة الجديد، وأصبحت الكلمات المعبرة عن الحرية والمساواة والإخاء تتداول بين الناس، وسرت الطمأنينة إلى النفوس بذلك الإشراق الجديد، وعمَّت احتفالات النصر في كل مكان على أرض مصر^(١٠٩).

هذا الجدل الذي دار بين عرابي من جهة وبين الخديوي والمسؤول الإنكليزي من جهةٍ أخرى، لم يذهب سُدى بل أتى أكله سريعاً، فقد اضطر الخديوي للرضوخ لهذه المطالب تدريجياً، وتمَّ تشكيل وزارة برئاسة شريف باشا المدعومة من عرابي^(١١٠)، ومع ذلك كان تعيين شريف باشا في رئاسة الوزارة، دون أن يكون فيها عرابي، أول تنازل إستراتيجي من قيادة الثورة بعد أن تمَّ وضعها في يدٍ مترددة تميل بحكم مصالحها الاقتصادية إلى الارتباط بسرايا الخديوي أكثر من ارتباطها بمصالح الشعب. فشريف باشا كان يمثل جزءاً من كبار الملاك الذين يحملون جزءاً يسيراً من العقلية المعادية للإقطاع؛ لذا لم يكن هذا الجزء صالحاً بالمطلق ليلعب دوره القيادي، وذلك في أخطر مراحل الثورة، وهي مرحلة الحشد والتعبئة^(١١١).

وبعد انتهاء مظاهرة عابدين وفي اليوم نفسه أرسل الخديوي توفيق برقية إلى الباب العالي بالآستانة، يطلب فيها من السلطان إرسال قوة عسكرية إلى مصر تكون قيادتها تحت رئاسته، بعد أن رأى بنفسه استفحال أمر عرابي ورفاقه، وبعد نجاح عرابي في استمالة معظم رجال الجيش إليه^(١١٢). ويبدو أن السلطان تجاهل طلب الخديوي خشية رد فعل الدول الأوروبية، ناهيك عن أن الخديوي لم يكن منظوراً إليه بعين الرضا في الآستانة^(١١٣).

ومهما يكن من أمر، فقد انتهت التظاهرة دون إراقة قطرة دم واحدة، لكن ردود أفعالها تفاعلت في أوروبا، فقد شعر الساسة الأوروبيون بالذعر خاصة في بريطانيا، بإخضاع الجيش المصري الحكومة لإرادته قد أفسد عليهم تدبيرهم الماضي من أوله إلى آخره، وجعل تحديد مركزهم من جديد أمراً ضرورياً ومحتماً، وأخذت صحيفة «التايمز» تشير إلى ما لإنكلترا في مصر من المصالح السياسية العظيمة، والتي لا يمكن التضحية بها مهما كانت الأحوال.

وقد اتسمت مظاهرة عابدين بالروح المصرية، ذلك أن الضباط الذين ضغطوا على زناد الثورة كانوا من المصريين الرافضين للتمييز بينهم وبين الضباط الجراكسة المنحدرين من أصول تركية. وتبدو مصرية زعامة التحرك الثوري من خلال حقيقتين: الأولى - أنها كانت ضد تحكم العنصر التركي في الجيش أو في الإدارة، حتى أن تقرير «اللورد دفرين» السفير البريطاني في إستانبول، الذي أوفدته حكومة لندن بعد ضرب الثورة لتحري أهم أسبابها، جاء فيه تأكيد على المظالم التي وقعت على المثقفين المصريين من الموظفين الذين حُرموا من أغلب المناصب القيادية في الإدارة، ليشغلها الموظفون القادمون من شتى أرجاء الدولة العثمانية، أو المنحدرون من أصول تركية. والثانية - أن جانباً من تلك الثورة كان موجهاً إلى التدخل الأجنبي في الشؤون المصرية، وليس إلى مظالم أوقعها الخديوي الذي ولّاه السلطان العثماني، كما حدث عام ١٨٠٥م، هذا التدخل الذي بدا على مستوى الدولة من كثرة الديون وما تبعها من لجان أجنبية^(١١٤) - كما سبق الإشارة.

وقد أكدت مظاهرة عابدين على شعبية المكانة بعد أن نجحت زعامة الثورة في تأكيد تمايز مصر عن بقية أرجاء الدولة العثمانية، وبعد أن نجحت تحركاتهم في جذب أنظار الشعوب العربية، ثمّ الشعوب الإسلامية، وأخيراً بعض المتعاطفين من الأوروبيين الذين نظروا إليها باعتبارها حركة تحرر وطني ضد محاولات التدخل الأجنبي، وضد السيطرة العثمانية من جانب آخر^(١١٥).

وكانت قد تأسست في الإسكندرية عقب مظاهرة عابدين، جمعية الشبان وهي

ذات صبغة سياسية هدفها توعية الشبان وتعبئتهم وطنياً حتى يكونوا سنداً للثورة وركيزة لها. وكان من أهم أعمال هذه الجمعية مساندة الثورة وتأييدها عند الملمات، واستمر نشاط هذه الجمعية ولم يتوقف إلا بعد انتهاء الثورة حين قُبِضَ على رئيسها عبدالقادر الغرياني وأعضائها ووضعوا في السجون بتهمة إثارة الناس وبلبله أفكارهم وتختيم المحاضر ضد الخديوي ومؤازرة العربيين. وكان من ضمن أعضاء الجمعية عبدالله النديم خطيب الثورة العربية الذي كان يُلقى الخطب المؤثرة على أعضائها^(١١٦).

وعلى أية حال، فقد نشطت في أوروبا حركة دبلوماسية عامة وفي بريطانيا وفرنسا خاصة، مع أن عرابي أصدر في يوم المظاهرة السابق ذكرها منشوراً، شرح فيه لمثلي الدول الكبرى الأمور التي دفعت الجيش إلى فعل ما فعل، وأكد لهم أن العهد الجديد سيظل محافظاً على ما لجميع رعايا الدول الموالية لمصر من المصالح. ولقد وقع في النفوس أنه مهما حَسُنَتْ نوايا القائمين بالحركة الوطنية، فإنهم لا بد أن يمسوا مصالح الأوروبيين الكثيرة التي تمثلها المراقبة الأوروبية، وكثرة الموظفين الأوروبيين والرُخص التي يتمتع بها الأوروبيون بعبثهم بالامتيازات الممنوحة لهم. وكانت أوروبا تعلم حقاً أن مصالحها في مصر قائمة على النهب والسلب، وأنه إذا ما استقلت مصر واشتد ساعدها عاجلاً أو آجلاً، فلا بد أن يُضْحَى بهذه المصالح من أجل مصالح الأمة المصرية. الأمر الذي دعا مراسل «التايمز» في مصر للقول بأنه لا فائدة في إخفاء تلك الحقيقة والمتمثلة في أن الحركة الوطنية لا ترمي إلا إلى هدم تدخل أوروبا في الإدارة المصرية^(١١٧).

ويبدو أن المخاوف التي ساورت أوروبا بدأت تؤتي أكلها، فالصحف المحلية المصرية أخذت في شنّ حملة انتقادات ضد التصرفات السابقة وضد الأعمال الإدارية في عهد المراقبة، والبرلمان المصري طلب من المؤسسات على اختلافها موافاته بتقاريرها لكشف اللثام عن المساوئ العديدة التي أتاها القائمون بأمرها، وليُدخل عليها ما هو ضروري من الإصلاح^(١١٨).

وأمام تراجع الخديوي توفيق انتهز السلطان العثماني عبدالحميد الثاني الفرصة للتدخل في الشؤون المصرية، ولزيادة نفوذه في البلاد. ولكن مع ضعف ظاهر، وبدون خطة مرسومة. وكان السلطان غير مؤيد البتة لمبدأ الثورات، خشية الإطاحة بعرشه؛ لذلك كان من أنصار الوضع القائم، أي إبقاء الوضع على ما هو عليه. كما ارتأى أنه إذا كانت هناك حاجة للتغيير، فيجب أن يقوم هو به لصالحه ولصالح سياسته^(١١٩). أما بريطانيا فمن وراء ستار خشيت على مصالحها وأطماعها الاستعمارية من تغيير الوضع، وانتقال السلطة إلى أبناء البلاد^(١٢٠)، وبدأت الأمور تدفع بريطانيا للتدخل جدياً لاحتلال مصر.

وكان شريف باشا قد أعلن عدم رغبته في تولي منصب رئيس الوزراء مرشحاً من قبل الجيش الثائر، لكنه وافق فيما بعد تحت ضغط بريطانيا وفرنسا، واشترط نقل الآليات الثائرة من القاهرة. عند ذلك ولردع جماح شريف باشا، جمع عرابي في ١٣ أيلول (سبتمبر) أعيان القاهرة، وكان على أمل بالحصول على مساندتهم. لكن عرابي لم يكن قد أدرك بعد طبيعة التناقضات الطبقية في داخل معسكر الوطنيين المصريين، ولم يكن قد فهم بعد أن شريف باشا كان يشاطر المخاوف العامة التي كانت تنتاب جميع ملاك البلاد حيال الحركة الشعبية. فقد أيد الأعيان شريف باشا ضد عرابي، فاضطر عرابي في نهاية المطاف للموافقة على سحب الآليات من القاهرة، واحتفظ شريف باشا بالمراقبة الثنائية، فأعلنت بريطانيا وفرنسا بعد ذلك تأييدهما لحكومته^(١٢١).

وغدت السلطة الفعلية في أيدي الدول الأجنبية، خاصة بريطانيا. كما بلغت الحركة الوطنية ذروتها في الثورة التي سيطلق عنانها أحمد عرابي ورفاقه، وما سبقت عليها من دعم الجماهير المصرية لها^(١٢٢).

إن قبول أحمد عرابي وقيادة الثورة لتعيين شريف باشا رئيساً للوزراء، دون أن يكون عرابي نفسه جزءاً منها، أو على أقل تقدير أحد قيادات الثورة، قد تكون إحدى الأخطاء التي وقعوا فيها، ومن الممكن أخذها عليهم. لكن في المقابل يجب أن

نضع نُصب أعيننا، أن مجرد رضوخ الخديوي لمطالبهم كانت من وجهة نظرهم كافية على الأقل مرحلياً للخطوة اللاحقة التي يعدّون لها فيما بعد.

لم تقف الدول الأوروبية - كما أشرنا سابقاً - مكتوفة الأيدي بعد ما يمكن تسميته انقلاب أيلول (سبتمبر)، فقد شرعت بإعداد تدخل عسكري، غير أن هذا التدخل لم يتحقق بسرعة بسبب الخلافات الأنكلو-فرنسية، لأن فرنسا وقفت ضد الإجراءات التي اتخذتها بريطانيا على انفراد، وأصرّت على القيام بأعمال مشتركة، ففي أيلول (سبتمبر) نفسه، أي بعد الانقلاب الذي جرى في القاهرة اقترح المسيو «برثليمي سانت هيلر» (Barthelemy Saint Hilaire) وزير الخارجية الفرنسي، على «اللورد جرنفيل» وزير الخارجية الإنكليزي إقامة رقابة عسكرية ثنائية على مصر، لكن بريطانيا رفضت هذه الخطة المقترحة، كما رفضت الخطة الإيطالية للتدخل الجماعي من قبل الدول الست. وفرنسا بدورها رفضت خطة التدخل العثماني التي كانت تدعمها ألمانيا، والتي كانت تخدم المصالح الإنكليزية^(١٢٣).

وكان السلطان عبدالحميد الثاني الذي أراد تأكيد سلطته الزمنية على مصر بصفته سلطاناً من جهة، ورغبته في تأكيد سلطته بصفته خليفة للمسلمين من جهة ثانية. قد أبدى استعداداه للتدخل في الشأن المصري بإرسال حملة عسكرية لتأييد موقف الخديوي وسلطته، بصفته ممثلاً له. وفي المقابل استعد السلطان للاعتماد على الحركة الوطنية المصرية وتقويتها كحركة عربية وإسلامية تناهض الاستعمار. وهذا معناه معارضة الخديوي ومعاداة التسلط الأوروبي على مصر. وجدير بالذكر أن عرابي بذل قصارى جهده لاستمالة الباب العالي ودفعه إلى تأييد حركته الوطنية، خشية أن يعتبره السلطان عاصياً متمرداً^(١٢٤). وهذا يعني في التحليل الأخير أن السلطان وقف موقفاً موارباً من الطرفين، يؤيد هذين الطرفين ظاهراً، دون الاستعداد لأخذ موقف ثابت وجازم تجاه طرف ضد الآخر.

والموقف العثماني حيال مصر أثناء الثورة العربية لم يكن موقفاً سليماً بالمجمل ولا نزيهاً، بل كانت الدولة العثمانية ترمي إلى انتهاز الفرص لانتقاص مزايا

الاستقلال الذي نالته مصر في عهد محمد علي ثم في عهد إسماعيل، واسترداد هذه المزايا، والتدخل في شؤون مصر الداخلية. ومع أن الدولة وقتذاك كانت من الضعف والارتباك بحيث لا تستطيع أن تجعل مصر ولاية عثمانية خاضعة لحكمها، فقد كانت سياستها قائمة على الدس وقصر النظر، فلم تدع وسيلة إلا انتهزتها لإحراج مركز مصر والوقية بها^(١٢٥).

ومع ذلك اضطرت إنكلترا لقطع وعد للحكومة المصرية بالتأثير في الباب العالي، للحيلولة دون احتلال الجيش العثماني لمصر، بل ووصل الأمر إلى حد أن بريطانيا وفرنسا معاً عارضتا إيفاد الباب العالي لمبعوثيه إلى مصر، وأبلغتا السلطان العثماني في مذكرة مشتركة مؤرخة في ٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٨٨١م، بأنهما اطلعتا باستغراب وأسف على عزمه لإيفاد مبعوثين إلى مصر. وتعزيزاً لهذه المذكرة أرسلت الدولتان سفينتين حربيتين إلى الإسكندرية، ولم تسحباهما إلا بعد مغادرة المبعوثين العثمانيين اضطراراً مصر في ٢٠ تشرين الأول (أكتوبر) من العام نفسه، واغتتم شريف باشا هذه الفرصة لوضع حدٍّ للثوار^(١٢٦) - كما سيأتي بيانه.

قابلت البلاد هذه المذكرة بالسخط والتذمر، بينما قابلها الخديوي بالراحة والاطمئنان، فالوطنيون شعروا بأن حريتهم مقيدة، وأن دولاً أجنبية تحمي عرش الخديوي، وتؤيده في المحافظة على الأوضاع كما هي، وأنها محاولة لوضع مصر تحت نظام حجر دولي، وتقييد حرية أبنائها وصاحب السيادة عليها. وكان وقع المذكرة على الحركة الوطنية المصرية متراوحاً، فوقعها على عناصر اليسار الثورية كان أشد بكثير من وقعها على عناصر الوسط الدستوري، بينما رأى اليمين ورجال الإصلاح الإسلامي بدورهم فيها هجوماً مسيحياً استعمارياً على بلاد الإسلام. هذا كله بلور الموقف وبدأت التكتلات تظهر واضحة داخل الحركة الوطنية، وقويت اتجاهات العناصر في داخل هذه الجبهة، وأخذت في الانفصال عن بعضها، وبدأت مرحلة الانشقاق في المعسكر الوطني^(١٢٧).

هذا الانفصال جاء نتيجة أن قواعد عرابي الأساسية كانت الطبقة المتوسطة

في الريف، وقد شهدت حركته انسلاخين كبيرين عندما تأزمت الأمور في كانون الأول (ديسمبر) ١٨٨١م، مع شريف باشا:

الأول - انسلاخ «الثوار النبلاء» أو الأرستقراط العقلاء المستنيرين ممن كانوا يرفضون أن يحاربوا على جبهتين: ضد أوروبا بسبب الاستقلال، وضد الخديوي بسبب الدستور، ويرون أن ترسيخ الحكم النيابي مُقدم على استقلال صوري، فإن نجت فيه مصر من مخالب الدول العظمى سقطت في مخالب الباب العالي.

والثاني - انسلاخ البورجوازية المدنية (التجار والمهنيون والحرفيون) التي ألقت الخلط بين القومية الوطنية والقومية الدينية، لعدم ارتباطها بالأرض، وبسبب التركيب التقليدي المختلط حتى ذلك الحين لسكان القاهرة والبنادر من المصريين ومن مختلف رعايا العالم الإسلامي، ولا سيما التُّرك المتمصرون والشوام والمغاربة واليمنيون والحجازيون والأكراد والأحباش، ممن كان عنصر التماسك الاجتماعي بينهم وبين المصريين هو الإخوة في الدين وليس الإخوة في الوطن أو الإخوة في الجنس. بل إن هذه الطبقات البندرية كانت تجد الحماية في كنف الخليفة السلطان، وفي كنف التُّرك والجركس أكثر مما كانت تجدها في كنف المصريين. وقد كانت تؤيد الحركة العربية في تناقضها مع النفوذ الأوروبي، فلَمَّا تَكَشَّف تناقضها مع الخليفة السلطان بل والأسرة الخديوية انسلخت عنها^(١٢٨).

ومهما يكن من أمر، لم تكن علاقة شريف باشا بقيادة الحركة الوطنية جيدة بالطلق، فقد عارضها في تعيين محمود سامي البارودي وزيراً للحربية، خشية سيطرة الجيش عليه، ووقوعه تحت سطوتهم، لكنه سرعان ما اضطر للرضوخ لمطلبهم. ولقي شريف باشا ترحيباً واسعاً من الجميع، سواء الحاكمة أم المعارضة، كما لقي ترحيباً من الأجانب نظراً لاعتداله. ومع هذا ظل شريف باشا متوجساً من قوة الجيش، الذي اعتبر نفسه الممثل الرسمي للشعب بجميع فئاته، ثمَّ عمد شريف باشا لدعوة مجلس شورى النواب للانعقاد في كانون الأول (ديسمبر) ١٨٨١م، في محاولة منه لدرء مزاعم الجيش بأنه يمثل الشعب^(١٢٩).

كما خطا خطوة أخرى غاية في الجرأة، عندما حاول إبعاد قادة الجيش الموجودين في القاهرة، وهم أساساً من قادة الحركة الوطنية، فنقل عبدالعال إلى دمياط، وعرابي إلى رأس الوادي قرب الزقازيق. ويبدو أن خروج عرابي ورفاقه من القاهرة أدى إلى نتيجة معاكسة لما أراده شريف باشا، فقد تحول خروجهم إلى انتفاضة جبارة ضد حكومة شريف، واحتشد عشرات الآلاف من سكان القاهرة لتوديع عرابي وجنوده، وأعربوا لهم بحماس شديد عن تضامنهم المطلق معهم. وكان موكب عرابياً إلى الريف عبارة عن موكب نصر حقيقي، مما دعا الموظفين الإنكليز للقول بأسف بأن عرابياً كان حاكم البلاد الفعلي^(١٣٠).

لم يمكث عرابي خارج القاهرة إلا ثلاثة أشهر، عاد بعدها إلى العاصمة ليوصل نضاله ضد حكومة شريف باشا، ولم تفلح الحكومة بتشتيت وحداته الثائرة، فواصل جنود وضباط حامية القاهرة مساندتهم لعرابي حتى بعد تغيير الوحدات التي رابطت فيها. كما وقف عرابي ضد استبداد حاشية الخديوي ووجهاء الأتراك والجراكسة، وأكد بأن أسرة الخديوي شأنها شأن الممالك في السابق، كانت تظلم سكان البلاد من العرب، وقال: «إن سلامة الأشخاص والأموال كانت معدومة! ويؤودع المصريون في غياهب السجون ويُبْعَدون ويُخَنَّقون ويُغَرَّقون في النيل، يموتون جوعاً وينهبون أموالهم، وأن أشدَّ الأتراك جهلاً كان يُقَدَّم على أفضل مصري»^(١٣١).

عندئذٍ قررت إنكلترا مسايرة الوطنيين، وبدأت في تغيير إستراتيجياتها بعد أن فشلت في التوصل إلى اتفاق مع فرنسا على طبيعة التدخل، آخذة بعين الاعتبار نفوذ عرابي، وقام ممثلوها في مصر بمحاولة إجراء مفاوضات مع الوطنيين، ففي الفاتح من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٨١م، قابل «أوكلند كلفن» المراقب المالي الإنكليزي في مصر وفداً من الوطنيين برئاسة عرابي. وفي ١٥ من الشهر نفسه، تمَّ نشر رسالة عاجلة كان قد أرسلها «اللورد جرنفيل» إلى «إدوارد مالت» (Edward Malet) المعتمد السياسي الإنكليزي في القاهرة، وأعلن فيها بأن بريطانيا لا تبحث عن إقامة حكومة محابية في مصر. كما ارتأى عدم تشكيل حكومة مصرية تقوم على أساس مساندة

دولة أجنبية، أو مدعومة من قِبَل المعتمد الدبلوماسي الأجنبي في مصر، وأكَّدَ فيها أن مطامح الوطنيين المصريين التحررية مطابقة لتقاليد إنكلترا الوطنية، وأن بلاده لن تناهضها. ومع ذلك ترك منفذاً دبلوماسياً للتدخل بعدما لَمَّحَ بأن بلاده ستُغرم على التخلي عن هذا المبدأ في حالة نشوء الفوضى في مصر^(١٣٢).

وتَمَّ تعيين عرابي وكيلاً لوزارة الحربية في ٤ كانون الثاني (يناير) ١٨٨٢م، لإبعاده عن الجيش وإلهائه بالمسؤوليات الإدارية. وتوطدت الثقة بينه وبين البارودي، وصارت داره كعبة لطلاب الحاجات وذوي الشكايات، حتى أصبحت تشبه مجموع دوائر الحكومة لكثرة من يفد عليها من الزائرين والشاكين، كما تردد عليه مراسلو الصحف الأوروبية ليأخذوا عنه الأحاديث والبيانات عن الحركة التي قام بها، فازدادت شهرته في الأوساط الأوروبية. ولمَّا وجد الإنكليز أن الخديوي توفيق قد أخذ يستسلم خطوة خطوة فخطوة للمطالب الوطنية التي جسَّدها أحمد عرابي ورفاقه، وخشيتهم من تمكين قبضة الجيش داخل الوزارة بفعل وجود عرابي فيها، ثَمَّ من محاولة عرض دستور للبلاد على مجلس النواب وما في ذلك من تقييد لسلطة الخديوي، عمدوا إلى تنسيق جهودهم مع فرنسا. ويبدو أن فرنسا لم تُردَّ أن تترك بريطانيا في الساحة بمفردها وأرادت مشاركتها في الغنيمة، ففي ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٨٨٢م، طالب «جمبتا» (Gambetta) رئيس وزراء فرنسا إنكلترا بإعداد خطة مشتركة للعمل في مصر، فاستجاب «جرنفيل» إلى هذا المقترح، ووافق على إرسال مذكرة إلى مصر بالاشتراك مع فرنسا فأصدروا معها مذكرة للخديوي في ٧ كانون الثاني (يناير) ١٨٨٢م^(١٣٣)، تعلنان فيها تأييدهما له في الظاهر، وتغريانه ضمناً بعدم منح الدستور، وعلى استرداد سلطاته المطلقة، والقضاء على الحركة الوطنية. ويبدو أن السبب الذي دعا فرنسا للاشتراك بالمذكرة يعود لقلقها وحرصها على مصالحها في منطقة شمال أفريقيا^(١٣٤).

وكان لتلك المذكرة المشتركة تأثير عكسي، حيث تَمَّ توحيد الشعب المصري كله، من أعيان وجيش ضد الخديوي والأجانب، كما أثارت حفيظة شريف باشا

نفسه، لأن آخر شيء كان يتمناه عودة الجيش للضغط عليه، فقدم استقالته. ثم شكّل البارودي في ٧ شباط (فبراير) ١٨٨٢م الوزارة وأصبح عرابي وزيراً للحربية فيها، ونشرت الوزارة الجديدة على الفور اللائحة الأساسية التي كان قد أعدّها مجلس النواب والتي ضمنت للمجلس حقوقه، وتمّ إبطال المراقبة الثنائية بالفعل. واحتجاجاً على هذا التصرف، غادر «دي بلنير» المراقب الفرنسي مصر. وذهبت حكومة البارودي إلى أبعد من ذلك، فشرعت بإعداد قانون انتخابي جديد أكثر ديمقراطية، كما أعدت جملة من المشاريع القانونية وخاصة مشاريع قوانين إلغاء السخرة وتأسيس البنك الزراعي، وإصلاح المحاكم المختلطة، كما حرّمت استخدام السياط عند جباية الضرائب، وغيرها من المشاريع. وبذلك أخذ اتجاه الثورة بالتبلور، قيادةً وقاعدةً ومنهاجاً، مما دعا بريطانيا للتيقّظ والتدخل وطالبت بإقالة الوزارة وإبعاد عرابي وزملائه، فرضخ الخديوي لهذا المطلب لأنه يُلبي ويخدم مصالحه أيضاً. غير أن الأمور لم تسر كما يشتهي الإنكليز والخديوي، فقد أسندت لعرابي وزارة الحربية في الوزارة الجديدة^(١٣٥).

ويبدو أن نجاح العرابيين في تشكيل الحكومة برئاسة البارودي، قد أدخل الخوف في قلب الخديوي؛ إذ لم يكن على استعداد لأن يستبدل بحكم القناصل الأجانب حكم الجيش، وبمعنى آخر لم يكن مستعداً لأن يستبدل بالخضوع للنفوذ الأجنبي الخضوع لدكتاتورية الجيش. ولمّا كانت إنكلترا وفرنسا قد أظهرتا مساندتهما له بالمذكرة المشتركة في ٦ كانون الثاني (يناير) ١٨٨٢م، فلم يتردد في أن يرمي نفسه مرة أخرى في أحضان النفوذ الأجنبي^(١٣٦).

وكان الخديوي قد أرسل برقية إلى الباب العالي يبيّن فيها أن الثوار حاولوا إبعاد الضباط الأتراك والجراكسة عن الخدمة العسكرية، وأن مجلس النواب أصبح طوع بنان رغباتهم، وأن القومية المصرية أخذت تترسخ في قلوبهم^(١٣٧). غير أن ادعاء الخديوي بأن مجلس النواب أصبح طوع بنان رغبات عرابي ورفاقه، فيه الكثير من التجني، لأن انتخابات مجلس النواب كانت حرة وبعيدة عن تدخل الحكومة أو

العراقيين، فقد كان شريف باشا قد أصدر منشوراً يقضي باحترام حرية الانتخابات، فحصل أنصار العراقيين على أغلبية مقاعد مجلس النواب^(١٣٨).

والواضح أن السبب في نجاح أنصار العراقيين في انتخابات مجلس النواب تعود لآراء العراقيين الوطنية وجوهرها «مصر للمصريين»، وما ترتب على ذلك أن أصبحت الوظائف المهمة والمناصب الرئيسية في أيدي أبناء مصر، بعد أن اتضح لهم تغلغل الأجانب في نواحي الحياة المصرية كافة. فلكيت آراء العراقيين تجاوباً من جماهير الشعب المصري كافة، مما زاد من عمق الإحساس بالوطنية والقومية المصرية؛ لذا يحق القول إن العراقيين كانوا رواد القومية المصرية الحديثة^(١٣٩).

وفيما يخص زيادة انتشار روح التذمر والثورة بين صفوف الجيش المصري، فقد أرسل الخديوي برقية إلى الباب العالي بتاريخ ١١ أيلول (سبتمبر) ١٨٨١م، تحمل هذا المعنى، وحملَ الخديوي عرابي ورفاقه مسؤولية التذمر بين صفوف الضباط، وأشار الخديوي كذلك إلى أن صحيفة أبو نظارة زرقاء التي يصدرها يعقوب صنوع في باريس وتوزع سراً ومجاناً على الضباط تساعد على انتشار روح التذمر، وأن البرنس حلیم يساهم في نشر وترويج هذه الصحيفة وأفكارها^(١٤٠).

وفي برقية أخرى للخديوي بتاريخ ١٤ شباط (فبراير) ١٨٨٢م، ذكر فيها اتصال عرابي وبعض كبار الضباط من أنصاره بمندوب البرنس حلیم، وأن العراقيين طردوا معظم الأتراك والجراكسة وغيرهم من الأجnas غير المصرية من الجيش، ويعملون على إخراج ما تبقى منهم، ونوه إلى أن مسألة القومية بدأت تتفشى لدرجة أن البعض هتف بحياة العرب^(١٤١). كما أبلغ الخديوي قناصل الدول الأجنبية بالموقف، وأوضح لهم أن أخباراً وصلته تبين أن أنصار عرابي ينوون عزله، وإعلان البرنس حلیم خديوياً على مصر^(١٤٢).

وفي برقية أخرى من الخديوي بتاريخ ٢٧ نيسان (أبريل) من العام نفسه، وضَّح فيها مساعي عرابي إلى إدماج أهالي الحجاز والشام وطرابلس الغرب ضمن اتحاد عربي. وبَيَّنَّ فيها أن استمرار ارتباط مصر بالدولة العثمانية لا يمكن أن يستمر

دون تأكيد نفوذ العنصر التركي وزيادته، لأن غرض عرابي ورفاقه هو دمج أهالي الحجاز والشام وطرابلس الغرب ضمن اتحاد عربي، وأن عرابياً اجتمع بأهالي الحجاز وأوضح لهم أنه ينتسب إلى الأشراف، وأنه ينفذ تعليمات الرسول صلى الله عليه وسلم^(١٤٣).

وأصبح نداء الثورة أمراً واقعاً، وبات ذلك الأمر أكثر وضوحاً مع تولي النظارة الثانية للثورة التي ترأسها البارودي، وكان عرابي ناظراً للجهادية فيها. وترددت المبادئ التي تمثلت في خديوي يملك ولا يحكم، وبرلمان منتخب، ونظام إداري عادل، واقتصاد متوازن، وتخفيف الأعباء عن كاهل الشعب، وإقصاء التدخل الأجنبي. وبعبارة أخرى أن تكون مصر للمصريين وانتشرت هذه المبادئ، وأخذت الأبعاد الاجتماعية التي كان المصريون في شوق إليها ولهفة عليها تتردد بين الناس، خاصة ما يتعلق بالفوارق الشاسعة بين عليّة القوم وأدناهم، ولم يكن بعيداً عن ذهن عرابي ورفاقه أن تتحوّل مصر إلى جمهورية، وتمّ وضع دستور الثورة الذي انصبّ على شكل الحكم، وتحديد العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، واتسم بالاعتدال لمراعاة الظروف القائمة^(١٤٤).

ومهما يكن من أمر، فقد أثرت وزارة البارودي إيجاباً في الشعب المصري؛ إذ أدت إلى يقظته. وفي المقابل كان لهذه الوزارة تأثير سيئ على طبقة كبار الملاك، حيث أدت إلى فقدان المديرين الذين عينتهم الوزارات السابقة جميع سلطاتهم في الأقاليم، وبدأت تنمو حركة زراعية فلاحية في الوجه البحري وخاصة في منطقة الزقازيق، وهجم عدد من الفلاحين على عقارات الملاك وخربوها، أو ما يمكن تسميته بأن أراضي كبار الملاك قد عادت للفلاحين بحق، غير أن نمو الحركة الزراعية لم يرقُ لكثرة من الملاك الذين كانوا قد أسهموا مع الوطنيين في الوزارة الوطنية، فدفعتهم لتبني آراء متشددة، حتى أنه في أيار (مايو) ١٨٨٢م، قال سلطان باشا زعيم الحزب الوطني للقنصل الإنكليزي إن إقالة شريف باشا من قبل مجلس النواب كانت نتيجة لضغط عرابي^(١٤٥)، وقد ترتب على ذلك ظهور خلاف بين حكومة البارودي والخديوي الذي فشل في إقالتها^(١٤٦).

احتلال الإنكليز لمصر

وشرعت بريطانيا في تصيّد الفرص للتدخل في الشأن المصري، والإعداد لاحتلال مصر بصورة فعلية، ففي أواخر نيسان (أبريل) ١٨٨٢م كشفت الحكومة المصرية مؤامرة دبرها جماعة من ضباط الجيش لاغتيال عرابي ورفاقه، بعدما قام عرابي بترقية عدد كبير من رجال الجيش في الشهرين اللذين قضاهما في منصبه الجديد، وكان أنصار الوزارة يسوغون هذه الترقيات بالقول إنها لازمة لإنفاذ القانون العسكري الجديد الذي يقضي بإحالة الضباط الذين يبلغون سنّاً معينة على الاستيداع. والواضح أن هذا التصرف كان بهدف تطهير الجيش من العناصر التي لا يوقف بها، والمناوئة للنظام الوطني، والتي كان معظمها من الأتراك والجراكسة، بإدخالهم ضمن تشكيل الآلاي المقترح إرساله إلى السودان للحد من انتشار الثورة المهديّة، فالتقف «اللورد جرنفيل» (Granville) رئيس الوزراء البريطاني ووكلاؤه في القاهرة هذه الفرصة، ونظروا إلى ما يتم داخل صفوف الجيش من حملة تطهير، وإلى الترقيات التي تمت على أنها استبداد عسكري، ودليل على الفوضى التي أخذت تضرب أطنابها في مصر من وجهة نظرهم^(١٤٧).

وقيل إن الذين دبّروا محاولة الاغتيال تلك هم صنائع الخديوي السابق إسماعيل الذي كان مقيماً في مدينة نابولي الإيطالية، ومنهم راتب باشا كاتب سره الذي كان قد وصل إلى مصر قبل المحاولة بقليل، وكان راتب باشا هذا صهر شريف باشا. ويظهر أن المؤامرة قد دبّرت في منزل شريف نفسه، وأنها كانت ترمي إلى قتل عرابي وبعض رفاقه، ثمّ إعلان عودة الحكم المطلق. ولكن المؤامرة تم الكشف عنها قبل تنفيذها، فاعتُقل ضباط كثيرون كلهم من العنصر الجركسي، وكان فيهم عثمان رفقي ناظر الحربية السابق، فحوكموا أمام مجلس عسكري، وتمّ تجريدهم من ألقابهم ونفيهم إلى إقليم النيل الأبيض في السودان^(١٤٨).

واتخذ السير «إدوارد مالت» من هذا الحادث وسيلة لإسقاط الوزارة، والتنزّع

بها للتدخل إذا اقتضت الضرورة ذلك، وكانت الحجة الرسمية لكل تدخل من جانبه وجانب زملائه قبل ذلك، هي المحافظة على الاتفاقيات الدولية. أما في هذه المرة، فقد تبنى حجة أخرى هي الإنسانية والعدالة، فزعم أن القبض على المتهمين والحكم عليهم كانا تشفيئاً سياسياً، وأن المحكمة كانت سرية، وأن الخديوي عندما اطلع على أدلة الإثبات تبين له أنها لا تدل دلالة قاطعة إلا على رغبة المحكوم عليهم في عرض مطالبهم، وأنه ليس فيها ما يثبت أنهم كانوا ينوون الاغتيال، ولذلك نصح «السير مالت» الخديوي بعدم إقرار الحكم، وأن يأمر بإعادة المحاكمة من جديد. وهذا التدخل يُعدُّ تَطَفُّلاً، ومما لا يسوغه الموقف القضائي؛ لأن المجالس العسكرية المصرية كلها كانت سرية حتى في عهد المراقبة الثنائية، ولم يكن للخديوي حق التعرُّض لأحكامها، لأن استئنافها لم يكن جائزاً، وكل ما في استطاعته استخدام امتيازهِ الخاص في تخفيف الأحكام بعد التصديق عليها كما أشار عليه قنصل فرنسا المسيو «سين كوين» (Scien Kiewiez) زميل «السير مالت».

غير أن هذا لم يحقق أغراض «السير مالت»، الذي كان يرغب في إيقاع الشقاق بين الخديوي ووزارته الدستورية، ولذلك تمسَّكَ بوجود إلغاء الأحكام. فلما أظهر الخديوي شيئاً من التردد لعلمه أن النظار سيعبِّون عمله تحدياً صريحاً لهم، أشار عليه «مالت» باستشارة ممثلي الدول الأربع الأخرى. ولما أبى هؤلاء غير ممثل دولة إيطاليا في إبداء رأيهم، فإن الخديوي بإيعاز من «مالت» عرض الأمر برمته على الباب العالي. وكانت تلك غلطة من «السير مالت»، لأن الباب العالي لم يكن يملك حق التدخل في الأمر، اللهم من جهة واحدة، هي أن عثمان رفقي باشا كان حائزاً للقب فريق من الباب العالي، وأنه لا يصح تجريده منه رسمياً إلا بعد موافقة السلطان. ويُضاف إلى ذلك أن الرجوع إلى الباب العالي في هذه الأزمة، معناه الشروع في سياسة جديدة قلما رغبت فيها بريطانيا وفرنسا. وفي المجلد رأى «اللورد جرنفيل» أن يصدر تعليماته إلى «مالت» بأن يعمل قدر الإمكان بالاتفاق مع قنصل فرنسا العام، أي أن يرجع عن خطته الأساسية ويترك للخديوي أن يُقرَّ الأحكام بعد تخفيفها على الفور. وهذا ما

حدث بالفعل، فقد أشار «مالت» على الخديوي بأن يستبدل بالأحكام الأولى مجرد النفي دون أن تُمحى أسماء المحكوم عليهم من سجلات الجيش^(١٤٩).

ولم تكن فرنسا راغبة بعرض مسألة المؤامرة الجركسية على السلطان العثماني، «فالمسيو فريسنيه» (Freycinet) رئيس الوزراء الفرنسي، عندما علم بأن الخديوي سيعرض المسألة على السلطان احتج بشدة على تدخل الباب العالي، وطلب من «اللورد جرنفيل» أن يصرح جهاراً بعدم رضاه عن هذا العمل. على أن «المسيو فريسنيه» كان أمام خيارين: إما تدخل السلطان، وإما التدخل الإنكليزي والفرنسي الذي كان يطلبه ذلك الفريق من الرأي العام الذي كان يقوده «جمبتا». وعن «اللورد جرنفيل» رأي عرضه على «دي فريسنيه» مؤداه أن يطلب إلى الباب العالي أن يرسل إلى مصر قائداً يُعطى السلطة التامة في إعادة النظام إلى الجيش المصري، وأن يرافق هذا القائد قائدان آخران: أحدهما إنكليزي والآخر فرنسي، وأن يخضع القائد التركي لمشورة هذين القائدين، وأن تسبق هذه البعثة كلها ببلاغ ينذر بتدخل العثمانيين في الأمر. ولم يجد فريسنيه مناصاً من أن يختار أحد الأمرين، فيما أن يقبل بتدخل العثمانيين، وإما أن تقوم إنكلترا وفرنسا بعمل مشترك، فقرر أن يختار ثاني الأمرين لأنه أهون الشرين، مما عرّضه لانتقاد داخلي من قبل الأحرار المتطرفين من الفرنسيين، لأن سياسة «فريسنيه» لم تُنَجِ المصالح الفرنسية، ولا أنقذت مصر من الخطر. وفي المحصلة اضطر «فريسنيه» في آخر الأمر، إلى العودة إلى سياسته الأولى^(١٥٠).

وكان «فريسنيه» قد قال في مجلس النواب الفرنسي في ١١ أيار (مايو) ١٨٨٢م: لقد كنّا دائماً ولا نزال نهتم بأمرين: أولهما أن نحفظ لفرنسا مركزها الخاص الممتاز بحق في القطر المصري، وأما الأمر الثاني الذي ترمي إليه سياستنا فهو رغبتنا في الاحتفاظ باستقلال مصر كما قررته الفرمانات التي اعترفت بها الدول الأوروبية. ولن نجيز قط - ما دام الأمر موقوفاً على أعمالنا - أي اعتداء على هذه الفرمانات، ولا نرضى بأن تخرج مصر من أية أزمة تحل بها أقل حرية واستقلالاً مما هي اليوم^(١٥١).

وكان الشكل الذي رغب فيه «فريسنيه» هو تدخل إنكليزي فرنسي، على أن ترسل كلتا الدولتين إلى الإسكندرية ثلاث سفن حربية بحجة حماية رعاياها في الظاهر، ولتخويف الوزارة المصرية وحملها على التسليم في الحقيقة، وبهذا تحل الأزمة، ولا تبقى بعد ذلك حاجة إلى أي عمل آخر. صحيح أن «فريسنيه» كان على بينة من أمر النزاع القائم بين الخديوي ووزارته، وأنه كان متعاطفاً مع الوزارة، ولكن لا بأس من التضحية بصاحب الحق اتقاءً لأضرارٍ بالغة؛ لذلك ردَّ «فريسنيه» في ١٢ أيار (مايو) على ما اقترحه «اللورد جرنفيل» من إرسال ثلاثة قواد، بأن عرض عليه أن تُرسل بدلاً منهم إلى الإسكندرية سفن حربية قائلًا: إن إرسالها يشد أزر الخديوي ويجعل تدخل العثمانيين أمراً لا داعي إليه. وفي حال تطلّب الأمر إنزال جنود إلى البر، قال: إنه إذا وصل الأمر إلى هذا الحد لا يُمانع في استدعاء جنود عثمانيين إلى القطر المصري تعمل فيه تحت الرقابة الإنكليزية الفرنسية لغرض وبشروط أن تكون الدولتان قد حددتاها من قبل، وأكد على ضرورة عدم استخدام جنود فرنسية أو إنكليزية بأي حال من الأحوال^(١٥٢).

وتدهورت العلاقة بين وزراء الحكومة المصرية والخديوي، مما أثار رعباً كبيراً في إنكلترا وفرنسا، فقد توقع الجميع أن يتمّ خلع الخديوي توفيق على الفور، وأن تقع من الحوادث ما يجعل حياته وحياة كثير من الأوروبيين وفيهم ممثلو الدول السياسيون في خطر كبير. وأخذ القلق يستولي على الناس في كل مكان، وأخذ كثير منهم بالهجرة من مصر. وكان الكثير من النواب المصريين قد عارضوا فكرة عزل الخديوي خشية انتقام الدولتين، وانقسم مجلس النواب على نفسه، فانحاز رئيسه سلطان باشا إلى جانب العدو دفعة واحدة، وأخذ يعمل على إسقاط الوزارة، بينما رأى غيره من الأعضاء أن يسعوا مرة أخرى للتوفيق بين الطرفين. وبينما هم كذلك وإذا بالأسطول الفرنسي قد وصل في ١٥ أيار (مايو)، وإذا «باللورد جرنفيل» قد بعث في اليوم نفسه إلى وكيله بالقاهرة «مالت» ببرقية مضمونها أنه فضلاً عن المظاهرة البحرية، فإننا نحفظ لأنفسنا الحرية في أن نستخدم من الوسائل ما نراه ضرورياً لإقرار النظام والمحافظة على سلطة الخديوي^(١٥٣).

وسارت الأمور فيما بعد نحو الأسوأ، وحانت لحظة الحسم، ففي ٢٠ أيار (مايو) ١٨٨٢م، قَدِمَ إلى الإسكندرية أسطول إنكليزي - فرنسي مشترك، وكان «مالت» القنصل الإنكليزي قد استلم قبلها بيوم واحد أمراً لنصح الخديوي بالإفادة من هذه اللحظات الملائمة، كحضور الأسطول الأجنبي ليقيل الوزارة القائمة وتأييف وزارة جديدة برئاسة شريف باشا، أو أي شخص آخر موثوق به. وفي ٢٥ من الشهر نفسه، طلبت إنكلترا وفرنسا رسمياً إلى الخديوي إبعاد عرابي عن مصر، وإبعاد علي فهمي وعبدالعال حلمي، وإقالة وزارة البارودي، فاضطر الخديوي لقبول هذا الإنذار، وأعلن إقالة الوزارة. وبعد ذلك بيومين ثار ضباط حامية الإسكندرية والشرطة وهددوا الخديوي إذا ظل مصمماً على رأيه، وأبلغوه أنهم لن يكونوا مسؤولين عن الأمن العام؛ إذا لم يعد الوزراء إلى مناصبهم خلال اثنتي عشرة ساعة^(١٥٤).

وسرعان ما تدهور موقف الخديوي، فاجتمع إلى وفد مؤلف من رؤساء الأديان المختلفة من مسلمين ومسيحيين ويهود، وكان ممن مثّلوا المسيحيين في هذا الوفد كيريليس الخامس بطريرك الكنيسة الأرثوذكسية، فقد ساند أقباط مصر عرابي ورفاقه، فأذعن وطلب إعادة عرابي ورفاقه إلى مناصبهم. ثمّ التمس وساطة سلطان باشا الذي دعا الوطنيين إلى الطاعة في اجتماع عُقد في القاهرة في ٢٧ أيار (مايو)، ولكن الوطنيين أصروا على خلع الخديوي الذي اتهموه بالخيانة، وأنه عميل للدول الأجنبية، لدرجة أن مصطفى فهمي وزير الخارجية صرّح بأنه لم يبق لدى الخديوي شيء يعمل به سوى حزم حقائبه والانتقال إلى فندق شبرد كأجنبي آخر. ثمّ اندلعت عدة مظاهرات في أنحاء مصر كافة، طالب فيها المشاركون بخلع الخديوي وتثبيت عرابي والوزراء الوطنيين الآخرين في السلطة^(١٥٥).

وفي تلك الأثناء جاء الوعد الذي أطلقه «مالت» القنصل الإنكليزي، لسلطان باشا بأنه إذا انحاز للخديوي ضد الحزب العسكري، فإن حقوق البرلمان المصري سوف تُراعى في هذه الحالة. فشعر سلطان باشا أن هذا الوعد يحقق غرضين كبيرين: التخلص من الحكم المطلق من جهة، والتخلص من الحزب العسكري من جهة أخرى، فقرر إنهاء تحالفه مع عرابي، والانحياز إلى سلطة الخديوي^(١٥٦).

وفي ١٣ حزيران (يونيو)، أي في اليوم الذي سافر فيه الخديوي توفيق إلى الإسكندرية، لوحظ ازدياد التحول بين الزعماء الوطنيين، ف عقدوا اجتماعاً في بيت السيد حسن موسى العقاد يوم ١٨ من الشهر نفسه، حضره عرابي ومحمد عبده وعبدالله النديم. وجرى الحديث حول أشكال الحكومات التي يمكن أن تقوم في مصر، فكان الشكل الجمهوري هو المفضل في الحديث، وعدّد البارودي مزايا الحكومة الجمهورية لمصر، ومما قاله: «منذ بداية حركتنا كنا نرمي إلى تحويل مصر إلى جمهورية صغيرة مثل سويسرا. وسنحاول أن نجعل مصر جمهورية قبل أن نموت». فالفكرة النيابية التي كانت أول الأمر لوناً من ألوان الوعي السياسي المحدود، تطورت إذاً في فترة لاحقة، لكي تعبر عن امتداد الوعي القومي في أفكار ثورية بلغت قممتها حين أوشك الثوار أن ينجحوا في تحويل مصر إلى جمهورية حيادية^(١٥٧).

ويبدو أن الشائعات كانت قد انتشرت في مصر حول عزل الخديوي توفيق، وأن عزله بات وشيكاً، ومن الشائعات التي تردت أيضاً أن عرابي سوف يعلن قيام الجمهورية تحت رئاسته. وشائعات أخرى توضح أن الباب العالي سيقوم بعزل توفيق وتولية نجله عباس حلمي الثاني مكانه، مع تعيين قائمقام ينوب عنه في الوزارة، وغيرها من الشائعات^(١٥٨).

ويبدو أن «مالت» ساءه الإخفاق الذي لقيه وهو يحاول التخلص من وزارة محمود سامي البارودي، غير أن هذا الإخفاق لم يزدّه إلّا إقبالاً على العمل في محاولة منه لنثر بذور الشقاق، وتآليب الرأي العام الدولي ضد الحكومة المصرية. فكتب إلى «اللورد جرنفيل» في ٣٠ أيار (مايو) قائلاً: «إن القوم يعدونه إيداناً بإخراج المسيحيين من مصر وارتجاع الأرض التي يمتلكها الأوروبيون أو يرتهنونها، كما يعدونه إيداناً بإلغاء الدين العام». وردد كذلك نفس اللهجة صديقه «المستر كوكسن» قنصل بريطانيا في الإسكندرية، الذي أرسل معروضاً لبعض تجار الإنكليز الذين يسألون فيه اتخاذ الوسائل الفعالة للمحافظة على حياتهم. وفي اليوم التالي أعاد مالت الكتابة مصوراً الخوف والجزع الذي استحوذ على الجالية الأوروبية كلها، مع طلب تعزيز الأسطول، فأجيب طلبه على الفور^(١٥٩).

يتضح مما سبق ذكره، أن «إدوارد مالت» القنصل الإنكليزي بالقاهرة، قد شرع بالفعل بتأليب الرأي العام الدولي ضد الوطنيين المصريين، من خلال فبركة مسألة تعرض الجالية الأوروبية بالإسكندرية للخطر.

ويبقى السؤال عن كيفية تنفيذ «جرنفيل» الوعيد الذي قرن به «مالت» في ٢٥ أيار (مايو) طلبه الرسمي لحل وزارة البارودي؟ وكان ذلك بالفعل عملاً صعباً لأن السلطان العثماني ما كاد يسمع بإنفاذ الأسطوليين الإنكليزي والفرنسي المتحدين حتى احتج على هذا الاعتداء على حقوق سيادته، وهَمَّ بإجابة الخديوي إلى ما سأل فيرسل إلى مصر مندوباً من قبله، فقد رأى أنه من التناقض التصريح من جهة بوجود عدم الاعتداء على حقوق سيادته، والامتناع من جهة أخرى عن كل أنواع التدخل. ولكن «اللورد جرنفيل» أكَّدَ للسلطان أن إرسال الأساطيل لم يكن القصد من ورائه اغتصاب حق ما، وأنه إذا اقتضت الضرورة عملاً يكون مظهرًا لحق من حقوق السيادة، فإن الأمر سيُرفع فقط للباب العالي. كذلك تمَّ إخبار الدول العظمى في مذكرة مشتركة أن إرسال السفن الحربية لم يكن الغرض منه اتباع سياسة الأثرة والانفراد في العمل، بل ضمان المصالح الأوروبية في مصر من غير تمييز بين الجنسيات، ثمَّ الاحتفاظ بسلطة الخديوي. كما أن الحكومة البريطانية لم تفكر قط في أن تنزل إلى البر جنوداً، ولا أن تحتل مصر احتلالاً عسكرياً، وأن في عزم حكومة ملكة بريطانيا متى تمَّ إعادة الهدوء إلى مصر ترك مصر وشأنها وتسحب سفنها الحربية. فإذا وقع عكس ما ترجو بأن تعذَّر حل المسألة حلاً سلمياً فإنها سوف تتفق مع بقية الدول والدولة العثمانية على ما تكون قد رآته هي والحكومة الفرنسية أنجح الوسائل^(١٦٠).

والواضح من خلال هذه المذكرة أن بها الكثير من الرياء والمداهنة من جانب الإنكليز؛ لأنهم كانوا يضمرون غير ما يعلنون. فلم يكن قصدهم استتباب الأمور على غير هواهم، بل تسييرها على حسب ما تقتضيه مصالحهم الشخصية أولاً وأخيراً.

على أية حال، عندما وجد الخديوي ألاً مناص من الرضوخ بعدما شعر بضعفه، وافق على إعادة عرابي وحده إلى الوزارة. ويبدو أن هذه المناورات باءت

بالفشل بعدما غدا عرابي وزيراً وحيداً مطلقاً في البلاد، فشعرت بريطانيا وفرنسا والخديوي بالمأزق الذي وُضعوا فيه، فاقترحت فرنسا في ٣٠ أيار (مايو) عقد مؤتمر دولي لبحث المسألة المصرية. وبريطانيا بدورها نصحت الخديوي، بطلب المساعدة من السلطان العثماني دون إعلام فرنسا بالأمر. وقد حاول السلطان إصلاح ذات البين بين الخديوي وعرابي بناء على طلب الخديوي نفسه، فقرر إرسال مبعوثه درويش باشا إلى القاهرة لهذا الغرض في محاولة منه لاستغلال الموقف بهدف عودة سلطانه المتدهور وتثبيت السيادة العثمانية على مصر. ويبدو أن المبعوث قد حصل على رشوة من الخديوي حال وصوله إلى مصر في ٧ حزيران (يونيو)، كما أن الإنكليز اشتروا ضيعة درويش باشا الصغيرة بمبالغ خيالية. ولمّا قابل درويش باشا عرابي اقترح عليه القدوم إلى الآستانة ووعدته بمنصب كبير في الحكومة المركزية للدولة العثمانية، فرفض عرابي، وقال: إنني لا أسعى إلى السلطة، فالسلطة التي أتمتع بها الآن لم أقم باغتصابها، بل قلّدتني إياها الشعب ويتوجّب عليّ أن أنزل إلى إرادته وأعطي أذنًا صاغية لشكاويه، وبذلك انتهت بعثة درويش بالفشل الذريع^(١٦١).

ووصل الأمر بعرابي إلى الجهر بأنه لن يطيع أوامر السلطان، وأنه سيقاوم بالقوة كل محاولة لغزو البلاد، وانحازت طوائف العلماء والأعيان إلّا قليلاً منهم إلى جانب الوزارة، وطلبوا جهاراً عزل الخديوي، وأفتى شيخ الجامع الأزهر بأن الخديوي ببيعته البلاد للأجانب لم يعد أهلاً للحكم، وأيدّه في ذلك بقية مشايخ الأزهر، كما أسرع الخطباء إلى الإسكندرية حيث خطبوا في الجماهير التي بلغت زهاء ١٠,٠٠٠ نسمة منوهين بذكر قضيتهم الوطنية. وأكثر من ذلك عندما قابل درويش باشا كبار مشيخة الأزهر واثنين وعشرين من الأعيان، قدّموا له عريضة ممهورة بـ ١٠,٠٠٠ توقيع، طالبين منه الوقوف مع المصريين في وجه الدول وأن يعزل الخديوي. وأخذ النساء والأطفال الصغار يطفن في الشوارع مناديات برفض مطالب الدول^(١٦٢).

لقد كان بإمكان القوى الوطنية المصرية أن تُبدي استعدادها للتعاون مع الدولة العثمانية ما لم تحاول فرض سيطرتها على البلاد، بأن تحاول بعثة درويش باشا وقف عجلة التطور القومية مهددة بالقبض على عرابي، وفض مجلس الشورى، وقمع

الحركة الفكرية. فكان من الطبيعي بعد كل ذلك أن تكون تلك القوى الوطنية النامية هي التعبير الصادق عن الروح القومية الجديدة، في مواجهة التحدي الخارجي. ويمكن القول إن نمو المشاعر الوطنية لدى المصريين كانت أسبق من نمو المشاعر التي تستوجب تقدير الخصم، أو الإحساس بخطورة القوى المضادة، وهو ما يعود إلى فشل الثورة في آخر الأمر. وهنا أدركت القوى الاستعمارية خطر القوى الوطنية الصاعدة، وتحركت لإجهاضها^(١٦٣).

وكان الخديوي توفيق قد أرسل برقية إلى الباب العالي بتاريخ ١٦ حزيران (يونيو) ١٨٨٢م، وضَّحَ فيها معارضة بعض القناصل الأوروبيين لفكرة إرسال قوات عثمانية إلى مصر؛ لأن قوات عرابي ستقاومها، مما يؤدي إلى وقوع اضطرابات في البلاد. وأكد الخديوي أن التوقعات الأوروبية ليس لها أساس من الصحة، لأن العساكر المصريين لن يجرأوا على مقاومة العثمانيين. كما أشار الخديوي إلى الآثار السيئة التي نجمت عن وصول الأساطيل الإنكليزية والفرنسية، وما أحدثته من زعر للأهالي، واعتبروا وصولها مؤامرة من الخديوي لكي يُسَلِّمَ مصر للأجانب، وطالب الخديوي إرسال بعض قطع الأسطول العثماني إلى مصر لتهدئة الأهالي، إلى جانب التمهيد لحل المسألة المصرية^(١٦٤).

وعمدت بريطانيا إلى خلق ذريعة الاعتداء على الأجانب والتحضير لها؛ لبعث نوع من عدم الاستقرار بمصر، ومما يدل على ذلك أن المعتمد البريطاني مالت صرَّحَ بأنه يمكن أن تنشب اصطدامات بين المسلمين والمسيحيين في أية لحظة، وفي تلك الحالة يمكن طلب التدخل الأجنبي، فانتَهز الخديوي هذا التصريح على الفور، وقرر إثارة الاضطرابات في الإسكندرية، لِيُعْجَلَ الشروع بالتدخل المسلح. وما تلا ذلك من قيام مظاهرات الإسكندرية في ١١ حزيران (يونيو) ١٨٨٢م، ضد الأجانب الأوروبيين. ومن ثَمَّ اتهمت بريطانيا عرابي ورفاقه بتدبيرها، ورأت أنها الوحيدة المسؤولة عن سلامة الأوروبيين، فأُنزلت قواتها فيها في ١١ تموز (يوليو) من العام نفسه، بحجة إعادة الهدوء والأمن، وبدأت عملية الاحتلال البريطاني لمصر، على الرغم

من أنف الدولة العثمانية التي سيتم فيها اقتطاع كيان ممتلئ بالحيوية والأهمية الإستراتيجية بصورة فعلية^(١٦٥).

والثابت تاريخياً أن الذي دبَّرَ مذبحة المسيحيين بالإسكندرية هو الخديوي توفيق نفسه ومحافظ المدينة عمر باشا لطفي، بعدما قاموا باستئجار مجموعة من المأجورين. فالخديوي كان موقناً بأن هوجة صغيرة تقع بمصر إنما ستكون بمثابة ضالة السياسة البريطانية التي ما برحت تنذر بأشد الويل للأوروبيين، إذا لم يُقَضَ على الفوضى التي يؤيدها حزب البارودي وعرابي بنفوذه العسكري^(١٦٦). بينما يذهب الرافعي^(١٦٧) إلى أن حضور الأسطولين الإنكليزي والفرنسي هو السبب الأول لحواث ١١ حزيران (يونيو)، وتجنَّب اتهام أيٍّ من الخديوي أو عرابي فيها.

ويبدو أن الخديوي قام بما قام به باطلاع مستشاريه الأوروبيين أو بغير اطلاعهم، بعدما عقد النية على تعجيل أمر تلك الفتنة بشيء من الكياسة ولطف الحيلة. ويحق للمرء التساؤل، لماذا اختار الخديوي الإسكندرية مكاناً لهذه الفتنة وليس القاهرة؟ فإذا وقعت تلك الفتنة في القاهرة، ففيها عرابي ورفاقه، وفيها الجيش الذي يستطيع أن يقطع دابر الفتنة في طرفة عين، أما إذا وقعت في الإسكندرية فإنه سيكون لها شأن آخر. فمحافظ المدينة هو عمر باشا لطفي الذي كان وطني الميل زمنًا، والذي رشَّحَ الخديوي لنظارة الحربية في نفس اليوم الذي أعقب استقالة وزارة البارودي، فأصبح من مصلحته العمل على إسقاط عرابي. ثمَّ هو حاكم المدينة فيستطيع منع رجال الحامية من التعرض للمشاعبين بمجرد عدم ندبهم لذلك، وبمقدوره كذلك منع صدور البرقيات من الإسكندرية إلى النظارة في القاهرة. وكان الخديوي قد أرسل إليه برقية في ٣ حزيران (يونيو) يقول فيها: «إن عرابياً قد تعهَّدَ بالمحافظة على الأمن العام ونشر ذلك في الصحف، وجعل نفسه مسؤولاً أمام القناصل؛ فإذا برَّ بعهد هذا وثقت به الدول وسقطت هيبتنا، ثمَّ إن الأسطولين راسيان في مياه الإسكندرية، وخواطر الناس هائجة، والخصام بين الأوروبيين وغيرهم ليس ببعيد. فاختر لنفسك فيما أن تخدم عرابياً وتؤيد عهده، وإما أن تخدمنا»^(١٦٨).

وقد تكون هذه البرقية حلقة من سلسلة برقيات، فقد استتبع بمفاوضات أخرى جرت على يد ابن عم الخديوي، الأمير حيدر باشا الذي تنقّل بضع مرات بين القاهرة والإسكندرية حاملاً رسائل المتآمرين. كما أن عمر باشا لطفي كان قد توجه في ٩ حزيران (يونيو) إلى القاهرة ليقف بنفسه على خطة المؤامرة، ويبدو أن المؤامرة قد حيكّت بدقّة متناهية، فقد تمّ تجهيز العدد الضرورية للحدث، فتّم جلب عصبة من البدو المستأجرين إلى المدينة، وتمّ تسليحهم بالنابيت، وأمر رجال البوليس في السر بأن يشهدوا ما سيجري دون التعرض لهم^(١٦٩).

وعلى أية حال، ابتدأت الفتنة حوالي الساعة الواحدة بعد الظهر، واستمرت إلى حوالي الساعة الخامسة. وكانت بدايتها بعد أن تشاجر أحد الرعايا المالطين مع مواطن مصري مسلم، فاجتمع الناس حولهما، ثمّ انطلقت طلقات نارية من بيت يسكنه مالطيون، وظهر فجأة بعض البدو في مكان الحادث. وبعد قتال عام ارتقت الفتنة إلى فتك بالأوروبيين، قُتل فيه بضع مئات وجُرح مثلها، وكان فيمن جرح «المستر كوكسن» وقناصل آخرون. كل ذلك حصل ورجال البوليس لا يفعلون شيئاً، وتارة يشتركون في الفتك والتقتيل. أما عمر باشا لطفي فكان في أثناء ذلك قد استحوذ على محل التلغراف ليكون على اتصال بالخديوي، كما أن سليمان سامي قائد الحامية لم يُخبر بشيء عن الفتنة إلّا بعد مضي الساعة الرابعة، وحتى في هذه الساعة قد أمر بأن يقود الجنود عزلاً من السلاح. على أنه تولى الأمر بنفسه، فبرز في الساعة الخامسة وأحمد ثائرة المذبحة^(١٧٠).

والواضح أن أحداً لم يكن على علم بشيء من أسرار الحادث الحقيقية، حتى إن عرابياً نفسه لم يُسئ الظن بأحد على الإطلاق، لدرجة أنه عهد لعمر لطفي محافظ الإسكندرية والمسؤول قانوناً عن هذه الاضطرابات برئاسة اللجنة التي أُلّفت للتحقيق في الأمر. غير أنه أُجيز فيما بعد إجازة غياب مع أنه ظل في مصر حتى احتل الإنكليز البلاد، وعلى الرغم من أنه كان تابعاً رأساً للخديوي، فإنه لم يُسأل عن الأحداث التي وقعت بالمدينة، بل أُعفي من مسؤوليتها، وتمّت مكافأته فيما بعد بتعيينه ناظراً للحربية^(١٧١).

ويبدو أن الاتهامات حول هذه الحادثة قد تناوبت في إلقاء مسؤولية ما حدث على الثوريين من ناحية، وعلى المعسكر المضاد للثورة من ناحية أخرى، فقد اتُّهم حسن موسى العقاد شاهيندر التجار وأحد المشايعين للثورة، بأنه قام بشراء النبابت وتوزيعها على السكندريين، واتُّهم عبدالله النديم بأنه أثار مشاعرهم وألهبها في خطبه قبيل المذبحة، واتُّهم السيد قنديل مأمور الضبطية بادعائه المرض في ذلك اليوم، واتُّهم كل من الأمير آلاي مصطفى عبدالرحيم قائد الآلاي الخامس والقائم مقام سليمان سامي داود قائد الآلاي السادس بتأخرهما في وضع حدٍّ لما يحدث. وفي المقابل، اتُّهم الثوار أعداءهم بتدبيرها، فقد تجمَّعت العوامل لتدين محافظ الإسكندرية عمر لطفي الذي كان في البداية مع الثورة، لكنه ما لبث أن انسحب منها لتعارض مصالحه معها. وعليه راح يخطط لمحاربتها مع الإنكليز والخيوي وغيرهم من المناوئين لها، فرأى أنه لا بدَّ من زعزعة الثقة في قائد الثورة الذي أخذ على عاتقه مسؤولية الأمن حتى يظهره أمام أعدائه بشكلٍ مؤداه أنه فشل في مهمته، فأحضر البدو إلى الإسكندرية وسلمهم النبابت، واتفق معهم على الدور الذي سيؤدونه، كما بعث بالأسلحة إلى منزل القنصل الإنكليزي، وشجَّع على توهج الموقف^(١٧٢) - كما سبقت الإشارة.

والحقيقة أن عمر لطفي بحكم وظيفته محافظاً للإسكندرية وقت الحادث، كان مسنوداً إليه ملاحظة أشغال الضبطية والدائرة البلدية بالمدينة، ومع ذلك فإنه لم يُعطِ الأوامر بوقف المذبحة، ولم يذهب إلى مكان الحادث في الوقت المناسب، ولم يخبر القائم مقام سليمان سامي قائد الحامية بالإسكندرية بشيء إلا بعد مضي الساعة الرابعة - كما سبقت الإشارة^(١٧٣).

والواقع فإن الحادثة - كما سبقت الإشارة - مدبرة من أعداء الثورة، وبالطبع فالبصمات الإنكليزية واضحة عليها، ولكن يجب أن نضع في الاعتبار أن أوضاع المصريين ليس في الإسكندرية فقط وإنما على أرض مصر كلها كانت دافعاً قوياً ومشجعاً على الانتقام من الأجانب الذين أذاقوا المصريين أصناف العذاب وألوانه، ومن ثمَّ كانوا تواقين ومهيئين ومتحفزين للعدوان عليهم^(١٧٤).

ويذكر المؤرخ الروسي «جورجي نرسيشف»، أن «لكس» القنصل الروسي العام بمصر قال في هذا الشأن: إن الصدام وقع بناء على تدبير من البريطانيين، بل وأنفقت لوقوعه أموال بريطانية، لأنهم كانوا يأملون أن تتخذ هذه المذبحة شكلاً خطيراً يؤدي إلى ضرب أسطولهم للإسكندرية، ونزول قواتهم بها. كما أبلغ «باشكوف» القاضي بمحكمة القاهرة الابتدائية المختلطة حكومته عن هذا التهديد الذي كانت مصر تتعرض له بقوله: «ينبغي تجنب احتلال قوات أجنبية لمصر، لأن هذا يعني خرابها وإراقة الدماء، ويعلم الله وحده كيف سينتهي الأمر. إنه من الواضح أن بريطانيا ليست ضد هذه النتيجة ولكنها لا تناسبنا»^(١٧٥).

ومع هذا كله فإن المذبحة لم تنتج بعد وقوعها غير عكس ما كان يتوقعه المدبرون لها، فالجالية الأوروبية التي كانت تنظر إلى دسائس «السير مالت» بشيء من القلق، وترى أنها ربما أسخطت الأهلين، وبعثتهم على الثأر لأنفسهم، قد عدت المذبحة نتيجة منطقية لتلك السياسة، وأخذت تنادي باستدعاء المعتمد البريطاني وسحب الأسطولين. ورأت هذه الجالية وقتئذ أن الضمان الوحيد لسلامتها هو أن يصفو ما بين الخديوي ونظاره عامة وعرابي خاصة، فعرابي من حيث هو الرئيس المحبوب للجيش يستطيع وحده أن يضمن النظام والسكينة العامة. كذلك رأت أن النزاع مع الوطنيين هو لب القضية، فإلى جانبهم يقف الشعب الذي لن يهدأ له خاطر ما لم يُسمع لقادته بإدارة شؤون البلاد. ونتيجة لذلك أسرع قنصل فرنسا وقنصلا ألمانيا والنمسا اللذان كانا حتى هذه اللحظة قد تركا «السير مالت» يفعل ما يشاء، وطلبوا إلى الخديوي أن يصافي عرابياً، وعزموا عليه ليفوض حفظ النظام والأمن العام إلى عرابي رسمياً، وليكون ذلك بمحضر منهم ومن درويش باشا. فلم يسع الخديوي إلا أن يجيبهم إلى ما طلبوا على كره منه وإباءً شديد. وبذلك أصبح عرابي رجل مصر المتصرف في شؤونها، فنشر على الناس بلاغاً موقعاً عليه من كبار علماء الأزهر^(١٧٦).

ومهما يكن من أمر، فبعد أحداث الإسكندرية انقسمت القوى المتصارعة في مصر، فالخديوي هرب من القاهرة إلى الإسكندرية في ١٣ حزيران (يونيو) تحت

حماية الأسطول البريطاني، وهرب معه كبار المسؤولين كنوبار باشا ورياض باشا وشريف باشا وسلطان باشا، كما قَدِمَ إلى الإسكندرية القنصل البريطاني «مالت»، ودرويش باشا المبعوث العثماني، وغيرهم من ممثلي وجهاء الطبقة الإقطاعية. وفي ٢٠ حزيران (يونيو) أَلَفَ الخديوي في الإسكندرية حكومة موالية له برئاسة إسماعيل راغب باشا. أما في القاهرة فقد سيطر الوطنيون وعلى رأسهم عرابي على السلطة، الذي كان لا يزال محتفظاً بمنصب وزير الحربية، وانفرد بالسلطة، وشكّل مجلساً من الذوات والأعيان، ورأس عليهم يعقوب باشا سامي وكيل الديوان. وأعلن عرابي نفسه نائباً للسلطان، غير أن الأخير أعلنه متمرداً خارجاً على طاعته^(١٧٧).

وكان عرابي قد أصدر منشوراً اتهم فيه الخديوي بالانحياز إلى صف أعداء الأمة، وموافقته على حضور أساطيلهم، وأنه بدلاً من العودة إلى القاهرة ليكون خلف جيشه، لجأ إليهم وأخذ معه نساءه وأتباعه ونزل بهم في مراكزه. كما اتهمه أيضاً بإصدار الأوامر بإيقاف التجهيزات الحربية، وصرف العساكر بحجة حدوث الصلح مع الإنكليز، واتهمه بأنه لا يكتب إلّا ما يريده الإنكليز، ولا يأمر إلّا بما يوافقهم لأنه أسير في حوزتهم، وأنه باع البلاد لهم. وحذّر عرابي المواطنين من الدسائس والفتن التي يروجها الخديوي وأنصاره، وطالب بضرورة حماية البلاد من الأعداء ومقاومة القوة بمثلها^(١٧٨).

أما الموقف الفرنسي من عملية الاحتلال الإنكليزي المتوقعة لمصر، فقد كانت سلبية للغاية، على الرغم من محاولات الاستنكار من جانب الحكومة الفرنسية، التي كان يرأسها «فريسيني» لخطط التدخل الإنجلو - فرنسي المشترك. والواضح أن الحكومة البريطانية لم تكن ترغب في أكثر من ذلك، خاصة أن فرنسا لم تكن راغبة في تأزيم علاقاتها ببريطانيا بسبب مصر، وإن كانت لا تتمنى حصول منافستها على مصر منفردة. وأقصى ما دعا إليه «فريسيني» للخروج من هذا المأزق هو عقد مؤتمر دولي بشأن المسألة المصرية في ٢٣ حزيران (يونيو) بالآستانة، ظناً منه بأنه من الأفضل في هذه الظروف المعقدة الاحتفاظ باستقلال مصر، حتى أنه كان على

استعداد لمساندة عرابي. وحسب «فريسنيه» كان يتوجب على هذا المؤتمر تسوية المشاكل الحادة وعرقلة التدخل البريطاني. وعلى الرغم من انعقاد المؤتمر إلا أنه فشل بوضع حدٍّ للأطماع البريطانية التي قررت التدخل في الشأن المصري وإكمال مشروعها إلى آخر الشوط^(١٧٩).

والثابت تاريخياً كما يذكر «جورجي نرسيوسف»، أن إنكلترا لم تلقَ مقاومة فعالة من فرنسا في تنفيذ خطتها تجاه مصر، ومرد ذلك إلى أسباب عدة أهمها:

١ - أن فرنسا كان يواجهها في سنتي ١٨٨١ و ١٨٨٢م، خياران. إما انتصار الحركة الوطنية الثورية المصرية وهي معادية للمصالح الاستعمارية لبريطانيا وفرنسا معاً، وإما خضوع مصر لبريطانيا. فلم يكن غريباً أن تفضل الخيار الثاني الدوائر الحاكمة في فرنسا وعلى رأسها تلك التي تمثل البنوك والشركات، فإنها كانت تجني أرباحاً طائلة من الديون المصرية، والتي قدّرت أنه حتى في ظل الحكم البريطاني لمصر فإنه سيمكنها من المشاركة في استغلالها.

٢ - أنه لم يكن في مقدور فرنسا أن تدخل في صراع مكشوف مع بريطانيا؛ لأنها كانت مهددة من الشرق بخصم أقوى منها هي ألمانيا. ومن المعلوم أن حكومة «بسمارك» الألمانية كانت تشجع التوسع البريطاني في مصر؛ لسعيها إلى إثارة الصراع بين بريطانيا وفرنسا، أو إفساد العلاقات بينهما لمدة طويلة على أقل تقدير. وكانت النمسا والمجر تؤيد ألمانيا في سياستها هذه، ثمّ أيدتها فيها إيطاليا حليفتهما الجديدة التي انضمت إلى كتلتيهما في شهر أيار (مايو) ١٨٨٢م، إثر استيلاء فرنسا على تونس^(١٨٠).

وكان المستشار الألماني «بسمارك» يرى ضرورة أن تقوم الدول الأوروبية بالاستفسار من السلطان العثماني، الذي كان قد وافق على إرسال جنوده إلى مصر، عما إذا كانت قناة السويس ستدخل في نطاق تدخله أم لا، وإذا أثبت أنه غير قادر أو راغب فعلى الدول التي تهتم بالقناة أن تقوم بحماية مصالحها فيها^(١٨١).

أما روسيا القيصرية فقد كان لها موقف خاص من المسألة المصرية، فعلى الرغم من أنها كانت دولة استعمارية مثل الدول الرأسمالية بأوروبا الغربية، فإن سياستها

فيما يخص هذه المسألة كانت تختلف عن سياسات هذه الدول في خصوصها. صحيح أن روسيا لم يكن لها مصالح في مصر تهددها الحركة الوطنية فيها، إلا أنه لم يكن من صالحها أن تسيطر بريطانيا على مصر؛ إذ كانت بريطانيا عندئذ هي المنافسة الرئيسية والفعلية لروسيا في الشرقين الأدنى والأوسط. وكان من الطبيعي أن لاتحبذ روسيا تقوية بريطانيا لمركزها في شرق البحر المتوسط وتحكمها في قناة السويس وهي شريان المواصلات بين أوروبا وآسيا، وذات الأهمية الكبرى اقتصادياً وإستراتيجياً، مما دفع روسيا للدخول طرفاً في الأزمة المصرية، فلم يكن بوسعها أن تظل بعيدة عنها، وحاولت بالفعل مقاومة المخططات البريطانية أثناء هذه الأزمة^(١٨٢).

وفي هذا السياق نجد «لكس» قنصل روسيا العام بمصر على الرغم من كرهه للزعماء الوطنيين المصريين، حيث اعتبرهم عصاة يقاومون السلطة الشرعية، يقر بأن هؤلاء يتمتعون بتأييد عامة الشعب المصري. وكتب «لكس» في تقرير له في سنة ١٨٨١م أن أفكار المصريين هائجة وهم يتجمعون حول عرابي باشا الذي يعتبرونه زعيمهم في مطالبتهم بالدستور وبكل حرياتهم، ويلعنون عليه جميع آمالهم في التخلص من الوصاية الأجنبية. واعترف بأن وزارة البارودي وعرابي تحظى بالشعبية، وأنه لوبقيت بريطانيا وفرنسا ساكنتين لبقيت هذه الوزارة، وسيكون ذلك طبقاً لجميع الاحتمالات في مصلحة مصر^(١٨٣).

ولم يتبق سوى شروع الإنكليز في تصيّد الفرص والمبررات للتدخل العسكري في الشأن المصري، والذرائع كثيرة والحق في النهاية للقوة، فاستغلت التحصينات الساحلية في الإسكندرية التي كانت قد شُيدت في عهد محمد علي، فأصبحت عتيقة وغير صالحة، شأنها شأن الوسائل الدفاعية الأخرى. وكان القائمون على أمر الجيش المصري قد شرعوا بإجراء ترميمات على تلك الحصون بعد وصول الأساطيل الأجنبية بأمر من عرابي باشا نفسه، وكانت هذه الترميمات قد توقفت نتيجة فرمان من الباب العالي وبناءً على طلب من إنكلترا. ثمّ استؤنفت هذه الترميمات والتحصينات في شهر تموز (يوليو) ١٨٨٢م، فاعتنم الإنكليز هذا التصرف ذريعة للتدخل لأنها

تهدد أسطولهم^(١٨٤)، كما كانوا يخشون وصول كمية من مدافع «كروب» للعربيين من ألمانيا^(١٨٥).

وكان الموقف العثماني من عملية الاحتلال سلبياً، بسبب ضعف السلطان، فالأخير رأى أن أي قرار بإرسال قوات عثمانية إلى مصر، سوف يخدم المصالح الاستعمارية ويثير عليها العرب، فأيقنت بريطانيا وقتذاك أنها لن تواجه سوى المصريين وحدهم. وكان السلطان قد خشي على ممالكه، واستمر في أخطائه ولم يستمع إلى رجال الجامعة الإسلامية، ولا إلى الأصوات التي ارتفعت تنادي بضرورة خلع الخديوي توفيق، وتأييد عرابي والمصريين، واضطر أمام الضغط البريطاني إلى إعلان عصيان عرابي. كما لم تحتج فرنسا صاحبة المصلحة في مصر على ذلك، ولم تُرسل قواتها لمنع، وإن بقيت تعارضه ظاهرياً حتى الاتفاق الودي في عام ١٩٠٤م، وذلك لأن المصالح الاستعمارية واقتسام مناطق النفوذ كان يحول دون أي تدخل. وبالإجمال فإن عملية الاحتلال لاقت قبولاً من الدول الأوروبية^(١٨٦).

وفي هذا الصدد ذكر خيرالدين التونسي باشا^(١٨٧) في مذكراته، أنه حضر اجتماعاً استثنائياً مع الصدر الأعظم العثماني سعيد باشا كوجوك. وقد تداول المجتمعون المسألة المصرية وما يجري في مصر، فأكد خيرالدين أن إعادة النظام إلى مصر لا يمكن تحقيقه إلا بتدخل عسكري مسلح عثماني، وأن على الحكومة العثمانية عدم التردد في إرسال قواتها للفرار إلى مصر للقضاء على كل احتمال لتدخل عسكري مسلح فيهما من الدول الأجنبية، لأن فقدان مصر سيؤدي إلى تفسخ الدولة العثمانية. وبين خير الدين أن تصرفات الخديوي توفيق ليست محل ثقة، ويجب وضع نظام للحد من سلطاته قدر الإمكان. ولكن المجتمعين خشوا في حالة قبول مقترحه ذلك إلى انفصال مصر عن الدولة العثمانية، وسيطرة العرب عليها وتكوين دولة مستقلة فيها. ومع تلاحق الأحداث على الساحة المصرية، تمكّن الإنكليز من انتزاع فرمان من السلطان بعصيان عرابي^(١٨٨)، مما أثّر على مكانة الثورة التي كانت قد احتلتها في العالم الخارجي، سواء العربي أو الإسلامي^(١٨٩).

وكان عرابي قد اتصل بعرب برقة في شمال أفريقيا، كما اتصل بالشيخ عبدالقادر الجزائري في سوريا، وبأبناء فلسطين، وثار جنوب الوادي في السودان بزعامة الإمام محمد أحمد المهدي. واستجاب عرب سوريا وفلسطين والسودان لنداءات عرابي^(١٩٠).

ويبدو أن عرابي وثورته قد لاقت تعاطفاً خارجياً حتى في أوروبا نفسها، فبعض الإيطاليين الذين كانوا تحت إمرة «ريشونيني غاريبالدي» صاحب الوحدة الإيطالية قرروا التطوع لمساعدة عرابي ضد الإنكليز، على الرغم من أن الحكومة الإيطالية كانت قد أيدت إنكلترا في خططها ضد مصر^(١٩١).

كما أن الأتراك أنفسهم كانوا يتمنون انتصار عرابي على الأعداء، حتى أن الشيخ علي محوي أفندي مدرس السلطان كان يمدح عرابي ويثني عليه في مجالسه، ويذكر أنه رجل عظيم ومتمدين، كما أن معظم الضباط الأتراك كانوا يتعاطفون مع عرابي^(١٩٢).

وقبيل نزول القوات البريطانية إلى الإسكندرية، أعلن مجلس النواب المصري تأييده لعرابي، وأصدر قراراً بعزل الخديوي توفيق، وأصبح هو - أي مجلس النواب - صاحب السلطتين التشريعية والتنفيذية. وكان لأقباط مصر دور مميز في ذلك الوقت، فقد حضر البطريك كيرلس الخامس الجمعية العمومية التي دعا إليها قادة الثورة في ٢٣ تموز (يوليو) ١٨٨٢م، مع ٢٦٠ من ممثلي طبقات الأمة، وتمّ اتخاذ عدة قرارات كان من أهمها: رفض قرار الخديوي بعزل عرابي من منصبه؛ لأن وقوفه بمدافعة العدو يقتضي وجوب بقاءه في نظارة الجهادية والبحرية، وتوقيف الخديوي مع مجلس النظار الموجودين في الإسكندرية؛ لأنه خرج عن قواعد الشرع الشريف والقانون. ولم يتردد البطريك المذكور في وضع ختمه على هذه الوثيقة، على الرغم مما كانت تعنيه من خروج على السيادة الشرعية للخديوي، فخصص أنصار الثورة خمسة عشر جندياً خلال فترة الثورة للمحافظة على دار البطريكية وحراسة أهلها وكنيستها^(١٩٣).

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى المستر «كارتررايت» (Cartwright) وكيل وقنصل جنرال حكومة ملكة إنكلترا، كان قد عرض على الخديوي توفيق النزول مع أسرته إلى إحدى البوارج الإنكليزية، ليكون في مأمن مما عساه أن يصيب سراي رأس التين بالإسكندرية؛ لأنها قد تكون عرضة لقذائف المدرعات، فرفض الخديوي هذا العرض، وطلب الانصراف مع درويش باشا المبعوث العثماني إلى أحد القصور القائمة على شاطئ المحمودية. وهذا الأمر أكدته «كوسل بك» مفتش عام الجمارك الإنكليزي بمصر، بقوله إن سفينة المدفعية «كوندور» وُضعت تحت تصرفه، ولكنه رفض الانتقال إليها. ويؤخذ على الخديوي قوله «للسير أوكلند كلفن» أنه بقدر الإسراع في إنجاز الضرب على الإسكندرية يقل الخطر الذي يحيق به^(١٩٤).

وثمة رواية يؤكدتها عمر طوسون^(١٩٥)، تفيد أن الخديوي توفيق كان يرغب في عقد اتفاقية صلح شريفة بينه وبين الإنكليز، ولكن هذه الرغبة أثارت غضب درويش باشا الذي ضرب المائدة بقبضة يده وقال: «لا تنسوا أنكم جميعاً عبيد السلطان الذي مقره بالآستانة، وليس هنا محل للمداولة، وتسليم الحصون المصرية أمر يكسو المسلمين ثوب الخزي والعار».

وكانت الهزيمة التي لحقت بعراقي ورفاقه في موقعة التل الكبير في ١٣ أيلول (سبتمبر) ١٨٨٢م، وما قيل عن نذب الخديوي توفيق لسلطان باشا لمساعدة الإنكليز، وإرشادهم إلى الطرق، فبذل ما في وسعه، وكاتب بعض مشايخ العرب والعُمد، يمنيهم بالخُلع والرتب والأوسمة لقاء طاعتهم للخديوي والإنكليز، ونبذ طاعة عراقي ومن معه، فنجح في مسعاه، ووافقه الكثيرون، فانضموا للخديوي سراً. كان ذلك سبباً في احتلال القاهرة، وعودة الخديوي توفيق إليها، وما تلاها من محاكمة عراقي ورفاقه ونفيهم إلى جزيرة سيلان (سريلانكا الآن)، كان نهاية مرحلة وبداية مرحلة أخرى في الحركة الوطنية المصرية، فقد فرضت بريطانيا رقبتها على المالية المصرية وقيادة الجيش المصري العليا، وأكثر من ذلك أنها أقامت القنصل العام الإنكليزي «اللورد كرومر» إلى جانب الخديوي ليكون هو الحاكم الفعلي للبلاد،

وانتهت مصر إلى أن أصبحت مركزاً للمحافظة على طريق الهند وفرض السيطرة البريطانية عليها^(١٩٦).

وكان الخديوي توفيق قد أرسل في الفاتح من آب (أغسطس) ١٨٨٢م برقية إلى الباب العالي يلحّ فيها على إرسال جيش عثماني إلى مصر لقمع الثورة العرابية، ومبيناً فيها اعتقاد الشعب أن مصر ستدخل في حوزة الأجانب ما لم يتدخل العثمانيون. وأوضح الخديوي كذلك أن لدى عرابي غير قواته العسكرية، عساكر من المجاهدين بإمكانه حشدهم في وقت التعبئة وإعلان الجهاد^(١٩٧).

تقويم الثورة العربية

قبل الشروع في تقويم القائمين على أمر الثورة العربية، لا بد من إلقاء نظرة سريعة على ما كان يكتُّه الجمهور المصري ومثقفوه تجاه النخبة الحاكمة في مصر، لكي نصل في النهاية إلى القنوات التي جعلت القائمين على أمر الثورة العربية يقومون بما قاموا به من ثورة ضدهم، وتأييد العامة لهم.

فقد تمَّ خلع الخديوي إسماعيل سنة ١٨٧٩م بعد تواصل هجمات النقد السياسي والاجتماعي والاقتصادي لنظامه، ثمَّ تواصل هذا النقد في عهد خلفه الخديوي توفيق، وجاءت مقدمات أحداث ثورة ١٨٨١-١٨٨٢م، لتثبت بما لا يدع مجالاً للشك مدى تدهور وانحيار مقام الخديوي الذي يستحقه من هيبة في أعين المصريين. وانبرت الصحافة في شن هجوم لاذع على الخديوي وحاشيته، مما دعا الحكومة المصرية إلى تقييد حرية الصحافة في مصر في ظل حكومة رياض باشا، فانتقل الصحفيون للعمل من خارج البلاد. وعلى الرغم من محاولات الحكومة لمنع الصحف المعارضة من دخول مصر، إلّا أنها كانت تدخل سرّاً وخاصة صحف يعقوب صنّوع الذي عمد في كتاباته إلى الكناية والتورية، فأطلق على الخديوي توفيق اسم «توقيف»، و«توفي»؛ لأن المصريين حذفوا حرف القاف من اسمه، وأحياناً «الواد (الولد) الأهبل». وعلى رياض باشا رئيس الوزراء «أبو روضة»، وعلى نوبار باشا «غوبار».... إلخ^(١٩٨).

وتواصلت سياسة فقدان هيبة الخديوي لدى العامة والعلماء في مصر حتى مع احتلال الإنكليز لمصر، فعشية موقعة التل الكبير الحاسمة أتى العلماء ومشايخ الأزهر بقصة أبرهة الحبشي وأصحاب الفيل كمثّلٍ جيد لطغيان الخديوي توفيق، وعدم إخلاصه وصلاحيته، ففي الأدعية والصلوات والخطب الدينية بدأ التوسل والتضرع في المساجد والجوامع. وفي صلاة الجمعة كان الدعاء لا يدعى للسلطان أو الخديوي، وإنما لعرابي (اللهم انصر عرابي بجيش المؤمنين)، ففترة الثورة العربية

كانت فترة يقظة قومية تحررية أدخل الصراع بين حقوق الأفراد وسلطان الدولة طوراً جديداً تمثل في الدعوة المستمرة إلى استبدال الحكم المطلق بالشورى (الدستور)^(١٩٩).

وفي بداية تقويم الثورة العربية، تجدر الإشارة إلى أن المندوب السامي البريطاني على مصر «اللورد كرومر» كان قد علّق على هزيمة عربي وفشله بالقول: «لو تُركَ عربي وشأنه، فليس ثمة شك بأنه كان سينجح، وأن فشله يعود في الأساس للتدخل البريطاني»^(٢٠٠).

ويبدو أن عربياً أدرك بعد فوات الأوان أنه يصعب عليه النجاح مقابل القوى المعادية للحركة الوطنية التي يقودها، لكنه في الوقت نفسه، أدرك أنه يستحيل عليه عدم القتال والسير حتى آخر الشوط.

وعلى الرغم من بعض السلبيات التي ترتبت على الثورة العربية فثمة جوانب إيجابية فيها بقيت في الضمير المصري راقدة كالجذوة تحت الرماد، مما جعلها تتفجّر مرة أخرى بصورة أخرى في ثورة ١٩١٩م، ثم تتفجر مرة ثالثة بصورة ثالثة في ثورة ١٩٥٢م. ولم تستنفد الثورة العربية بعد كل مضمونها في الوجدان المصري بسبب تعدد أجنحتها، وربما كانت لها تجليات جديدة في مستقبل الأيام^(٢٠١).

وكلما دُكرت الثورة العربية كان أول مبدأ من مبادئها يتوارد للذهن هو دعوة «مصر للمصريين». وكانت هذه الدعوة بالطبع تعني مصر للمصريين لا للأوروبيين، ولكن تاريخ اختمار الثورة ووقائع أحداثها جعلت المدلول الأول لهذا الشعار هو: مصر للمصريين، لا للأتراك ولا للجراكسة. ومن هنا نجد أن عربي في مذكراته يتفق في وصف سعيد باشا بأنه الأب الروحي للقومية المصرية، وواضع أساس النهضة المصرية، والمؤسس الحقيقي للحزب الوطني الأول الذي كان يؤازر الحركة العربية. فسعيد باشا كان قد مال إلى صف المصريين، وجمع أولاد العُمد ليكونوا حماة للوطن، واتخذ منهم بطانة وحرساً شخصياً له. واتجاهات سعيد كانت واضحة، وهي بناء كوادر عسكرية ومدنية من المصريين لمواجهة بهم النوات، أي الأمراء والباشاوات

الأتراك والجركس، وربما أيضاً الباب العالي إذا اقتضى الأمر. أما دوافعه فلم تكن محصورة في تثبيت ابنه من بعده على عرش مصر، وإنما كانت تجديد سياسة محمد علي في الاعتماد على المصريين داخلياً وعلى فرنسا خارجياً للتخلص من سيطرة تركيا وإنكلترا^(٢٠٢).

ثمة من يقول إن الثورة العرابية كانت المسؤول الأول والمباشر عن الاحتلال البريطاني لمصر، بسبب طيش قادتها وتسرعهم. ويبدو أن القصد من وراء ذلك تشويه سمعة الحركة الوطنية، وتشويه تاريخها، متجاهلين العوامل الاستعمارية التي كانت سائدة في أوروبا وقتذاك، فبريطانيا صاحبة أكبر إمبراطورية استعمارية أوروبية في العالم كانت دوماً تنتهز وتستغل الفرص للتدخل في الشؤون المصرية منذ فشل الحملة الفرنسية على مصر، من خلال افتعال حوادث اعتداء بين المصريين والأوروبيين، بهدف حماية خطوط مواصلاتها مع الهند، ومستعمراتها في أفريقيا، مع موازنة الاحتلال الفرنسي للجزائر وتونس. وكانت الفاجعة أن الحركة الوطنية في مصر قد فوجئت بتصارع الخديوي والقائمين على أمر الإقطاع بالمخططات الاستعمارية وانهزامية الدولة العثمانية، فنمت هزيمتها في الجولة الأولى من الصراع^(٢٠٣).

إن شخصية أحمد عرابي اجتمعت فيها المحاسن والأضداد، وكان لكل منهما أثره في الدور الذي قام به في تاريخ مصر السياسي. فعرابي كان بلا نزاع ذا شخصية قوية جذابة مؤثرة في المحيطين به من أفراد وجماعات، فله من هذه الناحية أخص صفات الزعماء، ولولا هذه الموهبة لما استطاع أن يجتذب إليه محبة ضباط الجيش وجمهور الأمة، وينال ثقتهم ويملي إرادته عليهم. ومع ذلك فلم يكن على حظ كبير من الكفاية السياسية وبُعد النظر، ومن هنا جاء شططه في كثير من المواطن، وعدم تقديره للأمور وملابساتها. كما كان على جانب كبير من الغرور، وقد كان ذلك من العوامل الفعالة في اتجاهه السياسي، فمن ذلك أنه حين تحفزت إنكلترا لضرب الإسكندرية، أبان له بعض مواطنيه ضرر الحرب وسوء مستقبلها، فكان يقول: «أنا أقوى من دولة الإنكليز ودولة فرنسا»، ... إلخ.

كما ولم يكن أيضاً على حظ كبير من الكفاية الحربية، لأنه لم يتلقَّ تعليماً عسكرياً نظامياً، ولم يتمرنَّ على ضروب القتال، ولا خاض غمار الحروب في ماضيه قبل الثورة، ولا في حروب الثورة نفسها، فإنه لم يتولَّ خلالها أية قيادة فعلية، بل كان يندب غيره من القواد ليحمل عبئها في ميادين القتال، كما حدث عند ضرب الإسكندرية والانسحاب إلى كفر الدوار، وعدم تسلمه زمام القيادة في معركة القصاصين والتل الكبير^(٢٠٤).

ومما تعرضت له الثورة العربية من نقد، ما ذكره عبدالعظيم رمضان^(٢٠٥) من أن تجربة الثورات العسكرية في مصر كانت فاشلة، على العكس تماماً من الثورات الشعبية. ويرجع ذلك - من وجهة نظره - لأن الجيش عندما ظهر في التاريخ كان أصلاً كأداة في يد الشعب، أي في يد الطبقة التي تملك وسائل الإنتاج. ومن هنا كانت مهمة العسكريين الأولى هي القتال والنصر على الأعداء، وليست مهمتهم حكم البلاد الذي هو حرفة السياسيين. وبناءً على هذه الحقيقة فالشعب مدعو لمقاومة الحكم العسكري بكل ما يملك من قوة وتضحية؛ لأن نتيجة هذا الحكم هو الخراب وتبديد مصلحة الوطن.

غير أن هذا الادعاء فيه كثير من التجني على دور الجيش في دول العالم كافة وليس في مصر فقط، فالعسكر لم تكن وظيفتهم الرئيسية يوماً خدمة السادة، ليحصلوا هم على الفتات. وإنما وظيفة الجيش والعسكر كانت دوماً إلى جانب حماية الأوطان من المخاطر الخارجية حماية المشروع الوطني الداخلي من أية محاولة من جانب السياسيين عندما يغالون في سطوتهم على شعوبهم، ومساعدة تلك الشعوب على نيل حقوقها الدستورية المشروعة طبقاً للشرائع السماوية وحتى القوانين الوضعية. فما بالنا لو كان هؤلاء الساسة من الضعف، بحيث يعرضون مصلحة الوطن للتدخل الأجنبي في شؤونه الداخلية كما حدث في مصر، هنا يكون لزاماً وواجباً مقدساً على الجيش التدخل لمنع هذا التدخل. والحركات الثورية العسكرية لم تكن دوماً فاشلة كما يقول عبدالعظيم رمضان، فإذا فشلت لظروفٍ بعينها كما حدث

مع الثورة العرابية في مصر، فإنها نجحت في بلادٍ أخرى ككوبا مع بعد المسافة عن مصر، فنظامها العسكري مستمر في حكمها منذ ما ينوف عن ٤٦ عاماً، بل وتمكّنت من وقف الأطماع الأمريكية بكوبا رغم صغر مساحتها الجغرافية.

ومهما يكن من أمر، فعرابي لم يكن شخصاً أنانياً، يعمل لذاته بل فعل كل شيء من أجل وطنه الذي رآه ينهار أمامه. فلم يكن بوسعه سوى أن يتقدّم إلى الصفوف الأولى مع رفاقه لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، في وقتٍ طاب فيه للآخرين التلذذ بانتهاء البلاد ما داموا مستفيدين من نفوذهم.

وإذا كان الإمام محمد عبده قد انتقد عرابي، لأنه كان في استطاعته أن يطلب عزل رياض باشا بعد أحداث شباط (فبراير) ١٨٨١م، بل ويطلب أكثر من ذلك، لما وصلت إليه الحكومة من ضعف كبير في ذلك الوقت، ولانحصار القوة بيد عرابي، ولكنه كما قال الإمام محمد عبده كان غير مدبر، لأن طلاب التغيير لم تكن لهم ثقة بعرابي ومن معه، حتى كانوا يفضون إليه بما يريدون، بل كانوا يظنون أن مجرد المقاومة والنزوع إلى نيل مطلبٍ ما بالعنف، والوصول إليه بالقوة يكفي في أن يقدم استعفاءه، ولا حاجة إلى التصريح به لعرابي ومن معه خوف الإخفاق، فيزداد عناؤهم إذا انكشف أمرهم، فكانت الوسواس منحصرة في تزيين ما همّ به الضباط من طلب حقوقهم^(٢٠٦). ويضيف الإمام محمد عبده أن عرابياً لم يكن بباله، ولا هتف به في منامه، أن يطلب إصلاح حكومة أو تغيير رئيسها، فذلك مما كان يكبر على وهمه أن يتعالى إليه، وإنما الذي أحاط بفكره وملك جميع مقاصده هو الخوف على مركزه مع شدّة بغضه لمن كان معه من أمراء الجراكسة، والمنافرة من عثمان باشا رفقي، والتغلب على ما كان بيد الجراكسة من الوظائف العسكرية، بقصد التمتع بما كانوا يتمتعون به من رواتب أو نفوذ، لأنه هو وإخوانه أبناء البلاد أحق من غيرهم بمزاياها الخاصة بأمتالهم. كما أن جميع المحركين له إنما يأتونه من هذا الباب، ولم يلفتوه إلى أمرٍ آخر^(٢٠٧).

هذا الانتقاد اللاذع من جانب الإمام محمد عبده لعرابي، قد يكون مقبولاً في تلك الآونة؛ لأن عرابي ورفاقه عندما شرعوا بالثورة ضد مستبديهم كانت أهدافهم

شخصية بحتة. فأى ثورة يقودها ثائر يكون هو طرف في معادلتها. أي يكون قد شعر بالظلم والاستبداد شأنه شأن الآخرين، فيعلن ثورته ضد ما وقع عليه، غير أنه فيما بعد يطور أدواته ليعلنها ثورة شعبية عارمة ضد المستبدين باسم جميع الجماهير التي وقع عليها الظلم نفسه، بعدما يؤمل هؤلاء أن هذا الشخص بإمكانه أن يقتصّ لهم، وهذا ما حدث في المرحلة التالية من الثورة العرابية.

ولندل على صدق وطنية عرابي، فيكفي أنه قبيل الاحتلال الإنكليزي لمصر بعدة أيام فقط، أنه رفض قبول رشوة كبيرة من المال نظير موافقته على مغادرة مصر، فقد عرض عليه «آل روتشيلد» مرتباً سنوياً قدره ٤٠٠٠ جنيه، كما عرضت الحكومة الفرنسية مرتباً سنوياً آخر قدره ٦٠٠٠ جنيه^(٢٠٨)، معتقدين أن لعاب عرابي سوف يسيل أمام هذا الكم الكبير من المال، ومن ثم سوف يضحى بقضيته المركزية.

ويضيف الإمام محمد عبده في نقده لعرابي بالقول: إنه قبل حادثة شباط (فبراير) - السالف ذكرها - بيوم واحد، كان عرابي يخالف على مركزه العسكري، ويخشى شماته أعدائه من الجراكسة مضطهديه. فكان كل همه أن يأمّن على وظيفته ويتقي عدوه، ومع هذا فقد دفعه طلاب تغيير الحال إلى إثارة الضباط لفعل ما فعلوا يوم قصر النيل. أما وقد هتك حرمة القانون وقلب قوة الحكومة، وحولها عن وجهتها، وجعل الآلة فاعلاً، والفاعل آلة، وذلك مما يُعدّ جرماً في نظر كل واحد. كما أنه رأى من الخديوي تخصيصاً لعي فهمي بتقاسم اليمين معه، فقد ولّت عنه السكره وآبت إليه الفكرة، وشعر بأن الخديوي لا يسمح له بقوة تغلو قوته. كما خيّل له أن المخاطر تهدد روحه بعد وظيفته، ولا ريب أن الروح عليه أعز، وأن الشماته بعدها أدهى وأمر، وأن دخوله في يمين الخديوي لا يكفي في وقايته، لأنه لم يكن يجهل الإيمان، فركب به الجبن وقتنّد طريقاً عمياء، يخطب فيها خبط عشواء، يسوقه الرعب، ويقوده الوهم، وضعف الحكومة يمهده، والرغبات الخرقاء تساعد، إلى أن أودت به وبالبلاد خطيئته^(٢٠٩).

والواقع أن ما ذكره الإمام في الفقرة السابقة جد خطير، ليس بإمكان المرء

المرور عليه مرور الكرام، وإلا كان معنى ذلك قبولنا له جملة وتفصيلاً. ولا ندري الدافع الذي دفع الإمام لشن هذا الهجوم اللاذع على عرابي، ولنفصل ما قاله. فقله: «فكان كل همه أن يأمن على وظيفته ويتقي عدوه»، لم نر لها دليلاً في أيٍّ من المراجع التي عُدنا لها، وإذا كان عرابي يخشى على وظيفته ويهتم بمكائد أعدائه، لما ثار أساساً ضد الخديوي وحكومته، ولحاول إثارة عطف رؤسائه عليه للحصول على منصبٍ سامٍ عن طريق التزلف، ومن ثمَّ لن يكون له عدواً من الأساس. أما قوله: «فقد دفعه طلاب تغيير الحال إلى إثارة الضباط لفعل ما فعلوا يوم قصر النيل»، فهو تقليل من شأن عرابي، كما لو كان مجرد دُمية في يد الآخرين، يحركونه كيفما شاؤوا ووقتاً شاؤوا من وراء ستار. وهذا لم نلاحظه البتة، لأن الذي كان يقود الأحداث كان عرابياً ومن يتحدث باسم المجموع كان عرابياً. والجميع كان موافقاً على زعامته وقيادته، وحتى عندما فشلت ثورته فيما بعد وحوكم، حوكم مع غيره من رفاقه، ولم يتنصلوا من مسؤولياتهم، ولم يلقوا بها على كاهله هو فقط.

وقوله: «ولا ريب أن الروح عليه أعز». وتلك أيضاً لم نستشعر بها البتة، فالرجل كان من الشجاعة والجرأة والإقدام، بما لا يترك مجالاً للشك لنعته بهكذا وصف يخالف ما كان يتمتع به من قوة وجرأة، فروحه وروح رفاقه كانت مقدمة فداءً لمشروعهم الوطني والقومي لنيل حقوق الشعب المصري، وبقي حتى الشوط الأخير من ثورته يحمل تلك الصفات ولم يتزحزح عنها قيد أنملة. وقوله: «فركب به الجبن وقتئذ طريقاً عمياء، يخطب فيها خطب عشواء، يسوقه الرعب، ويقوده الوهم». فلا ندري ما الذي دعا الإمام لرمي عرابي به، فالأخير كانت معظم تصرفاته محسوبة بميزانٍ حساس كيفما تقتضيه الأمور والأحداث، مع ما لديه من إمكانيات محدودة. فلا رعب ساقه ولا وهم قاده، فالرجل لم يتصرف البتة فيما قام به عن رعونة أو قلة فهم وإدراك. وقوله: «إلى أن أودت به وبالبلاد خطيئته». هذا القول يعني أن تحليل الإمام للأحداث استنتج منها أن عرابياً كان المسؤول الأول عن الاحتلال الإنكليزي لمصر، وهذا قول به الكثير من الإجحاف والتجني، وإلا فلا داع لزعم أو

قائد للثورة والمقاومة، كيلا يوصم بعد فشله في ثورته بالمخطئ، وأنه المسؤول عن ضياع بلاده، ولتترك الأمور على عواهنها فلا داعي لنيل الحرية، ما دامت ستؤدي بمن سيحاول المقاومة إلى اتهامه بضياع بلاده.

وراح آخرون ينتقدون عرابياً وثورته، فمن وجهة نظرهم أن عرابياً لم يقيم بثورة، إنما قاد انقلاباً على ثورة، فمصر كانت قد شهدت منذ أن كان الأفغاني يُلقي بدروسه في ساحة الأزهر وفي المقاهي بوادر تحرك ثوري على أيدي المثقفين الذين تشبّعوا بأفكاره، كالشيخ محمد عبده وعبدالله النديم وآخرين. وقادت ذلك التحرك طبقة كبار المُلّاك بزعامة شريف باشا ومحمد سلطان باشا وعضوية الباشاوات شاهين وعمر لطفي وإسماعيل راغب وحسن الشريعي وعدد آخر من العظماء والكبراء والعلماء والنبهاء، وتشكّل منهم الحزب الوطني في حلوان^(٢١٠).

وكانت حركة هؤلاء الدستوريين من وجهة نظر هؤلاء قد تمّ ضربها عندما اشتد رياض باشا رئيس الوزراء في مراقبتهم، ونفى بعضهم وسجنهم، ومن ثمّ انتقلت بؤرة الأحداث إلى الجيش لتبدأ المرحلة الثانية مما عُرف باسم الثورة العرابية. فإذا ما كانت الثورة على أيدي طليعة الطبقة الوسطى المشكلة من كبار المُلّاك والأعيان والمفكرين قد بدأت مدنية منذ عهد سعيد وإسماعيل وانتكست في عهد توفيق، فانتقلت إلى الجيش على أيدي عرابي ورفاقه، فإنه يلزم تحديد الطبيعة الطبقيّة للزعيم الجديد، وطبيعة الدور الذي جاء ليلعبه في الساحة الخالية، حتى نتعرف ما إذا كانت حركته تعتبر امتداداً لحركة الدستوريين أو نهاية لها، وأن ذلك لا يتم بالجنوح إلى خلط الأدوار أو تعميم المعلومات أو التشيع الحماسي لبطولات لم تكن قائمة في واقع الحال. وفي هذه الخصوصية يتأكد أن عرابياً كان ابن ذات الطبقة الاجتماعية العليا المشكلة من الباشاوات والأعيان وعلية القوم. لكنه كان يختلف عنهم في أنهم كانوا مدنيين دستوريين ليبراليين، وكان هو ومن معه عسكريين نظاميين متسلطين، حتى أن عرابياً نفسه كان يشهر سيفه في وجه هؤلاء الزعماء المدنيين، بل وأشهره في وجه سلطان باشا رئيس مجلس النواب. في الوقت الذي كان يضع فيه سيفه في غمده بمجرد صدور الأمر إليه من الخديوي بأن يفعل^(٢١١).

إن من تبنيّ هذا الاتجاه في نقده لعرابي وثورته، اعتبر أن الأخير لم يكن هو البادئ بالثورة، بل غيره هو الذي أيقظها وحزّكها، ثم قام هو فيما بعد باستغلال ما تعرّض له محرّكوها من اضطهاد، فتبناها مع ثلّة من العسكريين. والحقيقة أن هذا القول فيه كثير من المبالغة والتجني على عرابي، فقد كانت حملة الحبشة ١٨٧٥-١٨٧٦م التي اشترك فيها عرابي قد هيأت الظروف التي دفعته مع غيره من الضباط المصريين للتفكير فيما آلت إليه الأوضاع في مصر من تدهور، فتأسست جمعية سرية عام ١٨٧٦م، على يد الضابط علي الروبي، وانضم إليها الضباط الذين رأوا أنه لا بد من الإصلاح، وأصبح عرابي رئيساً لها، وكان له الدور المؤثر والفعال فيها، حتى لقد تمكّن من أن يضم إليها عناصر غير عسكرية. وما لبث أن توخّدت جهود هذه الجمعية مع جمعية حلوان، وتمخضت عن مولد ما عُرف باسم الحزب الوطني - كما أسلفنا الإشارة سابقاً. فالطرفان إذن كانا يسيران معاً في خط مستقيم، ثم تلاقت أهدافهما واجتمعا معاً مع اختلاف توجهات كلّ منهما عن الآخر.

أما القول بأن عرابياً كان من ذات الطبقة الاجتماعية العليا المشكلة من الباشاوات والأعيان وعلية القوم الذين اضطلّعوا بأعباء الثورة الدستورية الأولى، ولا يختلف عنهم سوى أنه كان عسكرياً. فالواقع لا نرى هنا خلافاً في تركيبة الرجل، ولكن إن شئنا الدقة فإن عرابياً وإن كان ابن شيخ البلد في قريته، فهذا لا يعني أنه كان إقطاعياً مثل الآخرين المدنيين كشريف باشا وسليمان باشا وغيرهم. أما القول بأن عرابياً كان يشهر سيفه في وجه هؤلاء الزعماء المدنيين، بل وأشهره في وجه سلطان باشا رئيس مجلس النواب، في الوقت الذي كان يضع فيه سيفه في غمده بمجرد صدور الأمر إليه من الخديوي بأن يفعل. فلا ندري ما العجب بذلك فهل من الممكن تناسي أن عرابياً أولاً وأخيراً هو مجرد عسكري صارم، يتوجّب عليه قبول الأمر الصادر إليه ما دام هذا الأمر لا يمس مصالحه ومصالح الأمة.

وثمة من يضيف أن عرابياً دخل سلك الجندية عندما فتح سعيد باشا بابه على مصراعيه لأبناء المشايخ والعُمد والأعيان وتلقّى علومه العسكرية في مدارسها ثم في باريس، وظل يترقى في سلكها برعاية سعيد باشا ومن بعده إسماعيل حتى حصل

على رتبة أمير الآي. فإذا كان من الثابت أن عرابياً لم يكن على درجة من الثقافة الثورية أو التشيع الثوري حتى تاريخ قيامه بحركته العسكرية الأولى، ولم يرد على لسانه أنه يمثل الفلاحين أو الأمة في مجموعها، وإنما كان يمثل طبقة الاجتماعية العليا التي ساءها أن تُعاملَ على خلاف معاملة الجركس من العسكريين، ومن ثمَّ بادروا إلى الاحتجاج على سوء المعاملة العسكرية مرةً وأخرى، وجميع ذلك كان يتناول مشاكل الفصل من الخدمة وخضم نصف المرتبات والتأخير في الترقيات إلى غير ذلك من شؤون عسكرية؛ فإن عرابياً بذلك التحرك إنما كان ينقلب على ذات طبقة الاجتماعية وسلطته الشرعية لكي يحقق لنفسه ولمن معه مستقبلاً أفضل، أو درجة أعلى بغير أن تنبئَ صلته بتلك الطبقة الاجتماعية، بما لها من نفوذ وميزات سيادية بالنسبة لسائر طبقات الشعب الأخرى^(٢١٢).

ويضيف القائل نفسه، إن فلسفة ذلك أن الانقلابي إنما يسعى إلى إصلاح السلطة التي ينتمي إليها بالقوة، ودون أن يقضي عليها، ولا أدل على ذلك من أن عرابياً في جميع اشتباكاتهِ مع الخديوي توفيق كان ينتهي في العادة إلى إعلان ولاءه له والقسم بذلك بين يديه بعد الاستجابة إلى وضع سيفه في غمده كلما أمر بذلك. بينما تقتضي فلسفة الثائر أن يكون طريد طبقة الاجتماعية ومتشيعاً لمصالح طبقة أخرى، أو أن يكون ابناً لهذه الطبقة الأخيرة حاملاً في الحالتين رسالة القضاء على تلك الطبقة الأولى، وعلى مصالحها السياسية والاجتماعية. وهذا لم يكن وضع أحمد عرابي أيّاً ما كانت العبارات التي أطلقت جزافاً على حركته^(٢١٣).

ويضيف قائلاً ويخرج عن هذين الوضعين الانقلاب أو الثورة، الوضع الذي كان فيه الدستوريون من الأعيان والمفكرين مما سبق بيانه؛ إذ كانوا في وضع ثوري إصلاحي يسعون به إلى التغيير إلى الأفضل دون المساس بشرعية السلطة التي ينتمون إلى الطبقة الاجتماعية الحاملة لها؛ ولذلك يصدق القول في حق أحمد عرابي أن حركته العسكرية قد أسرعت بنهاية الحرية الوليدة، التي كان صاحب السيادة العثمانية قد وافق عليها، بجهود جماعة الدستوريين على نحو ما سبق بيانه^(٢١٤).

يتضح مما سبق الإشارة إليه، أن ثمة من يقول أن عرابياً عندما دخل سلك العسكرية، إنما دخله لأنه من طبقة اجتماعية عالية، فهو ابن شيخ البلد في قريته. وليس في ذلك جديد إذا ما علمنا أن سعيد باشا كان يختلف عمن سبقه ومن لحقه من الحكام، فقد سمح الرجل لأبناء المصريين بالارتقاء في صفوف العسكر بل وترقيتهم إذا كانوا يستأهلون تلك الترقية.

وأما القول بأن عرابياً لم يكن على درجة من الثقافة الثورية أو التشيع الثوري حتى تاريخ قيامه بحركته العسكرية الأولى. فالحقيقة أن عرابياً وإن كان سياسياً غير بارع، لكن ذلك لا يعني أنه كان متخلفاً في الفكر الثوري، وإلا لما تمكّن عبر رحلة ثورته من تحقيق نجاحات محسوسة بينها في موضعها. والقول إنه لم يكن يُمثل الفلاحين وأبناء شعبه وإنما يمثل فقط طبقته الاجتماعية العليا، إجحاف بحق الرجل. فكما ذكرنا من قبل أنه من الصحة بمكان أن تكون نشأة الثورة بسبب دوافع شخصية، لكنها تتطور مع الوقت لتشمل الدوافع العامة الخاصة بمصالح الأمة التي نهبها الدائنون الأجانب والإقطاعيون المحليون على حد سواء.

والقول إن عرابياً بذلك التحرك إنما كان ينقلب على ذات طبقته الاجتماعية وسلطته الشرعية لكي يحقق لنفسه ولبن معه مستقبلاً أفضل، أو درجة أعلى. فهل يمنع ذلك أي تأثير من الانقلاب على طبقته الاجتماعية إذا وجد فيها اعوجاجاً لكي يقوّمه. والقول إن فلسفة التأثير تقتضي أن يكون طريد طبقته الاجتماعية ومتشيعاً لمصالح طبقة أخرى، أو أن يكون ابناً لهذه الطبقة الأخيرة حاملاً في الحالتين رسالة القضاء على تلك الطبقة الأولى، وعلى مصالحها السياسية والاجتماعية. فهذا قول لا نستطيع أن نأخذه على علّاته؛ لأن القبول بذلك يعني أن ذلك التأثير ما هو إلاّ صعلوك متشرد، يثور فقط لمجرد عشقه لتبديل الواقع حسب ما يرتئيه هو، ودون هدف. وعرابي ليس من هذا الصنف فقد كان تائراً نقياً جعل جلاً همه تحقيق العدل والمساواة للجميع، وليس لطبقة على حساب غيرها.

أما القول إنه يخرج عن هذين الوضعين الانقلاب أو الثورة، الوضع الذي كان فيه الدستوريون من الأعيان والمفكرين، لأنهم كانوا في وضع ثوري إصلاحي يسعون

به إلى التغيير إلى الأفضل دون المساس بشرعية السلطة التي ينتمون إلى الطبقة الاجتماعية الحاملة لها. وأن حركة عرابي العسكرية قد أسرعت بنهاية الحرية الوليدة التي كان صاحب السيادة العثمانية قد وافق عليها، بجهود جماعة الدستوريين. فهذا قول فيه تجنُّ، لأن كلاً من شريف باشا وسلطان باشا لم يكونا أكثر وطنية من أحمد عرابي. والغريب في الأمر هو اتهام عرابي وحركته العسكرية بأنهما أسرعاً بوضع نهاية للحرية الوليدة التي كان الباب العالي قد وافق عليها. فأي حرية كانت مصر قد نالتها قبل نشوب الثورة العرابية، والبلاد ترزح تحت وطأة استبداد الحاكم المحلي من جهة، وازدياد ربة الديون الخارجية التي أثقلت كاهل الميزانية المصرية من جهة أخرى، حتى ضيعها عرابي بتهوره. وهل الدولة العثمانية وقتذاك كانت في حالٍ يسمح لها بمنح حريات للآخرين وهي في الوقت نفسه مُثقلة وواقعة تحت وطأة الضغوط الخارجية عليها. فلو كانت بحالٍ أفضل لمنعت التدخل الأجنبي في ممتلكاتها لا في مصر فحسب بل في غيرها من أقاليمها، كالجزائر وتونس ثم قبرص.

بل وذهب بعض الدارسين إلى القول إن الإنكليز يشايعهم الفرنسيون كانوا يراقبون الأحداث التي تجري في مصر بغبطة وسرور، بل وكانوا يوعزون من خلف ستار إلى عرابي أن أمضٍ في طريق الإصلاح، ولا تخشَ أحداً حتى إن قنصل فرنسا في القاهرة أرسل إلى عرابي ورفاقه قائلاً: إنه يسره ما يراه من صلابتهم وعزيمتهم، واشتدادهم في المطالبة بالعدل، فعليهم أن يثبتوا في مطالبهم ولا يُضعفهم ما يُهددون به. وأكثر من ذلك أرسل إلى عرابي كتاباً يمدحه فيه على ثباته، ويشجعه على عدم المبالاة بالحكومة. أما إنكلترا فكانت تفعل الأمر نفسه بل أشد، من خلال جاسوسها المدعو «المستر بلنت»^(٢١٥)، الذي كان يطوف مصر مؤلباً الناس على الحكم ويُراسل عرابياً ويحثه على مواصلة الضغط على الحكومة لعلها تستجيب لمطالب الإصلاح^(٢١٦).

فالإنكليز إذن من خلال وجهة النظر هذه كانوا بدعائهم المعهود يقفون خلف عرابي، ويستغفلونه ومن معه، ويستحثونهم على المضي قُدماً في حركتهم الثورية، وأن لا يقيموا وزناً لولي أمرهم أو لعواقب ذلك على بلادهم. وفي الوقت نفسه كانوا يغرسون الأفكار العصرية في أذهان بعض الشباب المصري من خلال دعوة

الأفغاني، ومن خلال النصارى العرب النازحين من بلاد الشام. فمن خلال الأفكار الثورية التهيجية يتهجم الناس على ولاة أمرهم، وتختلف كلمتهم، ويتفرق شملهم ووحدتهم، وتذهب ريحهم. كما بالأفكار العصرية تُذوّب الفوارق بين المسلم والكافر، ويضعف الولاء والبراء، وتوهن العقيدة، وتذهب العزة، وينسى الناس الجهاد، ويظهر المنكر، فيحدث بعدها استباحة العقول. فاستغل الإنكليز الفرصة ولم يضيعوها بعد أن مهّدوا لها بالفكرين الخبيثين: الفكر الثوري، والفكر العصري التغريبي ليحتلّوا مصر. ثمّ يضيف، هذه حال عرابي قديماً، تعاطف الإنكليز معه، واستدراجه من حيث لا يشعر، ليحقق لهم ما يريدون^(٢١٧).

ما سبق الإشارة إليه يُعدّ خطيراً للغاية، لا ندري من أين أتى صاحبه به؟ فمن وجهة نظره نجد أن كلاً من الإنكليز والفرنسيين قد تمكّنا من استغلال عرابي، بل ومهدا له السبل في المضي قدماً في مشروعه، وتشجيعه على معارضة ولي أمره الخديوي وحكومته من ناحية، وتسليط جاسوس عليه لتأييده سراً، أي «المستر بلنت». وهذا الأمر يبدو مستغرباً وليس بالإمكان القبول به على علّاته، فكيف لإنكلترا أن تساند وتدعم رجلاً يقاوم نفوذها في البلاد التي تريد الاستحواذ عليها. كما أننا نستشف مما ذُكر أن القائل بتلك الكلمات يتهم عرابياً صراحة بالخيانة لقبوله بهذا الاستغلال والاستغلال، وهو أمر غير منطقي. فعرابي لم يكن الرجل الساذج أو الأرعن الذي يقود ثورة ضد الأوضاع السيئة في مصر من خلف ستر أعداء وطنه، ليحققوا من خلاله مآربهم. والقول بأن الإنكليز سلّطوا على عرابي جاسوساً لتأييده سراً، فهذا قول مجافٍ للحقيقة، فـ «مستر بلنت» كان معروفاً عنه تعاطفه مع عرابي ورجال ثورته، ولا غرابة في ذلك فليس كل الإنكليز مستعمرين، ومستغلين للآخرين. وفي تاريخنا المعاصر الذي نعيشه الآن نماذج شبيهة بـ «المستر بلنت»، ونقصد بها شخصية «المستر جورج جالاوي» زعيم حزب الاحترام البريطاني وعضو مجلس العموم البريطاني، الذي ما زال يناصر قضايا الشعوب المغلوبة على أمرها، خاصة في المنطقة العربية، وما وقوفه ضد الاحتلال الأنكلو-أمريكي للعراق، ومساندته لحقوق الشعب الفلسطيني إلّا مثل واحد لمثل هذه الشخصيات.

أما القول بأن القنصل الفرنسي في القاهرة، قد أرسل إلى عرابي كتاباً يمدحه فيه على ثباته، بل ويشجعه، فلا غضاضة في الأمر خاصة إذا ما علمنا أن الفرنسيين كانوا يظاهرون إنكلترا في سياستها، لكنهم في الخفاء كانوا يقاومونها خشية وقوع مصر فريسة سهلة في أيديهم لوحدهم، فيفقدون بذلك امتيازاتهم التي حافظوا عليها منذ عهد محمد علي باشا، لذلك كان الفرنسيون يتعاطفون مع الثوار ضد الإنكليز. وادعاء الكاتب بأن تبني البعض للأفكار الثورية والتي أسماها تهيجية والأفكار العصرية التغريبية، قد أضاعت مصر. فالواقع أننا لا ندري كيف يتأتى لنا القبول بذلك، فهذه دعوة صريحة للشعوب المغلوبة على أمرها بقبول الظلم الواقع على كاهلها دون مقاومتها، كي لا يُعدّ متمرداً خارجاً عن طاعة أولي الأمر الذين يتعاونون مع الأجنبي ضد مصالح البلاد.

إذن، فلا الدين ولا الكبرياء القومي بإمكانهما نكران الفكر الثوري المبني على مناهضة الواقع المجحف لحق الشعوب في العيش بحياة كريمة دون إذلال. والثورات في أرجاء المعمورة كلّها ضد هذا الواقع عبر العصور كانت متواصلة ولم تنقطع. ولا نكران للفكر العصري ما دام نقياً يخدم مصالح الأمة، ولا يوقعها في المفسد، فالحياة العصرية مبتغى الشعوب كافة شريطة ألا يشوبها ما يُعكّر حياتها. فأي أمة بمقدورها أن تأخذ من أعدائها ما يخدمها ويطور إمكانياتها، وتترك ما تشعر أنه مضر بها إذا ارتأت ذلك. ومن ثمّ فمن الإجحاف القول بأن الثورة العربية كانت المسؤول الأول عن الاحتلال البريطاني لمصر. صحيح أن بريطانيا اتخذت من ثورة الحركة الوطنية بمصر ذريعة لتحقيق هدفها المنشود بإكمال عملية الاحتلال، غير أن عملية الاحتلال هذه كانت قد أخذت طريقها للتنفيذ قبل نشوب الثورة، لمّا استقلت بريطانيا الحالة السياسية والاقتصادية المتردية في مصر، ولم يتبق سوى الظرف المناسب لإكمال بقية المشروع الاستعماري.

ومما لا شك فيه حسب عبدالرحمن الرافعي^(٢١٨)، أن الثورة العربية هي ثورة عسكرية، لأن القائمين بها هم من ضباط الجيش، وأنها قامت وتحركت وفازت

وقتماً ما بقوة الجيش، ثم انتهت بهزيمته، ولكن هذا لا يمنع أنها كانت أيضاً ثورة قومية، اشتركت فيها طبقات الأمة.

ويتساءل لويس عوض^(٢١٩) عن مدى الحيرة التي وقع فيها عبدالله النديم وكثير من العربيين عن العقيدة القومية. هل هي مصرية أم عربية؟ تلك القومية التي تدعو إلى استقلال مصر عن الدولة العثمانية، وإلى تمصير الحكم المصري والإدارة المصرية والجيش المصري والاقتصاد المصري، وإلى تنقية اللغة كتابةً وكلاماً من كل ما هو أجنبي، وكل ما يدخل تحت شعار «مصر للمصريين»، و«بلاد العرب للعرب»، وبين عقيدة الجامعة الإسلامية التي كانت تدعو المصريين والعرب للولاء للدولة العثمانية وللخليفة السلطان. وقد كانت هذه الحيرة وراء كثير من الأوهام التي جرى وراءها العربيون حين بنوا سياستهم الثورية على التحالف مع الخليفة السلطان العثماني لنصرة حركة «مصر للمصريين» ضد عامله أو نائبه في مصر، الخديوي توفيق.

إن ما سرده لويس عوض، نستشف منه أن قادة الثورة العربية اختلط عليهم الأمر، فلم يدروا هل القومية التي ابتغوها مصرية أم عربية؟ والواقع أن ما تمّ ذكره لا شأن له بالدوافع التي ارتكز عليها الثوار لتفجير ثورتهم. وسواء كانوا يبغيون قومية مصرية أم عربية فالمقصد واحد، هو استقلالية الكيان المصري، خاصة في وقت تكالبت فيه على مصر قوى أجنبية عدة. ولا ننسى أن العصر الذي تفجّرت فيه الثورة العربية كان عصر ظهور الدول القومية في أوروبا، فلا غرابة أن يكون عربي ومؤيدوه ممن أعجبوا بهذا الفكر الجديد المبني على قيام دولة مصرية عصرية تسير الدول الأوروبية. ولا غرابة أيضاً أن يكون نظام الحكم المراد الحصول عليه نظام جمهوري بعد أن أثبت نظام الخديوية فشله، وأغرق البلاد بالديون المتركمة.

وعلى أية حال فإن انتفاضة أو مظاهرة أيلول (سبتمبر) ١٨٨١م، كان لها إيجابية لا يمكن نكرانها، وهي تعزيز مكانة الوطنيين في مصر، فعربي لم يعد مجرد قائد لجماعة عسكرية بل أصبح قائداً لأطياف الشعب المصري كافة على اختلاف

مشاربه، فقد أرسل له جميع من كانوا يعانون من الظلم بشكاويهم، ونال شهرة بوصفه مدافعاً عن الفلاحين ضد طغيان الطبقة الحاكمة من غير المصريين، كما كان صديقاً للفلاحين المنخرطين في الجيش. وسرعان ما طغت شهرته وانتشرت انتشاراً واسعاً بين شيوخ القرى، وبين الفلاحين أنفسهم الذين لم يجرؤوا عبر الأجيال على رفع أصواتهم ضد استبداد أسيادهم، ولكن عرابياً تجرأ على رفع صوته عالياً باسطاً فيه شكاوى الفلاحين في الجيش، ومدافعاً عن حقوقهم أمام المتنفيين في البلاد، وتكَلَّل عمله هذا بالنجاح، فغدا عرابي مثلاً يُحتذى به عند الفلاحين. والتجأ هؤلاء الفلاحون - كما قال البعض - إلى هذا النبي الجديد الذي قام بين ظهرانيهم، والذي بعث فيهم الأمل للتحرر من العبودية الأبدية، وحَفَزَهم على التمرد والمقاومة^(٢٢٠).

والحقيقة التي لا مراء فيها أن أحمد عرابي كان رجلاً نهضوياً، وما حدث في ساحة ميدان عابدين يوم ٩ أيلول (سبتمبر)، ودفاعه عن حقوق المصريين السياسية، وطلب المساواة مع العناصر الأخرى ما هو إلا معلم من معالم النهضة التي تبناها الرجل. ناهيك عن أن الشعب تحمّل طوال أشهر الثورة مسؤولية تمويلها، وكان الكتّاب والشعراء والصحفيون وفي مقدمتهم عبدالله النديم خير عون للثورة^(٢٢١). ويكفي عرابياً شرفاً أن التاريخ سطر له أنه حرّك أول ثورة دستورية في المنطقة كلها لا في مصر فحسب، اشترك فيها المصريون على اختلاف انتماء طبقاتهم الاجتماعية. وعلى الرغم مما نُسِبَ إلى هذه الثورة سواء من الذين طعنوها أم الذين حكموا عليها بعد إخفاقها، فإنها تمكّنت من أن تكون لها المكانة في قائمة الثورات عبر تاريخ مصر الحديث والمعاصر. ولم تكن حركة تمرد عسكري، أو كما أُطلقَ عليها هوجة عرابي، وإنما هي ثورة بمفهومها الشامل. وقد اعترف بذلك أعداؤها^(٢٢٢).

وحسب ما أورد القنصل الأمريكي في مصر فإن عرابياً كان معبود الشعب، وقلماً كان يوجد وطني محبوب لدى الجمهور المصري كعرابي باشا. وكان ظهوره في الإسكندرية بعد وقوع المذبحة مناسبة لاحتفاء شعبي لم يسبق له مثيل بين أفراد هذا الشعب. وقد جعله هذا موضع سخط هؤلاء الذين كانوا يملون على الحكومة

سياساتها، وكثيراً ما تساعد المطامع الشخصية إلى درجة ما على إثارة الحركات الوطنية. ولكن الحقائق أثبتت فيما بعد أنه ما من وطني كان بعيداً عن الدوافع الشخصية مثل عرابي. والواقع أنه بعد التحقيق الدقيق لم يمكن العثور على أي دافع لديه سوى الرغبة الجامحة في التحرر من سيطرة أجنبية غاشمة^(٢٢٣).

ويبدو أن صورة عرابي الثورية وما حققه من نجاحات قد لا تكون كاملة الأوصاف، لم ترقّ لبعض المؤرخين، خاصة البرجوازيين منهم، فنعتوه بأنه شخص جاهل، على الرغم مما تمتع به من نكاء حاد ووطنية غيرة^(٢٢٤)، افتقدتها الشخصية المصرية والعربية على حد سواء منذ زمن بعيد. وما ينفي هذا القول من جهل عرابي، أن الشيء البارز في حياته قبل الثورة أنه كان ذا شخصية جذابة، تؤثر فيمن حوله وتجذبهم إليه، فأقواله كانت تقع في نفوس الضباط والسامعين موقع الإقناع. وكان زملاؤه ومعاصروه يعترفون له بالزعامة، وهذا مظهر لقوة الشخصية، ولولا أنه ذو شخصية كبيرة قوية لما استطاع أن يجمع الجيش وضباطه على محبته، والانضواء تحت لوائه والالتزام بأمره^(٢٢٥).

ويذهب البعض إلى أن عرابياً بعد فشل ثورته قد وقع في الأسر، بعد أن أدى للإنكليز خدمة عظيمة، وكان ذلك سبباً في تسلّطهم على بلاده، لذلك تدخلوا في أمر محاكمته ليعارضوا قتله، والاكتفاء بنفيه عدة سنوات إلى جزيرة سيلان؛ ليعود بعد تلك السنين إلى بلاده ملوماً محسوراً، يتلقى كلمات الازدراء والإهانة من أبناء بلده الذين تعاطفوا معه يوماً ما، إلا أنهم انقلبوا عليه بعد أن كشفت لهم نهاية ثورته وتهيجته، فأصبح الصغار يسرون خلفه في الطرقات يشتمونه ويقرّعونه بوصف الخائن^(٢٢٦).

نستنتج إذن أن البعض قد وصل إلى نتيجة محددة بشأن عرابي، فالرجل كان يعمل حسب أجندة إنكليزية. أدّى لها خدمات جليلة سهّلت لهم عملية الاحتلال فيما بعد لمصر، لذلك فالواجب يحتم على الإنكليز أن يردّوا له المعروف، من خلال التدخل في أمر محاكمته، والضغط على هيئة المحكمة بتخفيف الحكم إلى النفي عوضاً عن

الإعدام. أي استنتاج هذا ما تمّ التوصل إليه؟. رجلٌ يضحي بمستقبله المهني وببلاده، لكي تكون نهايته النفي إلى خارج بلاده أو حتى بإعدامه. أي رجل ساذج يقبل بهذه المهمة ليقفل من شأنه ويرفع شأن آخرين؟. فهذا قول لا يمكن الاعتداد به البتة. ولو كان عرابي متواطئاً مع الإنكليز بالفعل، أو حتى تمّ التغيير به، ألم يكن بوسع الإنكليز الاكتفاء بالموافقة على تجريده من رتبة وعزله من منصبه، والإبقاء عليه داخل مصر وحمايته مما قد يتعرض له من أخطار مستقبلية.

وللتدليل على أن الإنكليز قد أمروا الخديوي بتخفيف حكم الإعدام الصادر بحق عرابي ورفاقه إلى النفي خارج البلاد، ليس من باب تواطؤ عرابي معهم. يقول لويس عوض^(٢٢٧)، أن السبب الذي دعا الإنكليز لذلك أنهم اعتبروا أنفسهم المسؤولين عن قمع الثورة العرابية وليس الخديوي. كما كانوا فيما بينهم يعترفون بأنها ثورة وطنية وعصيان مشروع، وأنهم كانوا يعتقدون أنه كان من المحتمّ نجاح الثورة لولا تدخلهم لحماية مصالحهم الدولية.

كما بالإمكان أن نضيف سبباً آخر أرغم الإنكليز على تخفيف الحكم الصادر بحق عرابي ورفاقه، هو خشيتهم في حال تنفيذ حكم الإعدام الصادر من إثارة المشاعر والفوضى والاضطرابات في مصر من جديد.

أما القول أنه بعد عودة عرابي من منفاه ملوماً محسوراً، تلقى كلمات الازدراء والإهانة من أبناء بلده الذين تعاطفوا معه يوماً ما. فلا ندري ما الغرابة بذلك، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أنه لا شيء قد تغير في مصر وقت عودة عرابي من منفاه، فنظام الحكم الموجود وقتذاك هو امتداد للحكم الذي كان موجوداً زمن ثورته، والاحتلال الإنكليزي ما زال قابعاً إلى أرض مصر، فمن الطبيعي أن يكون النظام الحاكم قد عمد خلال فترة نفي عرابي على تشويه صورته وتلوّث سمعته بين الأهليين، ووصم ما قام به على أنه كان هوجة أو تمرداً ضد سلطة الحاكم الشرعية، وأنه أضاع البلاد بتصرفاته تلك. ولا يُستغرب أيضاً أن يقوم البعض ممن يناصبونه العداء باستغلال الشارع وتهيجه ضده، ووصمه بالفاظ ومصطلحات تنمُّ عن خيانتته للبلاد.

وفي هذا السياق ثمة قصائد نظمها أحمد شوقي أمير الشعراء، وألقاها عند عودة عربي من منفاه، وكان شوقي فيها يعبر عن رغبة الحاكم، بينما كان الشعب المصري قد خرج لاستقبال عربي، باعتباره أحد الزعماء البارزين الذين ثاروا من أجل وطنهم. وكان مطلع أولها:

صغارٌ في الذهابِ وفي الإيابِ أهذا كل شأنك يا عربي؟
عفا عنكَ الأبعاد والأداني فمن يعفو عن الوطنِ المُصابِ
وقال في قصيدة ثانية:

أهلاً وسهلاً بحاميتها وفاديتها ومرحباً وسلاماً يا عُرابيتها
وبالكرامةِ يا من راحَ يفضحها ومقدم الخير يا من جاء يُخزئها
وقال في قصيدة ثالثة:

عُرابي كيفَ أوفيك الملاما جمعتَ على ملامتك الأناما
فقفْ بالتلِّ واستمع العظاما فإنَّ لها كما لهمو كلاما

وكان شوقي قد كتب عشرات القصائد في مدح العنصر التركي وتمجيده، سواء في السلاطين أو بالمتظاهرين بالإسلام، وحتى في مصطفى كمال أتاتورك الرافض للإسلام^(٢٢٨).

ولا غرو أن نسمع لهذا القول من أحمد شوقي، مع مكانته العالية في الأدب العربي، فالرجل كان مقرباً من القصر من ناحية، ومن أصل غير مصري ثانياً. فمن الطبيعي أن يقف إلى جانب الطبقة الحاكمة التي تعود إلى أصول غير مصرية، والتقليل من شأن قائد وزعيم كعربي، انتهى به المطاف إلى أن أصبح إنساناً عادياً، تجرّد من رتبه كافة التي كان يتمتّع بها عندما كان صاحب نفوذ، وجيش مصر طوع ببنانه.

ويورد عبدالرحمن الرافعي^(٢٢٩)، أنه عند حضور الأسطولين الإنكليزي والفرنسي إلى الإسكندرية، طالبت إنكلترا وفرنسا باستقالة حكومة البارودي وخروج عربي من مصر. وكان سلطان باشا هو الوسيط في نقل هذه التعليمات كأنها

مقترحات من عنده، فرفض زعماء العرابيين قبولها، مما أفقده ثقتهم، وبدأ انحيازه إلى صف الخديوي. ولو أن عرابياً قبل هذه المقترحات وغادر البلاد لكان ذلك تضحية منه في سبيل تفادي التدخل الأجنبي المسلح، ولتركها على الأقل في ظروف أسعد حالاً وأهون من رحيله عنها بعد هزيمة التل الكبير.

إن ما أورده عبدالرحمن الرافعي قد يكون مقبولاً لو أن الأمور لم تأخذ هذا المنحى الخطير بوصول الأسطولين الإنكليزي والفرنسي. أما وقد حدث فمن الصعب على زعيم كعرابي القبول بالرضوخ لهذه التعليمات التي يبدو منها الانصياع للتوجيهات الغربية من جهة، كما يبدو أن عرابياً لو قَبِلَ بهذه الشروط فإن ذلك لن يغيّر من الأمر شيئاً من جهة ثانية، فالإنكليز كانوا قد عقدوا العزم على مواصلة مهمتهم إلى آخر الشوط. صحيح أن الثورة العرابية كانت وطنية من الطراز الأول، وفريدة في نوعها خاصة أن المنطقة العربية لم تعتد على مثل هذه الحركات منذ القرن الثامن عشر، لكن هذا لا يمنع أن يكون لقادة الحركة العرابية أخطاء، لكنها أخطاء عسكرية لا سياسية، فالخطأ الجسيم الذي وقع فيه أحمد عرابي باشا، كان في سُبُل الدفاع التي قام برسمها وسار عليها حتى نهاية قتاله مع الإنكليز. فقد كان بوسع الإنكليز شن هجومهم على مصر إما من الشمال من جانب البحر المتوسط، وإما من الشرق من جانب قناة السويس، وكانت تعترض الطريق الشمالي إلى مصر مستنقعات لا يمكن اجتيازها. وكان عرابي قد كَوَّنَ في الثغرات الكائنة بين المستنقعات مواقع دفاعية حصينة، وفشل الإنكليز باقتحام إحدى هذه المواقع في كفر الدوار بالقرب من الإسكندرية.

صحيح أن عرابياً نجح في هذا المضمار، لكنه أهمل الدفاع ناحية الشرق، فقد كان على القوات الإنكليزية النزول في منطقة السويس، الأمر الذي يتعارض مع مبدأ حياد قناة السويس الذي اتخذته الدول الأجنبية والدولة العثمانية. وكان يتوجَّبُ على الإنكليز عبور الصحراء، إلا أنه كانت قد رابطت في منطقة الدلتا خيرة القوات المصرية. لذلك ومن أجل حماية الجناح الأيمن اقترح محمود فهمي رئيس أركان حرب الجيش المصري تعطيل قناة السويس، وسد قنال المياه العذبة. وكان بالإمكان أن يؤمن هذان

التدبيران سلامة حدود مصر من الشرق، ويسمحا للمصريين المقاومة بنجاح خلال مدة طويلة، غير أن «فرديناند ديليسبس» اعترض على هذه الخطة، وتعهّد لعراقي بأنه لن يسمح للقوات الإنكليزية بالنزول في منطقة القناة، فالغى عراقي بعد وثوقه بـ «ديليسبس»، هذين التدبيرين اللذين رسمهما محمود فهمي رئيس أركان الجيش المصري، وأكفأ المهندسين الحربيين. وبهذا التصرف اقترف عراقي ما يمكن تسميته بالخطيئة الحربية، وليس غلطة حربية وسياسية جسيمة^(٢٣٠). وذكر البعض أن «ديليسبس» لم يكن كاذباً في وعده لعراقي، لكن السياسة هي التي عرّضته للكذب، وأن إحجام عراقي عن ردم القناة لم يكن جهلاً منه بل مجرد خطأ. ويدلُّ صاحب هذا الرأي على موقفه بأن إنكلترا كانت قد صوّرت العراقيين على أنهم عُصاة، ففي حالة ردم عراقي للقناة ومؤتمر الدول منعقد في الآستانة، فسوف تسوق إنكلترا حملتها المصطنعة بدعوى الخطر المحدق بالقناة. كما أن عرابياً كان يخشى لو قام بهذا الفعل أن يكون العالم كله عدواً لثورته^(٢٣١).

فمن هذه الجهة التي وثق عراقي بها قديم الإنكليز، وحققوا حلمهم بغزو مصر ودخلوها في ١٥ أيلول (سبتمبر) ١٨٨٢م، برضاء تام، بل بالتآمر مع حاكمها الخديوي توفيق. فقد كتب القنصل الأمريكي في مصر: إن الأحداث أثبتت فيما بعد أن الإنكليز كانوا قد أعدوا خطة لغزو مصر عن طريق قناة السويس قبل حدوث المذبحة في الإسكندرية بثمانية أيام^(٢٣٢).

والخطأ الحربي الآخر الذي وقع فيه عراقي أثناء معاركه مع الإنكليز أن حاميات عراقي عندما نزل الإنكليز بور سعيد والإسماعيلية كانت من أسوأ وحدات الجيش المصري، فقد دُرّب أغلبهم تدريباً سريعاً، وكانوا مجندين جددًا وغير نظاميين من فصائل بدوية. وكان سلطان باشا قد أقسد هذه القوات البدوية قبيل هجوم الإنكليز بتغلغله في المناطق البدوية، بإيعازٍ من الإنكليز، عن طريق تقديم الرشاوى إلى عددٍ من شيوخها، وقد ظهرت علامات ذلك خلال الموقعة الفاصلة في التل الكبير في ١٣ أيلول (سبتمبر) ١٨٨٢م، عندما لاذ البدو بالفرار دون إبداء أية مقاومة حقيقية

ضد الإنكليز. ولمّا هرع عرابي إلى ساحة المعركة، وحاول لَمَ فلول القوات التي فرّت، داعياً القبائل البدوية إلى مواصلة القتال، رماه شيوخ هذه القبائل بالحجارة، وتمّ كسر الجيش المصري لا بالأسلحة الإنكليزية بل بخيانة شيوخ البدو ووجهاء القاهرة^(٢٣٣).

والخطأ الثالث الذي اقترفه عرابي أن قواته المسلحة كانت مسلحة تسليحاً رديئاً لا يتناسب ومجريات المعركة التي سيخوضها^(٢٣٤). والخطأ الرابع، ما كان عليه بعض الضباط والجنود من نقص في التعليم، غير أن هذين الخطأين قد لا نحملهما لعرابي لأن نُبل الهدف، وبطولة النفس ووطنية الجميع، وقوة الإيمان بالمبدأ تظل عبقاً تتضوع به الذكرى^(٢٣٥). والخطأ الخامس، عدم اشتراك عرابي في المعركة الفاصلة وهي معركة القصاصين الثانية، وعدم إشراكه جميع قوة الجيش التي كان يجب استخدامها^(٢٣٦).

والخطأ السادس أنه عندما رأى أن مواصلة الإقناع غير مجدية، رحل للفور إلى القاهرة، وتمّ عقد جلسة لمجلس الطوارئ، وأصرّ على مواصلة القتال، كما اقترح تشييد التحصينات حول القاهرة، فأيده زملاؤه الذين اقترحوا إغراق الوادي حول القاهرة، غير أن الملاك في مجلس الطوارئ صوّتوا لمشروع آخر هو الاستسلام، فرضخ عرابي لمطلبهم. وبذلك اقترف عرابي خطأ آخر بخضوع إلى قرار المجلس، فقد كانت أحسن وحدات الجيش الوطني المصري المرابطة في الشمال ما زالت سليمة، وكان الإنكليز قد احتلوا فقط الإسكندرية ومنطقة السويس، بينما بقيت أقسام البلاد الأخرى كافة في أيدي المصريين، وكانت المقاومة ممكنة إلا أنها لم تتحقق^(٢٣٧).

وفيما يخص هذا الخطأ، أنه يؤخذ على عرابي، عندما تيقّن من الهزيمة واستقرار الرأي على التسليم، أنه أرسل عريضة إلى الخديوي يلتمس فيها مع رفاقه العفو عنهم، مع تقديم كامل الخضوع، والاعتذار عما بدر منهم^(٢٣٨).

لقد قاد عرابي ثورة، يعلم أن نتائجها قد تكون النصر أو الهزيمة، فلا يجوز له إذن عند الهزيمة التقليل من شأنه، بطلب العفو عما بدر منه، وأكثر من ذلك تقديم كل

مظاهر الخضوع لمن ساهم في احتلال البلاد. وكان الواجب يحتّم عليه الثبات على موقفه، والاعتراف بما قام به بروح عسكرية شجاعة معهودة دوماً لدى القادة العظام، مهما كانت النتائج. فطلب العفو بعد انتهاء الأمر يقلل من شأن القادة، ولن يغيّر من الأمر شيئاً. وهذا الأمر ما أكده الرافعي^(٢٣٩)، بأن التسليم والخضوع كانا من أكبر العوامل في إخفاق الثورة وانحلالها، لأن الأمم تتأثر حتماً بنفسية زعمائها ومواقفهم.

والخطأ السابع يتمثل بعدم حزم عرابي الذي لم يتجرّأ في اللحظة الخطيرة على ممارسة صلاحياته والتي يمكن القول إنها صلاحيات متشددة يخولها له الوضع الراهن في البلاد - أي حالة الحرب - في حل مجلس الطوارئ الذي كان قد انحاز إلى جانب الأعداء^(٢٤٠). والخطأ الثامن اعتماد عرابي على الشعبية المطلقة التي غمرته، ومن ثمّ أعطى الثقة والأمان لكل من انضم إليه. والخطأ التاسع أنه لم يكن على دراية كافية بفن السياسة وممارستها وبالمخططات الخارجية؛ إذ اعتقد أن التهديد لن يخرج إلى حيّز التنفيذ. والخطأ العاشر، كان للمسحة الدينية التي أضفاها عرابي على خطواته الأثر السلبي، فانساق وراء تلك الظواهر التي تمثلت في حلقات الذكر، نظراً للاعتقاد السائد وقتها في أنها تشكل جزءاً من النصر على الأعداء^(٢٤١).

وأخيراً نجد من يقول إنه ليس مع جمهور المؤرخين في وصف من انحازوا إلى جانب الخديوي بعد انحيازه إلى صف الإنكليز بالخونة، فقد كانوا هم جنود ولي الأمر. كما أنه ليس مع فكرة خيانة الخديوي أيضاً؛ إذ لا يوجد حاكم يسعى للعمل تحت سلطة جيش غازٍ، ويتلقى منه أوامره، وإنما كان الخديوي يعمل تحت فكرة أن الجيش الإنكليزي لا يستطيع أن يكون جيش احتلال، لأن دولية المسألة المصرية في ذلك الحين، وهي التي تمنع أية دولة، حتى ولو كانت الدولة العثمانية صاحبة السيادة على مصر، من تغيير الوضع السياسي لمصر. وما ينطبق على الخديوي توفيق ينطبق على الزعماء الدستوريين الذين ساندوا الخديوي ضد عرابي. فقد كان كل ما يهمهم هو التخلص من حكم العسكر واستعادة حكم الخديوي توفيق، لأن حكم العسكر

كان يمثل بالنسبة لهم خطراً يفوق خطر الحكم المطلق. لذلك نجد أن من ساندوا الخديوي كانوا يساندونه باعتباره ولي الأمر، ولم تكن مساندتهم له تمثل بالنسبة لهم خيانة للوطن وإنما هي مساندة لاستعادة الحكم الدستوري الذي انقلب إلى حكم عسكري على يد العربيين. ولم يكن في تقديرهم أن الجيش الإنكليزي جيش احتلال^(٢٤٢).

هذا الموقف الذي تبناه بعض الدارسين يعتبر غريباً في نهجه، فانحياز الحاكم لأية قوة أجنبية يعلم علم اليقين أنها تستهدف احتلال بلاده، لا يمكن تبريره تحت أي من المسوغات. فالمنطق يقول إن الحاكم إذا تعرض عرشه لثورة أو تمرد داخلي مهما كانت المسميات، لا تبرر ارتماؤه في أحضان العدو الخارجي طبقاً للقاعدة الشرعية بعدم جواز استعانة المسلم على المسلم بأجنبي من غير دينه. فإذا فشل هذا الحاكم بالقضاء على ما يجابهه من ثورة داخلية فعليه التنحي عن الحكم لصون البلاد من الخطر الأجنبي، حتى لا يَنْهَم بالخيانة العظمى. ولكن في حالة الخديوي توفيق ومن شايعه من المسؤولين الكبار، في الموافقة على تدخل القوى الأجنبية لا يمكن تبريره بأي حال من الأحوال، حتى لو وعدتهم تلك القوة الأجنبية بأن هدفها ليس الاحتلال بل تخليصهم من مناوئهم، وإلّا فهذا يعني عدم فهمهم بالمجريات السياسية؛ إذ لا يُعقل أن ترسل دولة أساطيلها وجيوشها إلى دولة أخرى لكي يُقتلوا، دون أن يعود ذلك عليها بالمنفعة في نهاية الأمر، ولنا في تاريخنا المعاصر عبر من ذلك.

وفي هذا المقام كيف نستسيغ عودة الخديوي توفيق من الإسكندرية إلى القاهرة بعد هزيمة الثورة العربية، محاطاً بالقادة الإنكليز. وكيف نستسيغ قبول شريف باشا تولي أول وزارة في مصر في ظل الاحتلال. فإذا كان الأخير قد انحاز للخديوي وقبِلَ التدخل الإنكليزي لمجرد التخلص من الحكم العسكري ضد الاحتلال، فكيف يقبل على نفسه تولي أول وزارة في ظل حكمهم المحتل، إلّا إذا كان هو شخصياً مؤيداً لذلك الاحتلال. وإلّا لاعتبرنا أن نظام الحكم القائم في العراق اليوم حكم وطني خالص، وليس له يد في عملية احتلال العراق أو مباركته.

وهل يجوز لزعيمٍ ما أن يُفقدَ بلاده استقلالها للمحافظة على النظام الدستوري فيها. فما قيمة هذا النظام الدستوري بعد أن تفقد البلاد مقوماتها السياسية والحضارية. ومن ثمَّ نصل إلى نتيجة حتمية هي اشتراك الخديوي ومن شايعه في مؤامرة احتلال مصر وفقدانها لسيادتها.

ومهما يكن من أمر، فقد انتهى الأمر بهزيمة الثورة العرابية وانتكاس أعلامها. تلك الثورة التي قامت من أجل الدفاع عن شرف مصر وكرامتها ضد الظلم الداخلي والتدخل الأجنبي، وابتلعت السجون رجالها، وأحسَّ الشعب المصري بمرارة الهزيمة إلى حين.

وفي ختام هذا التقويم نجد لزماً علينا القول: إننا تعلمنا أن من يقوم بثورة أو انقلاب على أي نظام حاكم تكون أمامه إحدى نهايتين. إما أن ينجح في انقلابه أو ثورته أو حتى إن سميها عصيانه، وعندها ستكون له اليد العليا مع رفاقه، وسيصبحون أبطالاً قوميين. وإما أن تفشل الحركة فيقدمون للمحاكمة، ويُعَدَّم من يُعَدَّم ويُسَجَّن من يُسَجَّن، أو يُنفى حتى لا يكون قريباً من أنصاره فيثيرون القلاقل، وهذا ما حدث مع أحمد عرابي. ففي البداية كان عرابي زعيماً للضباط المصريين في الجيش، وهو أول من طالب بزيادة عدد الجيش المصري، وهو أول من وقف أمام الخديوي توفيق رافعاً هامته، وطالب بمطالب مشروعة للعسكريين، ثمَّ تطورت المطالب فيما بعد لتتضمن مطالب الأمة كلها، وكانت كلها مطالب مشروعة أيضاً. وعندما قام عرابي بقيادة الجيش المصري الوليد بالتصدي للإنكليز، كان على قناعة أنه يقوم بعمل وطني شريف للدفاع عن بلاده بإمكانات لا يمكن مقارنتها بإمكانات الإنكليز بأي شكل من أشكال المقارنة. ويكفي أنه استطاع صد الإنكليز وإيقافهم - ولو إلى حين - على بعد كيلومترات قليلة من الإسكندرية، ونفس الشيء حدث في التل الكبير.

وبلا شك كانت ثمة أسباب عدة أدت لفشله في إكمال مسيرة الدفاع عن مصر، ولكن لنا أن نتخيل إمكانات جيش ناشئ لا يملك إلاَّ أسلحة محدودة ومتواضعة أمام جيوش الإمبراطورية التي كانت لا تغرب عنها الشمس، مدعومة بالخديوي الذي

عزل عرابياً، وصدر فرمان عثمانى بإعلان عصيان عرابي، مما فرّق مؤيديه من حوله، وقد استطاع على الرغم من كل تلك الظروف أن يصمد مع رجاله حوالي شهرين، حتى وجد في نهاية المطاف أنه لا قدرة له على متابعة القتال، فقرر التسليم. وبعد، حتى لو كان عرابي قد بدأ ثورته أو هوجته - كما يحلو للبعض تسميتها - للمطالبة بحقوق العسكريين، إلا أنها كانت سابقة أن يقوم أحد أبناء الفلاحين بالوقوف أمام الخديوي الذي يملك البلاد ومن فيها، مقدماً عريضة بمطالب الأمة. ومن ثمّ فهو أول من عدّل مفهوم العلاقة بين الحاكم والمحكومين في وقفته في ميدان عابدين في ٩ أيلول (سبتمبر) ١٨٨١م، ولذلك يحق القول إن عرابياً كان أبا الوطنيين المصريين في العصرين الحديث والمعاصر، حيث تلاه مصطفى كامل ومحمد فريد وسعد زغلول وغيرهم كثيرون.

خاتمة الدراسة

وفي نهاية الدراسة التي بين أيدينا، نستنتج عدة نتائج، منها:

أنه قبيل اندلاع الثورة العربية في مصر، كانت الحركات الإصلاحية في مصر قد بدأت تأخذ مكانها في عهد الخديوي إسماعيل، على الرغم من ازدياد التدخل الأجنبي في شؤون مصر في عهده إلى حدٍّ بعيد، فأنشأ مجلس شورى النواب في عام ١٨٦٦م، غير أنه كان مجلساً صورياً، لم تكن له أي سلطة في أي أمرٍ من الأمور، وكانت قراراته عبارة عن رغبات تُرفع إلى الخديوي فقط.

واتضح أنه كان لتدهور الوضع المالي لمصر دورٌ في تفشي التملل بين بعض فئات الشعب المصري، خاصة بين طبقات المثقفين وضباط الجيش، فشهدت الحركة الوطنية في مصر أولى تنظيماتها العسكرية عام ١٨٧٦م، عندما تمَّ إنشاء جمعية سرية لضباط الجيش ضمت الأميرالاي (الكولونيل) أحمد عرابي وعلي فهمي وعبدالعال حلمي. وكان قد أثار احتكار العناصر التركية والجركسية والألبانية الرتب العليا في الجيش حفيظة الضباط المصريين.

وتبيّن من ثنايا الدراسة أن المعاناة التي شعر بها عرابي وغيره من الضباط المصريين، أخذت تأخذ طريقها إبان فترة حكم إسماعيل، سواء أكانت على المستوى الشخصي أم على المستوى الوطني، فأخذ عرابي مع مجموعة من الضباط المصريين بالتفكير فيما آلت إليه الأوضاع في مصر من تدهور، فتأسست جمعية سرية عام ١٨٧٦م، وانضم إليها الضباط الذين رأوا أنه لا بد من الإصلاح، وسرعان ما أصبح عرابي رئيساً لها، وكان له الدور المؤثر والفعل فيها حتى لقد تمكّن من أن يضم إليها عناصر غير عسكرية.

واتضح من خلال الدراسة أنه كان لتعيين توفيق على كرسي الخديوية دورٌ في انحطاط شأن مصر السياسي والمالي، وتقزيم دورها أمام الدول الأوروبية، التي استباححت كل شيء فيها؛ نتيجة لتراكم الديون، وازدياد التدخل الإنكليزي في أدق

خصوصيات الحياة السياسية والمالية المصرية، فنشطت في عهد توفيق الجمعيات الوطنية السرية، فعمد إلى حل مجلس شورى النواب في عام ١٨٨٠م، ورفض مطالب الوطنيين بتشكيل مجلس نواب آخر. ثم فشل في القضاء على نفوذ عرابي، بعدما فشل في إلقاء القبض عليه مع رفاقه بعد حادثة قصر النيل في شباط (فبراير) ١٨٨١م.

وقد ترتب على قبول الخديوي لمطالب عرابي ورفاقه بعد حادثة قصر النيل، إسقاط هيئة الحكومة الخديوية، فلم يعد بإمكانها أن تستعيد سلطتها على الجيش، مما أدى إلى تحول العرابيين من المطالب الشخصية الخاصة بهم إلى المطالب الوطنية الأشمل والأعم، فذاع اسم عرابي كمنقذ للأمة من المظالم ومحقق للأمال، كما لقي عطفًا وتأييدًا واسعين من جميع طبقات الشعب، فاستطاع عرابي ورفاقه أن يحطّموا هيئة الخديوي تمامًا في ميدان عابدين في أيلول (سبتمبر) ١٨٨١م. ومن هنا تفتّشت بين المصريين الروح المصرية، وتأكّدت شعبية المكانة للحركة الوطنية المصرية في خارج مصر.

ونتيجة لنجاح العنصر المصري في الجيش المصري في تحقيق أهدافه في ميدان عابدين، لم يعدّ بوسع الخديوي ولا الدول الأوروبية الصمت أكثر من ذلك، كي لا تخرج الأمور عن السيطرة، فعمدوا لخلق ذريعة للتدخل العسكري في الشأن المصري واحتلال البلاد، فكانت مذبحة الإسكندرية في حزيران (يونيو) ١٨٨٢م، بتدبير بريطاني وتواطؤ من جانب الخديوي، مما أدى في نهاية المطاف لاحتلال بريطانيا لمصر في أيلول (سبتمبر) من العام نفسه، والإجهاز على الثورة العرابية، ومحاكمة القائمين على أمرها.

وقد تبين من الدراسة أن العديد من الكتّاب والباحثين وجّهوا المديح للثورة العرابية ووقفوا موقف المؤيد والمناصر لها، واعتبروها أول حركة قومية في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، ضد التدخل والهيمنة الأجنبية، ومنهم من وصفها بأنها ثورة وطنية فجّرها العسكر، ثم اشتركت فيها أطراف الشعب المصري كافة، لمواجهة المظالم التي تعرضوا لها. لكن في المقابل، تبين أن هناك الكثيرين الذين انتقدوها ونعتوها بعدة صفات، ووصل الأمر بفتة منهم إلى حد التجريح بمفجّرها أحمد عرابي فوصفها البعض بأنها حركة تمرد وعصيان عسكري ضد السلطة الشرعية،

ومنهم من وصفها بأنها فتنة عسكرية أدت إلى انقسام الشعب المصري، ومنهم من وصفها بأنها هوجة ليس لها قيمة فعلية على الأرض تزعمها فلاح أرعن، وذهب آخرون إلى أنها مجرد ثورة كانت نذيراً بالشؤم، لأنها جلبت لمصر الاحتلال الأجنبي.

وعلى الرغم من نقمة البعض على سيطرة العسكر على شؤون السياسة، وعلى ما في ذلك الكثير من التجني على دور الجيش في دول العالم كافة وليس في مصر فقط، فإن عرابياً لم يكن شخصاً أنانياً، يعمل لذاته بل فعل كل شيء من أجل وطنه الذي رآه ينهار أمامه. فلم يكن بوسعه سوى أن يتقدم إلى الصفوف الأولى مع رفاهه لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، في وقت طاب فيه للآخرين التلذذ بانتهاء البلاد ما داموا مستفيدين من نفوذهم.

بل ووصل الأمر بالبعض إلى اتهام عرابي بطريق غير مباشر بالعمالة للإنكليز وبصورة أقل للفرنسيين، فمن وجهة نظر قائلها أنهما قد تمكنا من استغلال عرابي، بل ومهدا له السبل في الماضي قدماً في مشروعه، وتشجيعه على معارضة ولي أمره الخديوي وحكومته من ناحية، وتسليط جاسوس عليه لتأييده سراً - أي «المستر بلنت». وقد وضحت الدراسة أن هذا الأمر يبدو مستغرباً وليس بالإمكان القبول به على علته، إذ كيف لإنكلترا أن تساند وتدعم رجالاً يقاوم نفوذها في البلاد التي تريد الاستحواذ عليها. كما استشفت الدراسة مما ذُكر أن القائل بتلك الكلمات يتهم عرابياً صراحةً بالخيانة لقبوله بهذا الاستغلال والاستغلال، وهو أمر غير منطقي، لأن عرابياً لم يكن بالرجل الساذج أو الأرعن الذي يقود ثورة ضد الأوضاع السيئة في مصر من خلف ستر أعداء وطنه، ليحققوا من خلاله مآربهم.

وعرّجت الدراسة على أن ما ادّعاه بعض الدارسين بأن تبني البعض للأفكار الثورية والتي أسماها تهييجية والأفكار العصرية التغريبية قد أضاعت مصر. ووصلت إلى نتيجة مفادها أنه كيف يتأتى القبول بذلك، لأن هذه الدعوة تعتبر دعوة صريحة للشعوب المغلوبة على أمرها بقبول الظلم الواقع على كاهلها دون مقاومتها؛ كي لا يُعدّ متمرداً خارجاً عن طاعة أولي الأمر الذين يتعاونون مع الأجنبي ضد مصالح البلاد فإذا كانت طاعة أولي الأمر واجبة لكنها يجب أن تكون في حدود الشرع الحنيف، وألا تتعدى ذلك إلى قبول سياسات الحاكم الضعيف الذي ياتمر بأمر قوة أجنبية تعمل حسب

مصالحتها. وفي حال قبول الأمة بسياسة حاكمها المرتهن بالأعداء، وتقاعسها عن تغيير هذا الواقع، فإن الأمة بذلك إنما تكون متواطئة مع ولي أمرها عن نصره قضيتها.

والحقيقة التي توصلت إليها الدراسة، أن أحمد عرابي كان رجلاً نهضوياً، وما حدث في ساحة ميدان عابدين يوم ٩ أيلول (سبتمبر)، ودفاعه عن حقوق المصريين السياسية، وطلب المساواة مع العناصر الأخرى، ما هو إلا معلم من معالم النهضة التي تبناها الرجل. ناهيك عن أن الشعب تحمل طوال أشهر الثورة مسؤولية تمويلها، وكان الكتّاب والشعراء والصحفيون وفي مقدمتهم عبدالله النديم خير عون للثورة.

واتضح من الدراسة أن عرابياً يكفيه شرفاً أن التاريخ سطر له أنه حرك أول ثورة دستورية في المنطقة كلها لا في مصر فحسب، اشترك فيها المصريون على اختلاف انتماء طبقاتهم الاجتماعية. وعلى الرغم مما نُسبَ إلى هذه الثورة سواء من الذين طعنوها أم الذين حكموا عليها بعد إخفاقها، فإنها تمكّنت من أن تكون لها المكانة في قائمة الثورات عبر تاريخ مصر الحديث والمعاصر. ولم تكن حركة تمرد عسكري، أو كما أُطلق عليها هوجة، وإنما هي ثورة بمفهومها الشامل، وقد اعترف بذلك أعداؤها.

كما توصلت الدراسة إلى أن من يقوم بثورة أو انقلاب على أي نظام حاكم تكون أمامه إحدى نهايتين؛ إما أن ينجح في انقلابه أو ثورته أو حتى إن سميها عصيانه، وعندها ستكون له اليد العليا مع رفاقه، وسيصبحون أبطالاً قوميين. وإما أن تفشل الحركة فيقدّموا للمحاكمة، ويُعدم من يُعدم ويُسجن من يُسجن، أو يُنفى حتى لا يكون قريباً من أنصاره فيثيرون القلاقل، وهذا ما حدث مع أحمد عرابي.

ومن ثمّ فحتى لو كان عرابي قد بدأ ثورته أو هوجته - كما يحلو للبعض تسميتها - للمطالبة بحقوق العسكريين، إلا أنها كانت سابقة أن يقوم أحد أبناء الفلاحين بالوقوف أمام الخديوي الذي يملك البلاد ومن فيها، مقدماً عريضة بمطالب الأمة. ومن ثمّ فهو أول من عدّل مفهوم العلاقة بين الحاكم والمحكومين في وقفته في ميدان عابدين في ٩ أيلول (سبتمبر) ١٨٨١م، ولذلك يحق القول إن عرابياً كان أبا الوطنيين المصريين في العصرين الحديث والمعاصر، حيث تلاه مصطفى كامل ومحمد فريد وسعد زغلول وغيرهم كثيرون.

الهوامش

- ١ - الجميعي، عبدالمنعم الدسوقي، الثورة العربية في ضوء الوثائق المصرية، القاهرة: إصدار مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٢م، ص ٨.
- ٢ - رافق، عبدالكريم، العرب والعثمانيون، ط ١، دمشق: ١٩٧٤، ص ٤٧٩.
- ٣ - أبو هيكل، عبدالعليم علي، المشرق العربي من السيادة العثمانية حتى الحرب العالمية الأولى، القاهرة: دار الثقافة العربية، ١٩٨٧، ص ١٥٥.
- ٤ - المرجع السابق، ص ١٥٥.
- ٥ - رافق، العرب والعثمانيون، ص ٤٨٠-٤٨١، ومذكرات الإمام محمد عبده - سيرة ذاتية، عرض وتحقيق وتعليق: طاهر الطناحي، كتاب الهلال، العدد ٥٠٧، القاهرة: دار الهلال، رمضان - مارس ١٩٩٣م، ص ٦٤.
- 6 - Marriott, *The Eastern Question*, London 1951, p. 336.
- 7 - Landau, *Parliaments and Parties in Egypt*, New York 1954, pp.7-40.
- ٨ - رافق، العرب والعثمانيون، ص ٤٣٩.
- ٩ - المرجع السابق، ص ٤٣٩.
- 10 - Public Record Office: F.O. 352- F.O. 352-34, Private, from Stanford to Sir William Porker, Therapia, August 5, 1851.
- 11 - F.O. 352- F.O. 352-35, Private & Ext., from Stanford to Sir William Porker, Therapia, August 25, 1851.
- 12 - F.O. 352- F.O. 352-34, Private & Ext., from Stanford to Murray, Cons., March 20, 1851.
- ١٣ - روستين، تيودور، تاريخ المسألة المصرية ١٨٧٥-١٩١٠، ترجمة: عبدالحميد العبادي ومحمد بدران، ط ٢، بيروت: دار الوحدة للطباعة والنشر، ١٩٨١، ص ٢٣.

14 - F.O. 78/1556; Memorandum: Insuperable Objections of Her Majesty's Government to the Projected Suez Canal.

١٥ - لوتسكي، فلاديمير، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة: د. عفيفة البستاني، مراجعة: يوري روشين، ط٨، بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٥، ص٢٢٧.

١٦ - لمزيد من التفاصيل عن القروض التي عقدها سعيد وإسماعيل، انظر، لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ص٢٢٧-٢٣١ و

Earl Cromer (Evelyn Baring), *Modern Egypt*, 2 Vols., vol. 1, London 1907, p.21.

١٧ - يحيى، جلال، المجلد في تاريخ مصر الحديثة، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، د. ت، ص٢٦١.

١٨ - رافق، العرب والعثمانيون، ص٤٣٩-٤٤٠، ونوبار، نوبار في مصر، عرض وتقديم: نبيل زكي، كتاب أخبار اليوم، القاهرة: مؤسسة أخبار اليوم، العدد ٣١٨، فبراير ١٩٩١، ص١٨٠.

١٩ - رافق، العرب والعثمانيون، ص٤٤٠.

٢٠ - المرجع السابق، ص٤٤٠-٤٤١.

٢١ - المرجع السابق، ص٤٤١، وروشستين، تاريخ المسألة المصرية، ص٢٣.

٢٢ - رافق، العرب والعثمانيون، ص٤٤١.

٢٣ - روشستين، تاريخ المسألة المصرية، ص٢٤، والجميعي، الثورة العربية في ضوء الوثائق المصرية، ص٩.

٢٤ - رافق، العرب والعثمانيون، ص٤٤١.

٢٥ - المرجع السابق، ص٤٤١-٤٤٢، ولوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ص٢٣١-٢٣٢، وبروكلمان، كارل، تاريخ الشعوب الإسلامية. ترجمة: نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، ط١٣، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٨، ص٥٨٠، وروشستين: تاريخ المسألة المصرية، ص٢٥، ومذكرات السلطان عبدالحميد الثاني، إعداد: د. محمد حرب، كتاب الهلال، العدد ٤١٨، القاهرة:

دار الهلال، محرم ١٤٠٦ هـ (أكتوبر ١٩٨٧ م)، ص ١٨ (مقدمة المحقق)،
Marriott, op. cit, p. 336.

٢٦ - لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية، ص ٢٣٤، وبروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، ص ٥٨٠، وروشستين، تاريخ المسألة المصرية، ص ٢٨.

٢٧ - روشستين، تاريخ المسألة المصرية، ص ٢٨.

٢٨ - المرجع السابق، ص ٢٨.

٢٩ - المرجع السابق، ص ٢٨-٢٩.

٣٠ - نوبار، نوبار في مصر، ص ٢٠٤، ولمزيد من التفاصيل عن هدف الحكومة البريطانية من إرسال لجنة كيف وفشلها. انظر، روشستين، تاريخ المسألة المصرية، ص ٢٩-٣٥.

٣١ - روشستين، تاريخ المسألة المصرية، ص ٣٥، ولوتسكي، تاريخ الأقطار العربية، ص ٢٣٤.

٣٢ - روشستين، تاريخ المسألة المصرية، ص ٣٨، ورافق، العرب والعثمانيون، ص ٤٤٢، وأبو هيك، المشرق العربي من السيادة العثمانية، ص ١٥٦، ولوتسكي، تاريخ الأقطار العربية، ص ٢٣٥-٢٣٦، والشناوي، عبدالعزيز محمد، الدولة العثمانية دولة مفترى عليها، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٦، ج ١، ص ٢٤٢.

٣٣ - أبو هيك، المشرق العربي من السيادة العثمانية، ص ١٥٦.

٣٤ - يحيى، المجلد في تاريخ مصر الحديثة، ص ٢٦٧.

٣٥ - المرجع السابق، ص ٢٦٧.

٣٦ - المرجع السابق، ص ٢٦٨.

٣٧ - عمر، عمر عبدالعزيز، دراسات في تاريخ العرب الحديث، بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٩٠، ص ٢٩٧، وأمين، عثمان، رائد الفكر المصري الإمام محمد عبده، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٥، ص ٢٣، وحافظ، حسن، الثورة العربية في الميزان، القاهرة: مطابع الدار القومية، دت، ص ٢٠.

- ٣٨ - حافظ، الثورة العرابية في الميزان، ص ٢٢-٢٣.
- ٣٩ - عودة، محمد، «الأحزاب السياسية في مصر - قصة الحزب الأول»، مجلة الكاشف المصرية، العدد ٣٩، القاهرة: يونيو ١٩٦٤، ص ٤٠-٤٢.
- ٤٠ - رزق، يونان لبيب، «مكانة مصر (٥) - المكانة الشعبية - مصر للمصريين!»، مجلة المصور المصرية، العدد ٤٣١٠، القاهرة، ١ جمادى الأولى ١٤٢٨هـ (١٨ مايو ٢٠٠٧م)، ص ٣١.
- ٤١ - أبو هيك، المشرق العربي من السيادة العثمانية، ص ٤٩٧.
- ٤٢ - فهمي، محمود، البحر الزاخر في تاريخ العالم وأخبار الأوائل والأواخر، القاهرة: المطبعة الأميرية، ١٣١٢هـ، ج ١، ص ٢٠٥.
- ٤٣ - طه، سمير محمد، أحمد عرابي ودوره في الحياة السياسية المصرية، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٦٨، ص ٣٢-٣٣.
- ٤٤ - سالم، لطيفة، «عرابي... الصعود والسقوط»، صحيفة الأهرام المصرية، السنة ١٢٦، العدد ٤٢٢٨٨، ١٧ سبتمبر ٢٠٠٢، وأنيس، محمد، وحرار السيد رجب، التطور السياسي للمجتمع المصري الحديث، القاهرة: دار النهضة العربية، دت، ص ١٢٦.
- ٤٥ - لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية، ص ٢٤١-٢٤٤.
- ٤٦ - عرابي، أحمد، مذكرات الزعيم أحمد عرابي (كشف الستار عن سر الأسرار في النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية)، دراسة وتحقيق: د. عبدالمنعم إبراهيم الجميعة، القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، مركز تاريخ مصر المعاصر، ١٤٢٥هـ (٢٠٠٥م)، م ١، ص ٣٠-٣١.
- ٤٧ - لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية، ص ٢٣٧.
- ٤٨ - المرجع السابق، ص ٢٣٨، ونوبار، نوبار في مصر، ص ٢٠٧.
- ٤٩ - لوتسكي، المرجع السابق، ص ٢٣٨، ومصطفى، أحمد عبدالرحيم، مصر والمسألة المصرية، القاهرة: ١٩٦٥، ص ٦٤-٦٥.
- ٥٠ - لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية، ص ٢٣٨.

- ٥١ - المرجع السابق، ص ٢٣٩، ومذكرات الإمام محمد عبده، ص ٦٨.
- ٥٢ - مذكرات الإمام محمد عبده، ص ٦٩، ولبیان كيفية تخلص الخديوي إسماعيل من حكومة نوبار، انظر، نوبار، نوبار في مصر، ص ٢٠٩-٢١٤.
- ٥٣ - مذكرات الإمام محمد عبده، ص ٧١، ورافق، العرب والعثمانيون، ص ٤٨٢-٤٨٣، وأبو هیکل، المشرق العربي من السيادة العثمانية، ص ١٥٦، وسالم، لطيفة، القوى الاجتماعية في الثورة العربية، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨١، ص ١٢٧.
- ٥٤ - الرافعي، عبدالرحمن، عصر إسماعيل، ط ١، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٣٢، ج ٢، ص ٢١٦.
- ٥٥ - صبحي، محمد خليل، تاريخ الحياة النيابية في مصر من عهد ساكن الجنان محمد علي باشا، القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٤٧، ج ٤، ص ٣٣.
- ٥٦ - Landau op, cit., p. 84-100، ولوتسكي، تاريخ الأقطار العربية، ص ٢٤٣-٢٤٢ ولمزيد من التفاصيل عن عزل وزارة نوبار باشا، انظر، لوتسكي، ص ٢٤٣-٢٤٦، وبركة، إقبال، «عربي ثائر بلا ثورة»، صحيفة الأهرام المصرية، السنة ١٢٤، العدد ٤١٤٧٧، ٢٨ يونيو ٢٠٠٠.
- ٥٧ - هو حليم بن سعيد، حفيد محمد علي باشا، وقد حُرِمَ من خلافة أبيه على العرش المصري بعد انتقال الحكم إلى إسماعيل، وكانت علاقته جيدة بالعثمانيين، وكان يحاول توظيفها لاسترجاع ما ضاع منه.
- الحداد، محمد، الأفغاني صفحات مجهولة من حياته (دراسات ووثائق)، ط ١، بيروت: دار النبوغ للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٧، ص ٦٦.
- ٥٨ - رافق، العرب والعثمانيون، ص ٤٩٧.
- ٥٩ - عربي، مذكرات الزعيم أحمد عربي، م ١، ص ٢٧-٢٩.
- ٦٠ - طه، أحمد عربي ودوره في الحياة السياسية المصرية، ص ٤٩-٥٠.
- ٦١ - رافق، العرب والعثمانيون، ص ٤٩٧-٤٩٨، وروشستين، تاريخ المسألة المصرية، ص ٨٤-٨٥، وبركة، إقبال، «عربي ثائر بلا ثورة»، صحيفة الأهرام المصرية، السنة ١٢٤، العدد ٤١٤٧٧، ٢٨ يونيو ٢٠٠٠.

- ٦٢ - مصطفى، مصر والمسألة المصرية، ص ٨٩-٩٠.
- ٦٣ - رافق، العرب والعثمانيون، ص ٤٩٨، و
- J.M. Ahmad, *Intellectual Origins of Egyptian Nationalism*, London 1960, p.26.
- 64 - Blunt (W.S), *Secret History of the English Occupation of Egypt*, London 1907, pp. 369-374.
- ٦٥ - سرهنك، إسماعيل، حقائق الأخبار عن دول البحار، القاهرة: المطبعة الأميرية، ١٣١٤هـ، ج ٢، ص ٣٤٨.
- ٦٦ - لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية، ص ٢٥١-٢٥٢.
- ٦٧ - المرجع السابق، ص ٢٥٢.
- ٦٨ - الجميعي، الثورة العربية في ضوء الوثائق المصرية، ص ٩.
- ٦٩ - عرابي، مذكرات الزعيم أحمد عرابي، ج ١، ص ١٣٥-١٣٦، ٩٣، والرافعي، عبدالرحمن، الثورة العربية والاحتلال الإنجليزي، ط ٢، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٩، ص ١٩، ورافق، العرب والعثمانيون، ص ٤٤٢، ومذكرات السلطان عبدالحميد الثاني، ص ١٨-١٩ (مقدمة المحقق)، وعبدالغني، مصطفى، المؤثرات الفكرية في الثورة العربية، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢، ص ١٠٤-١٠٦.
- ٧٠ - روشستين، تاريخ المسألة المصرية، ص ٨٧.
- ٧١ - عندما تولى شريف باشا رئاسة الوزراء، قام بتعيين إسحق أديب رئيساً لإدارة الإنشاء والترجمة في نظارة المعارف (التربية والتعليم)، ثم سكرتيراً في مجلس النواب، ولكنه مات في التاسعة والعشرين من عمره. وعلى الرغم من أن اتجاهه قد أثر في الحالة الموجودة وقتذاك في مصر، إلا أنه لم يكن تأثيراً حاسماً.
- يحيى، المجلد في تاريخ مصر الحديثة، ص ٢٧٦.
- ٧٢ - رافق، العرب والعثمانيون، ص ٤٩٨، ولوتسكي، تاريخ الأقطار العربية، ص ٢٤٢، ويحيى، المجلد في تاريخ مصر الحديثة، ص ٢٧٥، ومذكرات الإمام محمد عبده، ص ١٢١، وأنيس، التطور السياسي للمجتمع المصري الحديث، ص ١٢٤.

٧٣ - رضا، محمد رشيد، تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده، القاهرة: مطبعة المنار، ١٣٥٠ هـ (١٩٣١ م)، ج ١، ص ٧٥.

٧٤ - زيدان، جرجي، تاريخ آداب اللغة العربية، القاهرة: مطبعة الفجالة، ١٩١٤، ج ٤، ص ٩١، وعمر، عمر عبدالعزيز، دراسات في تاريخ العرب الحديث، ص ٣١١.

٧٥ - الرافعي، الثورة العربية والاحتلال الإنجليزي، ص ٧٠-٧١، وعبدالغني، المؤثرات الفكرية في الثورة العربية، ص ٩٢-٩٣، وشكري، محمد فؤاد، مصر والسودان. تاريخ وحدة وادي النيل ١٨٢٠-١٨٩٩، ط ١، القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٣، ص ١٨١.

76 - Newman (Polson,., E. W), **Great Britain in Egypt**, London 1928, p.53.

٧٧ - رافق، العرب والعثمانيون، ص ٤٩٨، والشطي، عبدالفتاح، «في ذكرى الثورة العربية»، مقال في صحيفة الأهرام المصرية، السنة ١٢٨، العدد ٤٢٦٣٨، ٢ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٣ م، ولمزيد من التفاصيل حول عزل عثمان رفقي، انظر، لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية، ص ٢٥٢-٢٥٣، والرافعي، عبدالرحمن، الثورة العربية، القاهرة: سلسلة دراسات قومية (العدد الثالث)، ١٩٧٩، ص ٣٣-٤٢، وموسى، عابدة العزب (إعداد وتقديم)، الكتاب الذهبي: ٩٠ سنة على الثورة العربية، القاهرة: مؤسسة روز اليوسف، ١٩٧١، ص ٢٤-٢٦.

٧٨ - حافظ، الثورة العربية في الميزان، ص ٣٤-٣٥.

٧٩ - يحيى، المجلد في تاريخ مصر الحديثة، ص ٢٧٤.

٨٠ - تقرير مقدم من عرابي وعبدالعال حلمي وعلي فهمي إلى مجلس النظار في ١٥ يناير ١٨٨١ بخصوص معاملة عثمان رفقي السيئة لهم. مجموعة برودلي، الجزء الثاني، وثيقة رقم ٤٠٤، نقلاً عن، الجميعي، الثورة العربية في ضوء الوثائق المصرية، ص ١٥، وطه، أحمد عرابي ودوره في الحياة السياسية المصرية، ص ٦٨.

٨١ - محافظ الثورة العربية. محفظة رقم ٢٠، ملف ١٦٧، نقلاً عن: الجميعي، الثورة العربية في ضوء الوثائق المصرية، ص ١٥.

- ٨٢ - عرابي، مذكرات الزعيم أحمد عرابي، م ١، ص ٢٢٦.
- ٨٣ - المرجع السابق، م ١، ص ٢٢٦-٢٢٧، والرافعي، عبدالرحمن، الزعيم الثائر أحمد عرابي، ط ٢، القاهرة: دار ومطابع الشعب، ١٩٦٨، ص ٣٢.
- ٨٤ - تقرير مقدم من عرابي وعبدالعال حلمي وعلي فهمي إلى مجلس النظار في ١٥ يناير ١٨٨١ بخصوص معاملة عثمان رفقي السيئة لهم. مجموعة برودلي، الجزء الثاني، وثيقة رقم ٤٠٤، نقلاً عن، الجميعي، الثورة العربية في ضوء الوثائق المصرية، ص ١٥.
- ٨٥ - خطاب من رياض باشا رئيس النظار إلى القائد العام بخصوص القبض على عرابي ورفيقه وإحالتهم إلى مجلس عسكري. محافظ الثورة العربية. محفظة رقم ٨، ملف ٥٣/د/٥، نقلاً عن، الجميعي، الثورة العربية في ضوء الوثائق المصرية، ص ١٦.
- ٨٦ - المرجع السابق، ص ١٦، وفهمي، محمود، البحر الزاخر في تاريخ العالم وأخبار الأوائل والأواخر، القاهرة: المطبعة الأميرية، ١٣١٢هـ، ج ١، ص ٢٠٦-٢٠٧، و Broadley (A.M), *How We Defended Arabi and his Friends: A Story of Egypt and the Egyptians*, London 1884, p. 218.
- ٨٧ - لمزيد من التفاصيل، انظر، مصطفى، مصر والمسألة المصرية، ص ١٤٠، وموسى، الكتاب الذهبي: ٩٠ سنة على الثورة العربية، ص ١٢٤، والخفيف، محمود، أحمد عرابي الزعيم المفترى عليه، القاهرة: كتاب الهلال، ١٩٧١، ج ١، ص ٦٥.
- ٨٨ - لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية، ص ٢٥٣.
- ٨٩ - روشستين، تاريخ المسألة المصرية، ص ١٠٣.
- ٩٠ - الرافعي، الزعيم الثائر، ص ٥٣.
- ٩١ - Blunt, Op. Cit; P. 146، ولمزيد من التفاصيل، انظر، موسى، الكتاب الذهبي: ٩٠ سنة على الثورة العربية، ص ٣٢.
- ٩٢ - الشطبي، «في ذكرى الثورة العربية»، مقال في صحيفة الأهرام المصرية، السنة ١٢٨، العدد ٤٢٦٣٨، ٢ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٣م، ويحيى، المجلد في تاريخ

مصر الحديثة، ص ٢٧٦-٢٧٧، وعرابي، مذكرات الزعيم أحمد عرابي، م ١، ص ٢٢٥-٢٢٦، ومذكرات الإمام محمد عبده، ص ٨٣، والرافعي، الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي، ص ٧٥.

93 - Blunt, Op. Cit; PP. 143-144.

٩٤ - عرابي، مذكرات الزعيم أحمد عرابي، م ١، ص ٢٤٦.

٩٥ - الرافعي، الثورة العرابية، (سلسلة دراسات قومية)، ص ٥٢-٥٥، وروشستين، تاريخ المسألة المصرية، ص ١٠٤، ولوتسكي، تاريخ الأقطار العربية، ص ٢٥٤، و Broadley, Op. Cit; P.115.

٩٦ - طه، أحمد عرابي ودوره في الحياة السياسية المصرية، ص ٩٠-٩١.

٩٧ - رافق، العرب والعثمانيون، ص ٤٩٩.

٩٨ - يحيى، المجلد في تاريخ مصر الحديثة، ص ٢٧٩، وموسى، الكتاب الذهبي: ٩٠ سنة على الثورة العرابية، ص ١٢٦.

99 - F.O. 407/18. No. 247, from Mr. Cookson to Earl Granville, September 10, 1881.

١٠٠ - رمضان، عبدالعظيم، أسرار هوجة عرابي، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١، ص ٧٥-٧٦.

١٠١ - المرجع السابق، ص ٧٦-٧٧.

١٠٢ - الرافعي، الثورة العرابية، (سلسلة دراسات قومية)، ص ٥٥-٥٦.

103 - Colvin (Auckland), *The Making of Modern Egypt*, second Edition, London 1906, P.10.

104 - Blunt, Op. Cit; PP. 148-150, F.O. 407.18. No. 247, from Mr. Cookson to Earl Granville, September 10, 1881.

١٠٥ - عرابي، مذكرات الزعيم أحمد عرابي، م ١، ص ٢٩٩.

١٠٦ - المرجع السابق، م ١، ص ٢٩٩-٣٠٠.

١٠٧ - الرافعي، الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي، ص ١١٩.

١٠٨ - المرجع السابق، ص ١١٩-١٢٠، وموسى، الكتاب الذهبي: ٩٠ سنة على الثورة العرابية، ص ١٨.

- ١٠٩ - سالم، لطيفة، «عراقي... الصعود والسقوط»، صحيفة الأهرام المصرية، السنة ١٢٦، العدد ٤٢٢٨٨، ١٧ سبتمبر ٢٠٠٢.
- ١١٠ - الرافعي، الثورة العربية والاحتلال الإنجليزي، ص ١٢٩، ولوتسكي، تاريخ الأقطار العربية، ص ٢٥٥.
- ١١١ - جرجس، فوزي، دراسات في تاريخ مصر السياسي منذ العصر المملوكي، القاهرة: ١٩٥٨، ص ٨٧.
- ١١٢ - برقية من الخديوي إلى الباب العالي بشأن نجاح عراقي في استمالة الجيش المصري. دار الوثائق: دوسيه تحت عنوان: البرقيات المتبادلة بين القاهرة والآستانة أثناء الثورة العربية بتاريخ ٩ سبتمبر ١٨٨١م، نقلاً عن، الجميعي، الثورة العربية في ضوء الوثائق المصرية، ص ٧١.
- ١١٣ - الجميعي، عبدالمنعم الدسوقي، «موقف الدولة العثمانية من الثورة العربية»، القاهرة: مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، ١٩٧٩م، ٢٦، ص ١٤١-١٥٠.
- ١١٤ - رزق، «مكانة مصر»، ص ٣١.
- ١١٥ - المرجع السابق، ص ٣٢.
- ١١٦ - الرافعي، الزعيم الثائر، ص ٧٠-٧١، ورافق، العرب والعثمانيون، ص ٥٠٠، ولوتسكي، تاريخ الأقطار العربية، ص ٢٥٩، وروشستين، تاريخ المسألة المصرية، ص ١٢٤.
- ١١٧ - روشستين، تاريخ المسألة المصرية، ص ١٠٥-١٠٦.
- ١١٨ - المرجع السابق، ص ١٠٦.
- ١١٩ - يحيى، المجلد في تاريخ مصر الحديثة، ص ٢٨١.
- ١٢٠ - المرجع السابق، ص ٢٨٠.
- ١٢١ - الرافعي، الثورة العربية، (سلسلة دراسات قومية)، ص ٧٠-٧٣، ولوتسكي، تاريخ الأقطار العربية، ص ٢٥٥-٢٥٦.
- ١٢٢ - رافق، العرب والعثمانيون، ص ٤٨٣.

- ١٢٣ - لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية، ص ٢٥٧، ولمزيد من التفاصيل حول موقف بريطانيا والأمور التي دفعتها لاحتلال مصر، انظر، روشستين، تاريخ المسألة المصرية، ص ١٠٧-١٢٦.
- ١٢٤ - يحيى، المجلد في تاريخ مصر الحديثة، ص ٢٨٣، وشكري، مصر والسودان، ص ١٨٤.
- ١٢٥ - الرافعي، الثورة العربية، (سلسلة دراسات قومية)، ص ٨٣.
- ١٢٦ - لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية، ص ٢٥٧، وانظر نص المذكرة البريطانية - الفرنسية في: يحيى، المجلد في تاريخ مصر الحديثة، ص ٢٨٥.
- ١٢٧ - يحيى، المجلد في تاريخ مصر الحديثة، ص ٢٨٦-٢٨٧.
- ١٢٨ - عوض، لويس، تاريخ الفكر المصري الحديث من عصر إسماعيل إلى ثورة ١٩١٩، ط ١، القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٤٠٦ هـ (١٩٨٦ م)، ج ١، ص ٤٣١-٤٣٢.
- ١٢٩ - الرافعي، الثورة العربية، (سلسلة دراسات قومية)، ص ٧٥-٧٧، ورافق، العرب والعثمانيون، ص ٥٠٠.
- ١٣٠ - رافق، العرب والعثمانيون، ص ٥٠٠، ومصطفى، مصر والمسألة المصرية، ص ١٧٠-١٧٨، ولوتسكي، تاريخ الأقطار العربية، ص ٢٥٨، والرافعي، الثورة العربية والاحتلال الإنجليزي، ص ١٥٠-١٥٦.
- ١٣١ - لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية، ص ٢٥٨.
- ١٣٢ - المرجع السابق، ص ٢٥٨-٢٥٩.
- ١٣٣ - محافظ الداخلية. محفظة رقم ٣٧، ملف ٨٦، عين ١٥٠، مخزن ٥٠، نقلاً عن، الجميعي، الثورة العربية في ضوء الوثائق المصرية، ص ٧٠.
- ١٣٤ - رافق، العرب والعثمانيون، ص ٥٠٠، وروشستين، تاريخ المسألة المصرية، ص ١٢٨-١٢٩.
- ١٣٥ - رافق، العرب والعثمانيون، ص ٥٠٠-٥٠١، ولوتسكي، تاريخ الأقطار العربية، ص ٢٦١.

- ١٣٦ - رمضان، أسرار هوجة عرابي، ص ١٣٠.
- ١٣٧ - برقية من الخديوي إلى ثابت باشا بخصوص الأحوال في مصر بعد مظاهرة عابدين. محافظ أبحاث. ملف ثابت باشا، محفظة ١١٦، برقية بتاريخ ١٩ فبراير ١٨٨٢، نقلاً عن، الجميعي، الثورة العرابية في ضوء الوثائق المصرية، ص ١٧.
- ١٣٨ - الوقائع المصرية في ٣٠ أكتوبر ١٨٨١م، نقلاً عن، الجميعي، الثورة العرابية في ضوء الوثائق المصرية، ص ١٧.
- ١٣٩ - الجميعي، الثورة العرابية في ضوء الوثائق المصرية، ص ١٧-١٨.
- ١٤٠ - برقية من الخديوي إلى الباب العالي بتاريخ ١١ سبتمبر ١٨٨١م. محفظة ١١٦. ملف ثابت باشا. برقية بتاريخ ١١ سبتمبر ١٨٨١م، نقلاً عن، الجميعي، الثورة العرابية في ضوء الوثائق المصرية، ص ١٨.
- ١٤١ - برقية من الخديوي إلى ثابت باشا بتاريخ ١٤ فبراير ١٨٨٢م، محفظة ١١٦. ملف ثابت باشا - ملف ١٦٣ عابدين. تلغراف بتاريخ ١٤ فبراير ١٨٨٢، نقلاً عن، الجميعي، الثورة العرابية في ضوء الوثائق المصرية، ص ١٨.
- 142 - Blunt, Op. Cit; P. 297.
- ١٤٣ - برقية من الخديوي إلى ثابت باشا بتاريخ ٢٧ أبريل ١٨٨٢م. محفظة ١١٦. ملف ثابت باشا - ملف ١٦٣ عابدين. برقية بتاريخ ٢٧ أبريل ١٨٨٢، نقلاً عن، الجميعي، الثورة العرابية في ضوء الوثائق المصرية، ص ١٨، وموسى، الكتاب الذهبي: ٩٠ سنة على الثورة العرابية، ص ٣٢.
- ١٤٤ - سالم، لطيفة، «عرابي... الصعود والسقوط»، صحيفة الأهرام المصرية، السنة ١٢٦، العدد ٤٢٢٨٨، ١٧ سبتمبر ٢٠٠٢.
- ١٤٥ - لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية، ص ٢٦١.
- ١٤٦ - لمزيد من التفاصيل، انظر، المرجع السابق، ص ٢٦٢-٢٦٣.

- ١٤٧ - روشستين، تاريخ المسألة المصرية، ص١٣٢، وفهمي، البحر الزاخر، ج١، ص٢١٤، وعرابي، مذكرات الزعيم أحمد عرابي، م١، ص٤٤٥-٤٥٤، ص٤٧٥-٤٧٧.
- ١٤٨ - الرافعي، الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي، ص١٠٦-١٠٨، وعرابي، مذكرات الزعيم أحمد عرابي، م١، ص٤٧٧-٤٧٩.
- ١٤٩ - روشستين، تاريخ المسألة المصرية، ص١٣٢-١٣٣.
- ١٥٠ - المرجع السابق، ص١٣٣-١٣٥.
- ١٥١ - المرجع السابق، ص١٣٦-١٣٧.
- ١٥٢ - المرجع السابق، ص١٣٧.
- ١٥٣ - المرجع السابق، ص١٣٧.
- ١٥٤ - الرافعي، الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي، ص٢٧٠، وروشستين، تاريخ المسألة المصرية، ص١٣٦، وعرابي، مذكرات الزعيم أحمد عرابي، م١، ص٤٨٧-٤٨٩، وعبدالغني، المؤثرات الفكرية في الثورة العرابية، ص١٣٦-١٤٧.
- ١٥٥ - لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية، ص٢٦٣-٢٦٤، وروشستين، تاريخ المسألة المصرية، ص١٤٠.
- ١٥٦ - رمضان، أسرار هوجة عرابي، ص١٣٥-١٣٦، ص١٤٦.
- ١٥٧ - عبدالغني، المؤثرات الفكرية في الثورة العرابية، ص١٣٧-١٣٨.
- ١٥٨ - لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية، ص٢٦٤، وروشستين، تاريخ المسألة المصرية، ص١٤٠-١٤١، ومبروك، عمرو، «المسلمون والأقباط قراءة في الجذور»، صحيفة الأهرام المصرية، السنة ١٢٤، العدد ٤١٣٢٧، ٣٠ يناير ٢٠٠٠.
- ١٥٩ - تقرير من ضبطية مصر. محافظ الثورة العرابية. محفظة رقم ٨، دوسيه ٥٣/ذ/٧. دار الوثائق القومية، نقلاً عن، الجميعي، الثورة العرابية في ضوء الوثائق المصرية، ص٢٠.

- ١٦٠ - روشستين، تاريخ المسألة المصرية، ص ١٤٢.
- ١٦١ - المرجع السابق، ص ١٤٢-١٤٣، والرافعي، الثورة العربية والاحتلال الإنجليزي، ص ١١٨-١٢٣، و Cromer, Op. Citp P.1.
- ١٦٢ - عبدالغني، المؤثرات الفكرية في الثورة العربية، ص ١٤٤-١٤٥.
- ١٦٣ - لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية، ص ٢٦٤-٢٦٥.
- 164 - Blunt, Op. Cit; PP. 305 F.
- ١٦٥ - برقية من الخديوي إلى ثابت باشا بتاريخ ١٦ يونيو ١٨٨٢م.. محفظة ١١٦. ملف ثابت باشا - ملف ١٦٣ عابدين. برقية بتاريخ ١٦ يونيو ١٨٨٢، نقلاً عن، الجميعي، الثورة العربية في ضوء الوثائق المصرية، ص ٢٢، والرافعي، الثورة العربية والاحتلال الإنجليزي، ص ٢٨٩-٢٩٥.
- وكان عبدالله النديم قد اتهم المستر «كُلْفَن» بتدبير أحداث مذبحة الإسكندرية، وذكر أن اتفاقاً عُقد بينه وبين «السير مالت» على إحداث فتنة بالإسكندرية، بين الأجانب والمصريين لاتخاذ ذلك ذريعة لتدخل الأساطيل الأجنبية في الموقف واحتلال المدينة. كما ذكر «جون نيينه» بأن كوكسن شجّع المالمطين على التسليح، غير أن هناك ما يدل على أن تسليح الأجانب لم تكن فكرة «كوكسن» وحده، فبعدما انتشرت الشائعات بحدوث مذبحة للأجانب في المدينة، اقترحت القنصلية اليونانية على قنصل إنكلترا وغيره من القناصل، وضع خطة سرية لتسليح أجانب للدفاع عن أنفسهم وقت الحاجة، غير أن هذه الخطة لم تُنفَّذ خشية ما قد يترتب على ذيوها بين سكان المدينة من حوادث عظيمة.
- لمزيد من التفاصيل، انظر، خلف الله، محمد أحمد، عبدالله النديم ومذكراته السياسية، القاهرة: الأنجلو المصرية، ١٩٥٦، ص ٦٥-٦٦، و Minet (John), *Arabi Pacha - Egypt 1880-1883*, Paris 1884, P. 100.
- ١٦٦ - لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية، ص ٢٦٥-٢٦٦، ورافق: العرب والعثمانيون، ص ٥٠١، وأبو هيكمل، المشرق العربي من السيادة العثمانية، ص ١٥٧، وبروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية ص ٥٩١.

- ١٦٧ - الرافعي، الثورة العربية والاحتلال الإنجليزي، ص ٣٠٢-٣٠٦.
- ١٦٨ - روشستين، تاريخ المسألة المصرية، ص ١٤٥.
- ١٦٩ - المرجع السابق، ص ١٤٥-١٤٦.
- ١٧٠ - المرجع السابق، ص ١٤٦.
- ١٧١ - Blunt, Op. Cit; P. 314، ورضا، تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده، ج ١، ص ٢٣١.
- ١٧٢ - سالم، لطيفة، «١١ يونيو ١٨٨٢. مذبح الإسكندرية»، صحيفة الأهرام المصرية، السنة ١٢٥، العدد ٤١٨٢٦، ١٢ يونيو ٢٠٠١، وموسى، الكتاب الذهبي: ٩٠ سنة على الثورة العربية، ص ٣٤، ٦٧.
- 173 - Broadley: Op. Cit; P. 23.
- ١٧٤ - روشستين، تاريخ المسألة المصرية، ص ١٤٥.
- ١٧٥ - حافظ، فؤاد حسن، الثورة العربية (٣ وثائق)، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢، ص ٣٦-٣٧.
- 176 - Blunt, Op. Cit; P. 343.
- ١٧٧ - لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية، ص ٢٦٦، وبروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، ص ٥٩١، وموسى: المرجع السابق، ص ٣٨.
- ١٧٨ - منشور من عرابي يتهم فيه الخديوي بالانحياز إلى الأعداء. وثائق السودان ووثائق عرابي. مذكرات مصطفى ياور مدير دنقلة بالسودان. سجل رقم ١٢، نقلاً عن، الجميعي، الثورة العربية في ضوء الوثائق المصرية، ص ٢٣.
- ١٧٩ - لمزيد من التفاصيل حول المؤتمر الدولي الذي عُقد في الآستانة، انظر، لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية، ص ٢٦٦، وروشستين، تاريخ المسألة المصرية، ص ١٥١-١٥٥.
- ١٨٠ - حافظ، الثورة العربية (٣ وثائق)، ص ٢٩-٣٠.
- ١٨١ - الشناوي، الدولة العثمانية دولة مفتري عليها، ج ٤، ص ٢٢٢٨.
- ١٨٢ - حافظ، الثورة العربية (٣ وثائق)، ص ٣٠-٣١.

- ١٨٣ - المرجع السابق، ص ٣٣-٣٤.
- ١٨٤ - لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية، ص ٢٦٧، وحافظ، الثورة العربية (٣ وثائق)، ص ٧٢، بناءً على مذكرات كوسل بك عن الثورة العربية، والذي كان موظفاً بريطانياً بمصر.
- ١٨٥ - يحيى، المجلد في تاريخ مصر الحديثة، ص ٢٩٤.
- ١٨٦ - رافق، العرب والعثمانيون، ص ٥٠١، ويحيى، المجلد في تاريخ مصر الحديثة، ص ٢٩٤، ٢٩٧، وانظر نص منشور العصيان في: عرابي، مذكرات الزعيم أحمد عرابي، م ٢، ص ٦٨٤-٦٨٥.
- ١٨٧ - خير الدين التونسي باشا: هو السياسي والمصلح التونسي والعثماني المعروف، أصله من القوقاز وقدم إلى تونس منذ الصغر في سنة ١٨٣٩م، وتولى بها عدة مناصب، وكان وراء صدور الدستور التونسي الأول سنة ١٨٦١م، ثم عُيِّنَ وزيراً أكبر لها في سنة ١٨٧٣م، وبعدئذ استُدعي إلى الآستانة في ١٨٧٨م، ليكون الصدر الأعظم للدولة العثمانية في ١٨٦٨م. وعند نشوب الثورة العربية بمصر كان ما زال مقيماً بالآستانة.
- حافظ، الثورة العربية (٣ وثائق)، ص ٩-١٠.
- ١٨٨ - المرجع السابق، ص ١٢-٢١.
- ١٨٩ - رزق، «مكانة مصر»، ص ٣٢.
- ١٩٠ - يحيى، المجلد في تاريخ مصر الحديثة، ص ٢٩٥.
- ١٩١ - محافظ الثورة العربية. محفظة رقم ٨، دوسيه ٥٣/د/٧، نقلاً عن، الجمعي، الثورة العربية في ضوء الوثائق المصرية، ص ٢٢.
- ١٩٢ - محافظ أبحاث. ملف ثابت باشا. محفظة ١١٦. ١٦٤ عابدين. خطاب بتاريخ ٦ سبتمبر ١٨٨٢، نقلاً عن، الجمعي، الثورة العربية في ضوء الوثائق المصرية، ص ٢٣.
- ١٩٣ - رزق، يونان لبيب، «ديوان الحياة المعاصرة: الوطني الزاهد!»، صحيفة الأهرام المصرية، السنة ١٢٦، العدد ٤١٩٣٣، ٢٧ سبتمبر ٢٠٠١، ورافق، العرب والعثمانيون، ص ٥٠١.

- ١٩٤ - طوسون، عمر، يوم ١١ يوليو سنة ١٨٨٢، الإسكندرية: مطبعة صلاح الدين، ١٩٣٤، ص ٥٨-٥٩، وحافظ، الثورة العربية (٣ وثائق)، ص ٩٤.
- ١٩٥ - طوسون، يوم ١١ يوليو سنة ١٨٨٢، ص ٧٣-٧٤.
- ١٩٦ - رافق، العرب والعثمانيون، ص ٥٠١، وبروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، ص ٥٩٢، وموسى، الكتاب الذهبي: ٩٠ سنة على الثورة العربية، ص ٧٦، ولزديد من التفاصيل حول عملية احتلال بريطانيا لمصر وما رافقها، انظر، لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية، ص ٢٦٧-٢٧٣، وروشستين، تاريخ المسألة المصرية، ص ١٥٧-١٦٧.
- ١٩٧ - محافظ أبحاث. ملف ثابت باشا. محفظة ١١٦. برقية بتاريخ أول أغسطس ١٨٨٢، نقلاً عن، الجمعي، الثورة العربية في ضوء الوثائق المصرية، ص ١٨.
- ١٩٨ - عشاوي، سيد، العيب في الذات المصونة، ط ١، سلسلة كتاب المحروسة (٣٧)، القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، ١٩٩٩، ص ١٣٢.
- ١٩٩ - المرجع السابق، ص ١٣٨-١٣٩.
- 200 - Cromer, *Modern Egypt*, vol. 11, p. 334.
- ٢٠١ - عوض، تاريخ الفكر المصري الحديث، ص ٣٩٧.
- ٢٠٢ - المرجع السابق، ص ٣٩٧، ٤٠١، ٤٠٣، وعرابي، مذكرات الزعيم أحمد عرابي، م ١، ص ٩٧.
- ٢٠٣ - رافق، العرب والعثمانيون، ص ٥٠٢.
- ٢٠٤ - الرافعي، الزعيم الثائر، ص ٢١٢-٢١٦.
- ٢٠٥ - رمضان، أسرار هوجة عرابي، ص ٩-١٠.
- ٢٠٦ - مذكرات الإمام محمد عبده، ص ١٤٤-١٤٥.
- ٢٠٧ - المرجع السابق، ص ١٤٥.
- 210 - Blunt, Op. Cit; P. 334.
- ٢٠٩ - مذكرات الإمام محمد عبده، ص ١٥٠.
- ٢١٠ - رمضان، أسرار هوجة عرابي، ص ١٩.

- ٢١١ - المرجع السابق، ص١٢، ١٤٧-١٤٨.
- ٢١٢ - العسكري، صبري، «هوجة عرابي: انقلاباً على ثورة»، صحيفة الأهرام المصرية، السنة ١٢٦، العدد ٤٢٣٤٤، ١٢ نوفمبر ٢٠٠٢.
- ٢١٣ - المرجع السابق.
- ٢١٤ - المرجع السابق.
- ٢١٥ - «ألفرد بلنت» هو ثري أيرلندي تعاطف بشدة مع أحمد عرابي، وأدان السياسية الإنكليزية في مصر بعد ذلك مع الإمام جمال الدين الأفغاني والإمام محمد عبده، وله كتاب «التاريخ السري لاحتلال إنكلترا لمصر». الحداد، الأفغاني صفحات مجهولة من حياته، ص٧٦.
- ٢١٦ - الخراشي، سليمان بن صالح، «ما هكذا «يا سعد» تورد الإبل...» موقع صيد الفوائد، <http://www.saaaid.net/warathah/Alkharashy/34.htm>.
- ٢١٧ - المرجع السابق.
- ٢١٨ - الرافعي، الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي، ص٦٣.
- ٢١٩ - عوض، تاريخ الفكر المصري الحديث، ص٤٠٤-٤٠٥.
- ٢٢٠ - لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية، ص٢٥٦.
- ٢٢١ - مباشر، عبده، «النهضة كما عرفتتها مصر»، صحيفة الأهرام المصرية، السنة ١٢٤، العدد ٤١٢٢٩، ٢٤ أكتوبر ١٩٩٩.
- ٢٢٢ - سالم، لطيفة، «عرابي... الصعود والسقوط»، صحيفة الأهرام المصرية، السنة ١٢٦، العدد ٤٢٢٨٨، ١٧ سبتمبر ٢٠٠٢.
- ٢٢٣ - بركة؟، إقبال، «عرابي ثائر بلا ثورة»، صحيفة الأهرام المصرية، السنة ١٢٤، العدد ٤١٤٧٧، ٢٨ يونيو ٢٠٠٠.
- ٢٢٤ - لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية، ص٢٤١.
- ٢٢٥ - الرافعي، الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي، ص٨٣.
- ٢٢٦ - الخراشي، «ما هكذا «يا سعد» تورد الإبل».
- ٢٢٧ - عوض، تاريخ الفكر المصري الحديث، ص٤٠٩-٤١٠.

- ٢٢٨ - الحاج، فوزي، الشعر العربي في القرن العشرين، ط ١، غزة: ١٩٩٤، ص ٤٧.
- ٢٢٩ - الرافعي، الزعيم الثائر، ص ١٠٥-١٠٦.
- ٢٣٠ - لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية، ص ٢٧١-٢٧٢، وبرقية من عرابي إلى ديليسبس بتاريخ ١٥ أغسطس ١٨٨٢م، بشأن احترام حياد قناة السويس. محافظ الثورة العرابية. محفظة رقم ٨، دوسيه ٥٣/د/٧، نقلاً عن، الجميعي، الثورة العرابية في ضوء الوثائق المصرية، ص ٢٢، والرافعي، الثورة العرابية، (سلسلة دراسات قومية)، ص ١٧٧-١٧٨، ١٨٧-١٨٩، وعمر، عبدالعزيز عمر، دراسات في تاريخ العرب، ص ٣٣٦، وعرابي، مذكرات الزعيم أحمد عرابي، م ٢، ص ٦٣١-٦٣٣، و Blunt: Op. Cit; PP. 300-301.
- ٢٣١ - حافظ، الثورة العرابية في الميزان، ص ٨٩-٩٠.
- ٢٣٢ - بركة، إقبال، «عرابي والإنجليز»، صحيفة الأهرام المصرية، السنة ١٢٤، العدد ٤١٥٠٥، ٢٦ يوليو ٢٠٠٠.
- ٢٣٣ - لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية، ص ٢٧٢.
- ٢٣٤ - بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، ص ٥٩١.
- ٢٣٥ - الشطي، «في ذكرى الثورة العرابية»، مقال في صحيفة الأهرام المصرية، السنة ١٢٨، العدد ٤٢٦٣٨، ٢ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٣م.
- ٢٣٧ - لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية، ص ٢٧٢-٢٧٣.
- ٢٣٨ - الرافعي، الثورة العرابية، (سلسلة دراسات قومية)، ص ٤٤٢، وشاروبيم، ميخائيل، الكافي في تاريخ مصر القديم والحديث، القاهرة: المطبعة الأميرية، ١٩٠٠، ج ٤، ص ٣٣٢.
- ٢٣٩ - الرافعي، الزعيم الثائر، ص ٢١٩.
- ٢٤٠ - لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية، ص ٢٧٣.
- ٢٤١ - سالم، لطيفة، «عرابي... الصعود والسقوط»، صحيفة الأهرام المصرية، السنة ١٢٦، العدد ٤٢٢٨٨، ١٧ سبتمبر ٢٠٠٢.
- ٢٤٢ - رمضان، أسرار هوجة عرابي، ص ٢٠٦-٢٠٨.

المراجع

أولاً - الوثائق:

Public Record Office:

- F.O. 352-34, Private, from Stanford to Sir William Porker, Therapia, August 5, 1851.
- F.O. 352-35, Private & Ext., from Stanford to Sir William Porker, Therapia, August 25, 1851.
- F.O. 352-34, Private & Ext., from Stanford to Murray, Cons., March 20, 1851.
- F.O. 78-1556; Memorandum: Insuperable Objections of Her Majesty's Government to The Projected Suez Canal.
- F.O. 407-18. No. 246, from Mr. Cookson to Earl Granville, September 10, 1881.

ثانياً - المراجع العربية:

- أمين، عثمان (الدكتور)، رائد الفكر المصري الإمام محمد عبده، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥٥.
- أنيس، محمد (الدكتور)، وحرار السيد رجب (الدكتور)، التطور السياسي للمجتمع المصري الحديث، دار النهضة العربية، القاهرة، د.ت.
- جرجس، فوزي، دراسات في تاريخ مصر السياسي منذ العصر المملوكي، القاهرة ١٩٥٨.
- الجميعي، عبدالمنعم الدسوقي (الدكتور)، الثورة العرابية في ضوء الوثائق المصرية، إصدار مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٨٢.
- الحاج، فوزي (الدكتور)، الشعر العربي في القرن العشرين، ط ١، غزة ١٩٩٤.
- حافظ، فؤاد حسن (المستشار)، الثورة العرابية (٣ وثائق)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٢.

- حافظ، فؤاد حسن (المستشار)، الثورة العربية في الميزان، مطابع الدار القومية، القاهرة، دت.
- الحداد، محمد (الدكتور)، الأفغاني صفحات مجهولة من حياته (دراسات ووثائق)، ط١، دار النبوغ للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ١٩٩٧.
- الخفيف، محمود، أحمد عرابي الزعيم المفترى عليه، ج١، كتاب الهلال، القاهرة ١٩٧١.
- خلف الله، محمد أحمد، عبدالله النديم ومذكراته السياسية، الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٥٦.
- الرافعي، عبدالرحمن، عصر إسماعيل، ج٢، ط١، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٣٢.
- الرافعي، عبدالرحمن، الثورة العربية والاحتلال الإنجليزي، ط٢، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٤٩.
- الرافعي، عبدالرحمن، الثورة العربية، سلسلة دراسات قومية (العدد الثالث)، القاهرة ١٩٧٩.
- الرافعي، عبدالرحمن، الزعيم الثائر أحمد عرابي، ط٣، دار ومطابع الشعب، القاهرة ١٩٦٨.
- رافق، عبدالكريم (الدكتور)، العرب والعثمانيون، ط١، دمشق ١٩٧٤.
- رضا، محمد رشيد، تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده، ج١، مطبعة المنار، القاهرة ١٣٥٠هـ (١٩٣١م).
- رمضان، عبدالعظيم (الدكتور)، أسرار هوجة عرابي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠١.
- زيدان، جرجي، تاريخ آداب اللغة العربية، ج٤، مطبعة الفجالة، القاهرة ١٩١٤.
- سالم، لطيفة (الدكتورة)، القوى الاجتماعية في الثورة العربية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨١.

- سالم، لطيفة (الدكتورة)، القوى الاجتماعية في الثورة العربية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨١.
- سرهنك، إسماعيل، حقائق الأخبار عن دول البحار، ج ٢، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٣١٤هـ.
- شاروبيم، ميخائيل، الكافي في تاريخ مصر القديم والحديث، ج ٤، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٩٠٠.
- شكري، محمد فؤاد (الدكتور)، مصر والسودان. تاريخ وحدة وادي النيل ١٨٢٠-١٨٩٩، ط ١، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٣.
- الشناوي، عبدالعزيز محمد (الدكتور)، الدولة العثمانية دولة مفترى عليها، ج ١، ٥، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٨٦.
- صبحي، محمد خليل، تاريخ الحياة النيابية في مصر من عهد ساكن الجنان محمد علي باشا، ج ٤، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٤٧.
- طه، سمير محمد (الدكتور)، أحمد عرابي ودوره في الحياة السياسية المصرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٦٨.
- طوسون، عمر (الأمير)، يوم ١١ يوليو سنة ١٨٨٢، مطبعة صلاح الدين، الإسكندرية ١٩٣٤.
- عبدالغني، مصطفى، المؤثرات الفكرية في الثورة العربية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٢.
- عرابي، أحمد، مذكرات الزعيم أحمد عرابي (كشف الستار عن سر الأسرار في النهضة المصرية المشهورة بالثورة العربية)، م ١، ٢، دراسة وتحقيق: د. عبدالمنعم إبراهيم الجميعي، دار الكتب والوثائق القومية، مركز تاريخ مصر المعاصر، القاهرة ١٤٢٥هـ (٢٠٠٥م).
- عشملاوي، سيد (الدكتور)، العيب في الذات المصونة، ط ١، سلسلة كتاب المحروسة (٣٧)، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، القاهرة ١٩٩٩.
- عمر، عمر عبدالعزيز (الدكتور)، دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٩٠.

- عوض، لويس (الدكتور)، تاريخ الفكر المصري الحديث من عصر إسماعيل إلى ثورة ١٩١٩، ج ١، ط ١، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٤٠٦ هـ (١٩٨٦ م).
- فهمي، محمود، البحر الزاخر في تاريخ العالم وأخبار الأوائل والأواخر، ج ١، ٢، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٣١٢ هـ.
- مصطفى، أحمد عبدالرحيم، مصر والمسألة المصرية، القاهرة ١٩٦٥.
- موسى، عايدة العزب (إعداد وتقديم)، الكتاب الذهبي: ٩٠ سنة على الثورة العربية، مؤسسة روز اليوسف، القاهرة ١٩٧١.
- أبو هيكل، عبدالعليم علي (الدكتور)، المشرق العربي من السيادة العثمانية حتى الحرب العالمية الأولى، دار الثقافة العربية، القاهرة ١٩٨٧.
- يحيى، جلال (الدكتور)، المجلد في تاريخ مصر الحديثة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، د.ت.

ثالثاً - المراجع المترجمة:

- برولكمان، كارل، تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة: نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، ط ١٣، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٩٨.
- روشستين، تيودور، تاريخ المسألة المصرية ١٨٧٥-١٩١٠، ترجمة: عبدالحميد العبادي ومحمد بدران، ط ٢، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨١.
- لوتسكي، فلاديمير، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة: د. عفيفة البستاني، مراجعة: يوري روشين، ط ٨، دار الفارابي، بيروت ١٩٨٥.
- نوبار، نوبار في مصر، عرض وتقديم: نبيل زكي، كتاب أخبار اليوم، مؤسسة أخبار اليوم، العدد ٣١٨، القاهرة، فبراير ١٩٩١.

رابعاً - الدوريات والصحف والمجلات:

- بركة، إقبال، «عربي ثائر بلا ثورة»، صحيفة الأهرام المصرية، السنة ١٢٤، العدد ٤١٤٧٧، ٢٨ يونيو ٢٠٠٠.
- بركة، إقبال، «عربي والإنجليز»، صحيفة الأهرام المصرية، السنة ١٢٤، العدد ٤١٥٠٥، ٢٦ يوليو ٢٠٠٠.

- الجميعي، عبد المنعم الدسوقي (الدكتور)، «موقف الدولة العثمانية من الثورة العربية»، مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، م ٢٦، ١٩٧٩.
- رزق، يونان لبيب (الدكتور)، «ديوان الحياة المعاصرة: الوطني الزاهد»، صحيفة الأهرام المصرية، السنة ١٢٦، العدد ٤١٩٣٣، ٢٧ سبتمبر ٢٠٠١.
- رزق، يونان لبيب (الدكتور)، «مكانة مصر (٥)»، المكانة الشعبية - مصر للمصريين»، مجلة المصور المصرية، العدد ٤٣١٠، القاهرة، ١ جمادى الأولى ١٤٢٨ هـ (١٨ مايو ٢٠٠٧ م).
- سالم، لطيفة (الدكتورة)، «١١ يونيو ١٨٨٢. مذبح الإسكندرية»، صحيفة الأهرام المصرية، السنة ١٢٥، العدد ٤١٨٢٦، ١٢ يونيو ٢٠٠١.
- سالم، لطيفة (الدكتورة)، «عراي... الصعود والسقوط»، صحيفة الأهرام المصرية، السنة ١٢٦، العدد ٤٢٢٨٨، ١٧ سبتمبر ٢٠٠٢.
- الشطي، عبدالفتاح (الدكتور)، «في ذكرى الثورة العربية»، مقال في صحيفة الأهرام المصرية، السنة ١٢٨، العدد ٤٢٦٣٨، ٢ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٣ م.
- العسكري، صبري، «هوجة عرابي: انقلاباً على ثورة»، صحيفة الأهرام المصرية، السنة ١٢٦، العدد ٤٢٣٤٤، ١٢ نوفمبر ٢٠٠٢.
- عودة، محمد، «الأحزاب السياسية في مصر. قصة الحزب الأول»، مجلة الكاشف المصرية، العدد ٣٩، القاهرة، يونيو ١٩٦٤.
- مباشر، عبده، «النهضة كما عرفت في مصر»، صحيفة الأهرام المصرية، السنة ١٢٤، العدد ٤١٢٢٩، ٢٤ أكتوبر ١٩٩٩.
- مبروك، عمرو (الدكتور)، «المسلمون والأقباط قراءة في الجذور»، صحيفة الأهرام المصرية، السنة ١٢٤، العدد ٤١٣٢٧، ٣٠ يناير ٢٠٠٠.

خامساً - المراجع الأجنبية:

- Blunt (W.S), *Secret History of the English Occupation of Egypt*, London 1907.
- Broadley (A.M), *How We Defended Arabi and his Friends: A Story of Egypt and the Egyptians*, London 1884.
- Colvin (Auckland), *The Making of Modern Egypt*, Second Edition,

- London 1906.
- Earl Cromer (Evelyn Baring), *Modern Egypt*, 2 vols, London 1907.
 - J.M. Ahmad, *Intellectual Origins of Egyptian Nationalism*, London 1960.
 - Landau, *Parliaments and Parties in Egypt*, New York 1954.
 - Marriott, *The Eastern Question*, London 1951.
 - Newman (Polson, E.W), *Great Britain in Egypt*, London 1928.
 - Ninet (John), *Arabi Pacha - Egypt 1880-1883*, Paris 1884.

سادساً - مواقع إلكترونية:

- الخراشي، سليمان بن صالح، «ما هكذا «يا سعد» تورد الإبل»... موقع صيد الفوائد، <http://www.saaaid.net/warathah/Alkharashy/34.htm>

Arabi's Revolution: A New Reading

Abstract

Arabi's revolution is considered as the first Egyptian revolution in modern history. It was led by an honest Egyptian leader, named Ahmad Arabi and supported by men from the Egyptian army; though they possessed old unsophisticated weapons, they enjoyed a pure faith in the Egyptian people and their rights to live in freedom, justice and equity in an independent state.

There are numerous studies and evaluations of the Revolution in Egypt and initiator Ahmad Arabi. Historians and researchers of different walks wrote about it. Some stood in support of it and saw it as the first national revolution by the military, then joined by all ranks of the Egyptian people, to stand in the face of aggression. Others subjected the revolution to harsh criticism and accusation of its initiator, Ahmad Arabi. They described it as a mutiny and a military outbreak against the legal authorities. Also, they described it as a military sedition that led to dividing the Egyptian people. Some described it as a storm with no real value in reality, and some saw it as a movement led by a reckless peasant. Some described it as an ominous revolution that brought foreign occupation to Egypt. There are dozens of researches on this revolution and its outcomes, and there is much to be said in addition to that.

Author:**Prof. Osama Muhammad Abu Nahel**

- Ph.D., 2000, Modern and Contemporary History, University of El-Nileen, Sudan.
- Professor, Department of History, Faculty of Arts and Human Sciences, Al-Azhar University-Gaza, 2005-present.

Publications:**A- Books:**

- 1 - *Ancient History of Palestin*, Al-Quds Bookshop, Gaza, 2008, co-author Essam Mukhaimar.
- 2 - *Sahaba and their Roles on the Land of Palestine*, Palestine Foundation for Culture, Damascus, 2007.

B - Researches:

- 1 - "The Relationship Between the Prince Fakhr ed-din El-Ma'ani II and the Local Palestinian Leaders between 1590-1633", Journal of Human Sciences, University of Bahrain.
- 2 - "Cultural Life in Lebanon and Palestine During the Era of Ahmad Pasha Al-Jazzar (1775-1804)", LF Historical Ottoman Arab Studies in Tunis, Volume 31, December 2005, pp. 11-30.
- 3 - "Criticism of the Narrative Patterns of the Old Testament through Modern Studies and Holy Qur'an", Journal of Islamic University - Gaza, Volume 14, no. 2, 2006, pp. 171-223.
- 4 - "The Wahhabi Threat in Syria (Billad El-sham) and its Influence on the Appointment of Sulayman Pasha in Damacus Province", Volum 9, no., 2007, Journal of Al-Azhar University - Gaza, pp. 307-334.
- 5 - "Al-Jabrti Method in the Annal of Ajayb El-athar fi At-trajem wa Al-alhbar: Selected Patterns", The Scientific Journal of Arab Open Academy in Denmark, No. 4/5. June, 2008, pp. 85-110.
- 6 - "The Palestinians: Their Origins and Civilization" Journal of Humanities, Netherlands, Volume. 28, the sixth year, summer 2008.
- 7 - "The Creation of the Palestine Liberation Organization between Arab Interests and Palestinian Ambition: A New Reading" Al-Azhar Journal, Gaza, co-authored, Mkhaimar Abu Sada, pp. 1-136.
- 8 - "The Palestinian Entity Project in the Political Orientation of Some Local Leaders in the West Bank 1967-1973", (conjoint), Journal of Islam in Asia, International Islamic University-Malaysia, Vol. 7, No. 2, December 2010.

Monograph 328

Arabi's Revolution: A New Reading

Prof. Osama Muhammad Abu Nahel

Department of History, College of Arts & Human Sciences

Al-Azhar University (Gaza)

Palestine

عزيزي القارئ:

يسر أسرة تحرير حويات الآداب والعلوم الاجتماعية أن ترحب بكم وتتقدم لكم بأطيب التحيات، شاكرين لكم سلفاً تعاونكم من أجل تطوير الحويات؛ وذلك من خلال إجاباتكم عن هذه الأسئلة:

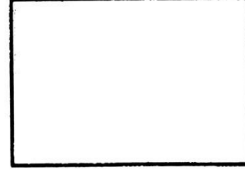
- ١ - العمر: سنة
- ٢ - الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى
- ٣ - بلد الإقامة: ☐ الكويت ☐ خارج الكويت (اذكر)
- ٤ - التعليم: ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐ ماجستير ☐ دكتوراه
- ٥ - طبيعة المهنة: ☐ أكاديمي ☐ إداري ☐ مهني ☐ أخرى (واذكرها) ...
- ٦ - مواضيعك المفضلة: ☐ أدبية ولغوية ☐ سياسية ☐ اجتماعية ونفسية ☐ تاريخية ☐ ثقافية ☐ أخرى (واذكرها) ...
- ٧ - كيف تحصل على الحويات؟ ☐ شراء ☐ اشتراكاً ☐ استعارة ☐ لا
- ٨ - هل تصلك الحويات في الوقت المناسب؟ ☐ نعم ☐ لا
- ٩ - رأيك في حجم الحويات؟ ☐ كبير ☐ متوسط ☐ صغير
- ١٠ - كيف ترى موضوعات الحويات؟ ☐ متنوعة ☐ غير متنوعة
- ١١ - ما الطابع العام للحويات من وجهة نظرك؟ ☐ لغوي ☐ اجتماعي ☐ تاريخي ☐ جغرافي ☐ متنوع
- ١٢ - هل تقرأ الحويات بانتظام؟ ☐ نعم ☐ لا
- ١٣ - هل تقرأ الحويات فقط إذا كان موضوعها له علاقة بتخصصك؟ ☐ نعم ☐ لا
- ١٤ - هل تقرأ الحويات فقط إذا كنت ستستعين بمادتها كمرجع لبحث؟ ☐ نعم ☐ لا
- ١٥ - هل تحتفظ بالحويات بعد قراءتها؟ ☐ نعم ☐ لا
- ١٦ - اقتراحاتك لتطوير الحويات وتطوير خدماتها للقارئ:

.....

.....

.....





حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية
مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت
ص.ب: 17370 الخالدية
الكويت 72454
دولة الكويت

البريد الجوي
BY AIR MAIL
PAR AVION

المجلة التربوية



مجلة فصلية، تخصصية، محكمة
تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير: أ. د. راشد علي السهل



نشر:

- البحوث التربوية المحكمة
- مراجعات الكتب التربوية الحديثة
- محاضر الحوار التربوي
- التقارير عن المؤتمرات التربوية
- وملخصات الرسائل الجامعية

❖ تقبل البحوث باللغتين العربية والإنجليزية.

❖ تنشر لأساتذة التربية والمختصين بها من مختلف الأقطار العربية والدول الأجنبية.

الاشتراكات:

في الكويت: ثلاثة دنانير للأفراد، وخمسة عشر ديناراً للمؤسسات.
في الدول العربية: أربعة دنانير للأفراد، وخمسة عشر ديناراً للمؤسسات.
في الدول الأجنبية: خمسة عشر دولاراً للأفراد، وستون دولاراً للمؤسسات.

توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير المجلة التربوية - مجلس النشر العلمي ص.ب. ١٣٤١١ كيفان - الرمز البريدي 71955

الكويت هاتف: ٣٤٨٤٦٨٤٣ (داخلي ٤٤٠٣ - ٤٤٠٩) - مباشر: ٣٤٨٤٧٩٦١ - فاكس: ٣٤٨٣٧٧٩٤

E-mail: TEJ@kuc01.kuniv.edu.kw.



لجنة التأليف والتعريب والنشر



جامعة الكويت مجلس النشر العلمي

■ تشكلت لجنة التأليف والتعريب
والنشر - التابعة لمجلس النشر
العلمي بجامعة الكويت
في عام 1976 م .

✽ أهداف اللجنة :

- 1- توسيع دائرة النشر العلمي بمختلف التخصصات العلمية لأعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت .
- 2- إثراء المكتبة الكويتية بالكتب والمؤلفات العلمية والتخصصية والثقافية وكتب التراث الإسلامي باللغات العربية والأجنبية .
- 3- دعم وتنشيط عملية التعريب التي تعد من الأهداف الرئيسة التي انعقد عليها الإجماع العربي .

✽ مهام اللجنة :

طبع ونشر المؤلفات العلمية والدراسية والأكاديمية والكتب الجامعية (Text Book) . و المترجمة
لأعضاء هيئة التدريس التي يرغب أصحابها في نشرها علي نفقة الجامعة . ويراعى التوازن في
نشر هذه المؤلفات بحيث تغطي مختلف الاختصاصات في الكليات الجامعية .

توجه جميع المراسلات باسم رئيس اللجنة على العنوان التالي :

لجنة التأليف والتعريب والنشر / جامعة الكويت

ص.ب : 28301 الصفاة 13144 - دولة الكويت

تلفون : 4843185 / فاكس : 4843185

البريد الإلكتروني : atapc@kuc01.kuniv.edu.kw

الموقع على الإنترنت : www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/atapc

مجلة فصلية أكاديمية

محكمة تعنى بنشر البحوث

والدراسات القانونية والشرعية

مجلة الحقوق



تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور أحمد عبد الرحمن الملحم



الاشتراكات

في الكويت	في الدول العربية	في الدول الأجنبية	
٣ دنانير	٤ دنانير	١٥ دولاراً	الأفراد
١٥ ديناراً	١٥ ديناراً	٦٠ دولاراً	المؤسسات

المراسلات

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي:

مجلة الحقوق - جامعة الكويت ص.ب: ٦٤٩٨٥ الشويخ - ب 70460 الكويت

تلفون: ٢٤٨٣٥٧٨٩ - ٢٤٨٤٧٨١٤ فاكس: ٢٤٨٣١١٤٣

E.mail: jol@ku.edu.kw

عنوان المجلة في شبكة الإنترنت <http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/jol>

ISSN 1029 - 6069

مَجَلَّةُ الشَّرِيعَةِ وَالدراسَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ

فَصَلَّةٌ عِلْمِيَّةٌ مَحْكَمَةٌ تَصْدُرُ عَنْ مَجْلِسِ النُّشْرِ الْعِلْمِيِّ بِجَامِعَةِ الْكُوَيْتِ
تُعْنَى بِالْبَحْثِ وَالدراسَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ

رئيس التحرير السيد الأستاذ الدكتور: أبو الزيد أبو زيد العجمي

صدر العدد الأول في رجب ١٤٠٤هـ - أبريل ١٩٨٤م

- * تهدف إلى معالجة المشكلات المعاصرة والقضايا المستجدة من وجهة نظر الشريعة الإسلامية.
- * تشمل موضوعاتها معظم علوم الشريعة الإسلامية: من تفسير، وحديث، وفقه، واقتصاد وتربية إسلامية، إلى غير ذلك من تقارير عن المؤتمرات، ومراجعة كتب شرعية معاصرة، وفتاوى شرعية، وتعليقات على قضايا علمية.
- * تنوع الباحثون فيها، فكانوا من أعضاء هيئة التدريس في مختلف الجامعات والكليات الإسلامية على رقعة العالمين: العربي والإسلامي.
- * تخضع البحوث المقدمة للمجلة إلى عملية فحص وتحكيم حسب الضوابط التي التزمت بها المجلة، ويقوم بها كبار العلماء والمختصين في الشريعة الإسلامية، بهدف الارتقاء بالبحث العلمي الإسلامي الذي يخدم الأمة، ويعمل على رفعة شأنها، نسأل المولى عز وجل مزيداً من التقدم والازدهار.

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

ص ب ١٧٤٣٣ - الرمز البريدي: 72455 الخالدية - الكويت هاتف: ٢٤٨١٢٥٠٤ - فاكس: ٢٤٨١٠٤٣٤

بدالة: ٢٤٨٤٦٨٤٣ - ٢٤٨٤٢٢٤٣ - داخلي: ٤٧٢٣

العنوان الإلكتروني: E-mail - josais@kuniv.edu.kw

issn: 1029 - 8908

عنوان المجلة على شبكة الإنترنت: <http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/JSIS>

اعتماد المجلة في قاعدة بيانات اليونسكو Social and Human Sciences Documentation Center

في شبكة الإنترنت تحت الموقع www.unesco.org/general/eng/infoserv/db/dare.html

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية



مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت
صدر العدد الأول منها في يناير عام 1975م

رئيسة التحرير

د. فاطمة حسين يوسف العبد الرزاق

ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات العلمية المتعلقة بشؤون
منطقة الخليج والجزيرة العربية في مختلف علوم البحث والدراسة .

ومن ابوابها

- البحوث العربية.
- البحوث الإنجليزية.
- عرض الكتب ومراجعتها .
- البيولوجيا العربية.
- ملخصات الرسائل الجامعية:
- ماجستير - دكتوراه.
- التقارير : مؤتمرات - ندوات

الاشتراكات

ترسل قيمة الاشتراك مقدماً بشيك لأمر - جامعة الكويت
مسحوب على أحد المصارف الكويتية

داخل دولة الكويت : للأفراد : 3 دنانير - للمؤسسات : 15 ديناراً
الدول العربية : للأفراد : 4 دنانير - للمؤسسات : 15 ديناراً
الدول الغير عربية : للأفراد : 4 دنانير - للمؤسسات : 15 ديناراً

توجه جميع المراسلات باسم رئيسة تحرير مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

ص.ب: 17073 الخالدية - الرمز البريدي : 72451 الكويت

تلفون: 24984067 - 24984066 - 24833215 +965 - فاكس: 24833705 +965

E-mail: jgaps@ku.edu.kw - <http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/jgaps>

تفهرس المجلة في دليل أولرغ الدولي تحت رقم 1807614

الرقم الدولي للمجلة 4288 - ISSN: 0254



التعاون Attaawun

رئيس التحرير
الدكتور مرزوق بشير مرزوق

صدر العدد الأول

في ربيع الآخر ١٤٠٦ هـ — يناير ١٩٨٦ م

— تقبل الدراسات والبحوث والمقالات ذات الصلة المباشرة بقضايا دول
مجلس التعاون في جميع المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية
والإعلامية سواء كانت مكتوبة باللغة العربية أو الإنجليزية .

— تشمل على بحث أو دراسة رئيسية إضافة إلى الأبواب الثابتة الأخرى تحت
عنوان : بحث — آراء ووجهات نظر / تقارير / وثائق / عرض كتب /
يوميات مجلس التعاون / جغرافيا مجلس التعاون / إحصاءات مجلس التعاون

يحررها نخبة من الباحثين والمختصين
يمنح المشاركون مكافأة مالية وفق نظام المكافآت الخاصة بالمجلة

توجه جميع المراسلات الى : رئيس التحرير — مجلة التعاون

ص . ب : ٧١٥٣ — الرياض : ١١٤٦٢

هاتف : ٤٨٨٠٤١٢ (٩٦٦١)

فاكس : ٤٨٢٩١٠٩ (٩٦٦١)

Email : attaawun@gcc-sg.org

المجلة العربية للمعلوم الإنسانية

أكاديمية - فصلية - محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

بحوث باللغة العربية

بحوث باللغة الإنجليزية

مناقشات وندوات

عروض الكتب الجديدة

تقارير ومؤتمرات

مجلس
النشر
العلمي

رئيسة التحرير

أ.د. سعد عبد الوهاب العبد الرحمن



P.o.Box: 26585 - Safat. 13126 kuwait

Tel: (+965) 4817689 - 4815453 Fax: (+965) 4812514

E-mail: ajh@kuniv.edu.kw <http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/ajh/>



مجلة الكويت للعلوم والهندسة

KUWAIT JOURNAL OF SCIENCE AND ENGINEERING

EDITOR - IN - CHIEF: *Prof. Fawzia Al-Ruwaih*

KUWAIT JOURNAL OF SCIENCE AND ENGINEERING

An International Journal of the University of Kuwait

ISSN 1024 8684

A refereed Journal publishes original research in various fields of Basic and Applied Sciences and also all fields of Engineering and Computer Sciences. The Journal is published biannually (June and December) by the Academic Publication Council (APC) Kuwait University - one volume in two parts.

The Journal is cited in Chemical Abstracts, Compumath Citation Index, Current Contents, Energy Data Base, Helminthological Abstracts, Mathematics Abstracts, Mathematical Reviews, Microbiological Abstract, Petroleum Abstracts, Science Citation Index, Zentralblatt fur Mathematik, and Zoological Record. The Journal current page and titles are featured on our website. Refer to the **Instructions to Authors** for submission of manuscripts.

مجلة الكويت للعلوم والهندسة

المجلة العالمية لجامعة الكويت

ISSN 1024 8684

مجلة الكويت للعلوم والهندسة دورية علمية عالمية تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت تهتم بنشر البحوث الأصلية المحكمة في مختلف العلوم الطبيعية والحياتية والتطبيقية وجميع فروع علوم الهندسة وعلوم الكمبيوتر. تصدر مرتين في السنة (يونيو وديسمبر) في جزأين اثنتين أحدهما يختص بالهندسة والآخر بالعلوم. الاستفسارات بخصوص النشر بالمجلة تطلب من مدير التحرير بالعنوان المذكور على الصفحة المقابلة. يرجى مراجعة إرشادات النشر للمؤلفين في الصفحات الأخيرة من العدد. وكذلك على صفحة الإنترنت.

www.kjse.kuniv.edu.kw

Annual Subscription (two parts, including Postage)

Inside Kuwait		Arab Countries		Other Countries	
for individuals	for establishments	for individuals	for establishments	for individuals	for establishments
3 KD	15 KD	4 KD	15 KD	15 US\$	60 US\$

Index to Kuwait Journal of Science & Engineering from Volume 1 to 35 is available from the Kuwait Journal of Science & Engineering, Academic Publication Council, Kuwait University.

Enquiries about the journal should be sent to the Managing Editor.

All Correspondence and Manuscripts directed to: Editor-in-Chief: Prof. Fawzia Al-Ruwaih
P.O.Box 17225, Khaldiya 72453, KUWAIT,

Tel: (+ 965) 2481 6261, 2498 4414, 2498 4625, 2498 4456. Fax: (+ 965) 2484 6725

E-mail: kjse@ku.edu.kw - Website: www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/kjse

المجلة العربية للعلوم الإدارية



Arab Journal of Administrative Sciences

رئيس التحرير: أ.د. علي محمود عبد الرحيم

- صدر العدد الأول في نوفمبر ١٩٩٣ .
- First issue, November 1993.
- علمية محكمة تعنى بنشر البحوث الأصلية في مجال العلوم الإدارية.
- Refereed journal publishing original research in Administrative Sciences.
- تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت ثلاثة إصدارات سنوياً (يناير - مايو - سبتمبر).
- Published by Academic Publication Council, Kuwait University, 3 issues a year (January, May, September).
- تساهم في تطوير الفكر الإداري واختبار الممارسات الإدارية وإثرائها.
- Contributes to developing and enriching administrative thinking and practices.
- مسجلة في قواعد البيانات العالمية.
- Listed in several international databases.
- تخضع للتقييم الأكاديمي الخارجي.
- Reviewed periodically by international referees for high academic standards.

الاشتراكات

الكويت: 3 دنانير للأفراد - 15 ديناراً للمؤسسات - الدول العربية: 4 دنانير للأفراد - 15 ديناراً للمؤسسات
الدول الأجنبية: 15 دولاراً للأفراد - 60 دولاراً للمؤسسات

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي:

المجلة العربية للعلوم الإدارية - جامعة الكويت ص.ب. 28558 الصفاة 13146 - دولة الكويت
هاتف: (965) 4827317 - أو 4734 / 4416 / 4984415 (965) - فاكس: (965) 4817028
E-mail: ajoas@kuniv.edu.kw - Web Site: <http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/ajas>

Advisory Board

Prof. Ibrahim Al-Sa'afin

Department of Arabic Language and
Literature - University of Jordan

Prof. Hayat N. Al-Hajji

Department of History
University of Kuwait

Prof. Ahmed Etman

Department of Greek and Latin
Studies - University of Cairo

Prof. Abdul Qader Al-Fasi Al-Fehri

Department of Arabic Language and
Literature - University of Mohamed V

Prof. Ismail S. Muqlad

Department of Political Science -
University of Assiout

**Prof. Marie-Therese Abdul
Messieh**

Department of English Language and
Literature - University of Kuwait

Prof. Imam Abdul Fattah Imam

Department of Philosophy
University of Ain-Shams

**Prof. Mohammed Ghanem
Al-Rumeihi**

Department of Sociology
University of Kuwait

Prof. Hamdi Hasan Abul-Enein

Dean, Faculty of Mass Communication
Misr International University

Prof. Mohammed M. I. Al-Dib

Department of Geography
University of Ain-Shams

Prof. Mahmoud Al-Sayed Abul-Nil

Department of Psychology - University of Ain Shams

Editorial Board

Dr. Fatima Ibrahim AL - Khalifa

Editor-in-chief

Prof. Ahmed Al-Toukhi

Department of History

Prof. Hassan Sayed Abul-Enen

Department of Geography

Prof. Ali A. Altarrah

Department of Sociology and
Social Work

Prof. Mohammed A. Al-Taweel

Department of Arabic Language
and Literature

Dr. Hani Amin Azir

Department of English Language
and Literature

Prof. Bader M. AL-Ansari

Department of Psychology

Dr. Abdulla Misha'l Al-Anzi

Department of Political Science

Dr. Gasseem S. Al-Fehaid

Department of Arabic Language
and Literature

Maha Ibrahim Al-Mes'ad

Acting Editor

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES

Issued by the Academic Publication Council - University of Kuwait

A REFEREED ACADEMIC QUARTERLY THAT
PUBLISHES MONOGRAPHS ON TOPICS RELE-
VANT TO THE SCHOLARLY CONCERNS OF THE
VARIOUS DEPARTMENTS IN THE FACULTIES OF
ARTS AND SOCIAL SCIENCES:

FACULTY OF ARTS & HUMANITIES:

- Department of Arabic Language and Literature.
- Department of English Language and Literature.
- Department of History.
- Department of Philosophy.
- Department of Mass Communication

FACULTY OF SOCIAL SCIENCES.

- Department of Sociology and Social Work
- Department of Geography
- Department of Psychology
- Department of Political Science

Volume 31, 2011